جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كليّة العلوم الإسلامية/قسم لغة القرآن

المناظرة النحوية المتخيّلة عند ابن الخباز(ت٦٣٩هـ) في كتابه النهاية في شرح الكفاية

رسالةٌ قدَّمَتْها الطالبة:

إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية في جامعة بابل،

وهي من متطلبات نيل شهادة الماجستير في لغة القرآن

من قبل الطالبة:

إسراء حمير محمد

بإشراف:

أ.م.د. رياض رحيم ثعبان

ربيع الأوّل١٤٤٥هـ ٢٠٢٣ سبتمبر

بِسْمِ اللَّـهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى ٱلْمَلَـٰٓئِكَةِ فَقَالَ أَنۢبِـُٔونِى بِأَسْمَآءِ هَـٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴿٣١﴾ قَالُوا۟ سُبْحَـٰنَكَ لَا عِلْمَ لَنَآ إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَآ ۖ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ ﴿٣٢﴾ قَالَ يَـٰٓـَٔادَمُ أَنۢبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ ۖ فَلَمَّآ أَنۢبَأَهُم بِأَسْمَآئِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُل لَّكُمْ إِنِّىٓ أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنتُمْ تَكْتُمُونَ ﴾

صدق الله العلي العظيم

{سورة البقرة: ٣١-٣٣}

الإهـــــداء

إلى الذي حمل مشكاة العلم وفاض على الكون نوراً...

الرسول الكريم محمد (ﷺ)

إلى القانعة الصبورة من حملتني وهنًا على وهن...

تقف كلماتي عاجزة أمام وصف وجودك في حياتي و هو ما يجعلني أستشعر وجودي وسعادتي فالحمد لله على نعمة (أُمي الحبيبة).

مهما ساءت الأحوال فهناك أبي فالنظر لوجهه يجعل من الجحيم جنةً من الجناتِ (أبي الحبيب).

وإلى رفيقتي في طفولتي وشبابي ومن كانت سببًا في دراستي اللغة العربية عمَتِي الحبيبة الأستاذة الدكتورة (أوراد محمد كاظم).

وإلى سندي بعد الله ومعنى الأمان في حياتي زوجي ورفيق رحلتي ، لقد كنت لي نعم العون ونعم الرفيق ، دمتَ لي قلبًا مُحبًّا لا يفارقني.

إسراء

شكر وعرفان

"إلهِي أَذْهَلَنِي عَنْ إقامَةِ شُكْرِكَ تَتابُعُ طَوْلِكَ، وَأَعْجَزَنِي عَنْ إحْصآءِ ثَنآئِكَ فَيْضُ فَضْلِكَ، وَشَغَلَنِي عَنْ ذِكْرِ مَحامِدِكَ تَرادُفُ عَوآئِدِكَ، وَأَعْيانِي عَنْ نَشْرِ عوارِفِكَ تَوالِي أَيدِيكَ، وَهذَا مَقامُ مَنِ اعْتَرَفَ بِسُبُوغِ النَّعْمآءِ، وَقابَلَها بِالتَّقْصِيرِ، وَشَهِدَ عَلى نَفْسِهِ بِالإهْمالِ وَالتَّضْيِيعِ، وَأَنْتَ الرَّؤُوفُ الرَّحِيمُ الْبَرُّ الْكَرِيمُ، الَّذِي لا يُخَيِّبُ قاصِدِيهِ"[1] فالحمدُ للهِ أوّلًا والشكر لوجهه الكريم كما يليق به وبرحمته الواسعة.

أتوجه بالشكر والتقدير لِمشرفي الأستاذ المساعد الدكتور رياض رحيم ثعبان المنصوري المحترم الذي تحمل معي عناء المرحلة البحثية ، وكان لي خير عون وخير مرشد ، وبفضل الله ومعونته تم إنجاز الرسالة بتمامٍ ، والحمد لله.

ويُسعدني ويُشرفني أن أذكر في رسالتي الأستاذ الدكتور شعلان عبد علي سلطان الذي مَنَّ عليَّ بعلمهِ ونصائحه متفضلًا بعد فضل الله تعالى ، فكان نعم الناصح الأمين ، أرجو من الله أن يجزيه خير الجزاء في الدنيا والآخرة ويُمنَّ عليه بعلمه وفضله دائمًا أبدًا.

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى أُستاذي الدكتور نزار عبد اللطيف جعلهُ الله في عون الباحثين جميعًا بعلمه وخلقهِ النبيل.

وأتوجه بالشكر الجزيل والتبجيل إلى أساتذتي في كلية العلوم الإسلامية المتمثلة بعميدها الأستاذ الدكتور حسن عبيد و رئيس قسم لغة القرآن الدكتور علي حسوني الشريفي، وأساتذتي في مرحلة البكالوريوس ، ٢٠٢٣من مرحلة الماجستير جزيل

---

(١) مفاتيح الجنان، الشيخ عبّاس القمّي : ١٧٠.

الشكر والتقدير لما قدموه لنا من العلم والتعلم ، ونسأل الله لهم دوام التوفيق في خدمة كتابه الشريف.

وأتوجه بالشكر الجزيل والامتنان لأساتذة اللغة العربية في كلية العلوم الإنسانية ؛ لأنهم كانوا لي نعمَ العون ،وأصحاب الرأي السديد بتوجيهاتهم وآرائهم القيمة ، فشكري وامتناني لهم أساتذة عظامًا د.هاشم حسين جعفر الموسوي و د.أسيل عبد الحسين حميدي.

وأخيرًا أتقدم بالشكر والعرفان إلى عائلتي الكريمة لما أبدوهُ لي من معونةٍ في الوقت والجهد، والمساندة فكلما أميل ويصعب عليَّ الطريق أجدهم حولي مُمسكينَ بي مُتشبثينَ بطريقي ودفعي نحو الأمام أخوَي (زين العابدين ، و أخي الصغير سجاد) ، و زوجي العزيز أيضًا الذي كان خير مُعين ومُساند لرحلتي الدراسية (علي صاحب شاكر)، ومن تحملوا عناء انشغالي عنهم بهجة أيامي أبنائي (عبدالله، وفاطمة، ومصطفى)، وأشكر زملائي في مرحلة الماجستير وفقهم الله لكلِّ خيرٍ ونجاح.

الباحثة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
العنوان	
الآية	ب
الإهداء	ج
شكر وعرفان	د
المحتويات	ح- خ
المقدمة	د- ض
التمهيد التعريف بابن الخباز وكتابه والتأصيل للمناظرة النحوية المتخيَّلة	
أوّلًا: ابن الخباز	2
ثانيًا: مؤلفاته	2
ثالثًا: كتاب (النهاية في شرح الكفاية)	3
رابعًا: مادة الكتاب وموضوعه	4
خامسًا: منهج ابن الخباز في كتابه	5-4
سادسًا: التأصيل للمناظرة النحوية المتخيَّلة	6
١: المناظرة لغة	7
٢: المناظرة اصطلاحًا	7
٣: أركان المناظرة الحقيقية	9
٤: المناظرة بين النشأة والتأسيس	10
٥: المناظرة المتخيَّلة	11

٦: الفرق بين المناظرة الحقيقية والمتخيَّلة	12
٧: المناظرة المتخيَّلة الطريقة والأسلوب	12-13
الفصل الأول **المناظرة النحوية المتخيَّلة في الأسماء**	
المبحث الأوّل: المناظرة المتخيَّلة في الأسماء المعربة	18
أوّلًا: المرفوعات باب المبتدأ	20
١: ابتداء ابن الخباز بالمبتدأ بدل الفاعل	21
٢: رفع المبتدأ	24
٣: الوصف الواقع مبتدأ	28
باب الخبر	31
١: الإخبار بالجملة وأصل الخبر مفرد	33
٢: الإخبار عن المبتدأ بالشرط	36
٣: الإخبار بالظرف	37
٤: حذف الخبر في قولهم(لولا زيدٌ لكان كذا)	40
٥: جواز تقديم الخبر عند البصريين وعدم جوازه عند الكوفيين	46
باب الفاعل	49
١: حذف الفاعل	51
٢: تسمية المسند إليه فاعلًا في الجملة المنفية	54
٣: عود الضمير على المتقدم لفظًا المتأخر رتبةً	58
٤: التنازع بين العاملين	61
ثانيًا: المنصوبات	65
١: الفرق بين المفعول والمشبه به	66
٢: العامل في التمييز	69
المبحث الثاني: المناظرة المتخيَّلة في الأسماء المبنيُّة	73
أوّلًا: معنى البناء في الأسماء	74

ثانيًا: أنواع الأسماء المبنيُّة	76
١: حمل(كم) الخبرية على رُبّ	76
٢: استعمال (إذ) للماضي والمستقبل	78
٣: مسوّغ استعمال (إذا) للماضي والمستقبل	84
٤: جواز دخول حرف الجر على (أين) وعدم جوازه على (كيف)	86
الفصل الثاني **المناظرة النحوية المتخيَّلة في الأفعال**	
المبحث الأوّل: المناظرة المتخيَّلة في الأفعال التامة	90
أوّلًا: الفعل تعريفه عند النحويين	90
ثانيًا: علامات الفعل	91
١: (قد) علامة من علامات الفعل اللفظية	92
٢: مشابهة الفعل المضارع الاسم	95
٣: علامات التأنيث والتثنية والجمع للفعل (بين الوجوب والجواز)	97
المبحث الثاني: المناظرة المتخيَّلة في الأفعال الناقصة	103
أوّلًا: اقتضاء الانقطاع في خبر كان	105
ثانيًا: زيادة (تكون) في حال المضارع	108
ثالثًا: جواز الفصل بين كان واسمها بمعمول الخبر الأجنبي	110
المبحث الثالث: المناظرة المتخيَّلة في أفعال المقاربة	113
أوّلًا: التفريع على مذهب سيبويه بأن (عسى) بمنزلة (لعل)	114
ثانيًا: مجيْ (أن) في خبر (كان)	118
المبحث الرابع: أفعال القلوب	122
أوّلًا: حكم استعمال(ظننتُ) في أقسامها الثلاثة	124
ثانيًا: اجتماع ضمير الفاعل والمفعول العائدين على الشيء نفسه في (ظنَّ)	127

دون غيرها	
الفصل الثالث المناظرة النحوية المتخيَّلة في الحروف	
الحروف في اللغة العربية	132
أوّلًا: الحرف لغةً والاصطلاحًا	132
المبحث الأوّل: المناظرة المتخيّلة في الحروف الثنائية	134
أوّلًا: ناصب خبر (ما)الحجازية	134
ثانيًا: عمل (لا) في المعرفة	136
ثالثًا: جعل اسم (لا) النافية للجنس معرفة	139
رابعًا: الخلاف في رافع خبر(لا) النافية للجنس	141
المبحث الثاني: المناظرة المتخيَّلة في الحروف الثلاثية	145
أوّلًا: نصب الاسم في (إنّ) وأخواتها	145
ثانيًا: جواز الرفع عطفًا على موضع (إنّ) واسمها	147
ثالثًا: جواز كسر همزة (إنّ) عندما تقع موقع الجملة	149
المبحث الثالث: المناظرة المتخيَّلة في الحروف الرباعية والخماسية	152
أوّلًا: دلالة لعلّ في قوله تعالى﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾	152
ثانيًا: فائدة (إنّما و أَنّما)	155
الخاتمة	159
المصادر والمراجع	185
الملخص باللغة الانكليزية	184

المقدمة

المقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

بسم الله خير الأسماء، والحمد لله الذي بحَمدهِ تتم النعم، والصلاة والسلام على أشرف الخلق، و خير الأنام النبي التقي النقي خاتم المرسلين محمد (صلى الله عليه وآله)، و الصلاة والسلام على آله الأطهار، وصحبه الأخيار، وبعد:

فلا شّك في أن المناظرة هي شكلٌ من أشكالِ الخطاب بين بني البشر، وقد عُرفتْ منذُ بداية إدراكِ الإنسان لما حولهِ من معارفَ وعلوم، فبدأ بالاستفهام والاستخبار طلبًا للتوضيح عمّا حوله من غوامض ومبهمات، وبعد أن توسّعتْ مدارك الإنسان، وتطورتِ الحياة البدوية وانتقلت بالتدريج إلى حياة الحضر، وانتشر الدين الجديد انصرفَ أكثرهم لدراسة القرآن الكريم، والبحث في ألفاظه وأساليبهِ، ودلالته ؛ لأنَّ القرآن لم يكن كتابَ تشريعٍ فقط، وإنما كان وما زال أسلوب عيش ودستور حياة، فكثرتِ العلوم المتعلقة بالقرآن الكريم ومنها علم النحو، وانتشرتْ فيما بعد المذهبين المتمثلة بالبصري و الكوفي، ومن هنا بدأت المناظرات النحوية بين العلماء، التي استندت إلى الحجة والدليل والبرهان.

ومن الدراسات الحديثة التي نظرّت لموضوع المناظرة ما كتبه الدكتور أسامة رشيد الصفار في كتابه (المناظرات النحوية والصرفية نشأتها وتطورها حتى نهاية القرن الثالث الهجري)، والدكتور رحيم جبر أحمد الحسناوي (رحمه الله تعالى) ووسمه بـ(المناظرات اللغوية والأدبية في الحضارة الإسلامية) ، وهو في الأصل أطروحة دكتوراه كتبها سنة (١٩٩٥م) تناولها بفروعها وأنواعها كافة ، ابتداءً من نشأتها إلى

المقدمة

أبرز أعلامها سواء في اللغة والأدب، وتعد هذه الدراسة دراسة شاملة لموضوع المناظرة وإحصاء بجوانبها كافة ، وهذا ما جعل كتابه مرجعًا للباحثين من بعده، ومن هذه الدراسات التي اعتمدت عليه رسالة الماجستير (المناظرة المتخيّلة عند الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في الكشاف دراسة نحوية أسلوبية) للباحث مازن حسن صكب، وهذه الدراسة تناولت المناظرات المتخيلة التي خصت المسائل اللغوية وتتبع هذه المسائل والآراء للزمخشري وتحليلها نحويًا، إذ اعتمد الباحث على كتاب المناظرات اللغوية الأدبية في التمهيد، وكان جُلّ عمل الباحث منصبًّا على ما جاء فيه من دراسة، لذلك حاولت أن ابتعد عن غالب النقاط المتشابهة بيننا في التمهيد، وأن اتناول مادة التأصيل للمناظرة بعيدًا عمّا تناوله الباحث، في محاولة للإتيان بما هو جديد وأصيل فيما يخص مادة التمهيد، ومن الدراسات الأخرى رسالة (الفنقلة في كتاب سيبويه) للباحث أحمد علي حياوي، وتطرق الباحث فيها إلى أدوات الفنقلة وطريقة توظيفها في الكلام، واستعمالات أفعال القول، ووضح الاستدلالات النحوية التي جاءت في مواطن الفنقلة، و رسالة (الفنقلات النحوية في شرح المفصل لابن يعيش(ت٦٤٣هـ))، للباحث فيصل امنادي مرعي حسن الراشدي، و رسالة (الفنقلات في أشهر كُتُب القراءات السبع) للباحث أحمد خورشيد رؤوف، هذا ما يخص الدراسات التي عُنيت بالمناظرة المتخيلة والفنقلة.

وتوجد دراسات تخص كتاب (النهاية في شرح الكفاية)، ومنها دراسة في جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية عنوانها: (موقف ابن الخباز الموصلي (ت٦٣٩هـ) من مسائل الخلاف بين المذهبين البصري والكوفي في كتابه النهاية في شرح الكفاية) للباحثة فاطمة محمد عبد الستار، وموضوع هذه الرسالة الخلاف

النحوي، هذا ما وجدت من دراسات قريبة سابقة سواء للكتاب أو العنوان بحسب ما أطلعتُ عليه.

وهذا العنوان من اقتراح أُستاذي الدكتور نزار عبد اللطيف صبر، وقد تلقيت مقترحه بالقبول والاستحسان؛ لأن الموضوع جدير بالبحث والدراسة، فابن الخباز عالم معروف بعلمه، وكتابه جدير بالاهتمام، يضاف إلى ذلك دراسة المناظرة المتخيلة التي تقوم على أساس المحاورة العلمية الجادة، وما يكتنفها من عرض للدليل والحجة والبرهان، وبعد موافقة أُستاذي المشرف، عرضته على أساتذتي في لجنة الدراسات العليا في قسمنا الحبيب، وبعد استحصال موافقتهم شرعتُ في دراسته من دون ادخار جهد أو وقت.

فهذه الدراسة هي بحثٌ في طريقة توظيف ابن الخباز للفنقلة بتخيُّل أن هناك شخصًا يناظره ويُجيب عنه في عرضهِ للمادة النحوية في كتابهِ، و دَرَستُ مسائل هذه المناظرات ووقفتُ على أهم ما جاء فيها من أحكام نحوية، في كتابه المتكون من ستة أجزاء.

وبعد أن شرعتُ بإحصاء مادة المناظرات وجدتُ أن المادة النحوية تضم (مئة وستًّا وخمسين) مسألة، منها (أربع وخمسون) في الأسماء، و (ثلاث وسبعون) في الأفعال، و(تسع وأربعون) في الحروف، ولكثرة المسائل، ارتأيتُ أن تكون دراستي مُعتمدة على المسائل المنتقاة، فعمدتُ إلى انتقاء ما فصّل فيه القول، وما خالف به من سبقه من العلماء ، وكتاب ابن الخباز يخلو من الفنقلة في المجرورات وحروف الجر.

المقدمة

فجرى تقسيم هذه الدراسة على ثلاثة فصول يَسبقُها تمهيدٌ وتَعقبُها خاتمةٌ ضمت أبرز نتائج البحث.

تحدثت في التمهيد عن ابن الخباز في إيجاز لتجنب تكرار ما ضمته الدراسات السابقة التي ترجمتَ له، وتحدثتُ بعدها عن كتاب (النهاية في شرح الكفاية) بإيجاز أيضًا، فالكتاب محقق ومشفوع بدراسة، وكشفتُ بعدها مفهوم المناظرة في دلالتها اللغوية والاصطلاحية، وأبرز العلماء الرائدين في استعمال طريقة المناظرة في عرضهم لمادتهم العلمية، والفرق بين المناظرة الحقيقية والمناظرة المتخيَّلة، وأهم أركان المناظرة التي يجب توافرها، وأخيرًا أوردتُ سؤالًا مفاده هل المناظرة المتخيَّلة (الفنقلة) أسلوب أو طريقة؟ وما الفرق بين الاثنين؟

واختص الفصل الأوّل بدراسة الأسماء، وقُسمته على مبحثين بحسب المادة المُحصاة، المبحث الأوّل يَخُصُّ الأسماء المعربة، وضمّ شقين: الشق الأول الأسماء المرفوعة، وتناولتُ فيه باب المبتدأ، وباب الخبر، وباب الفاعل، والشق الثاني الأسماء المنصوبة، وضمّ: الفرق بين المفعول والمشبه به، والعامل في التمييز.

أما المبحث الثاني فقد خُص بالأسماء المبنية ودرستُ فيه: معنى البناء، وحمل كم الخبرية على (رُبَّ)، واستعمالات (إذ) للماضي والمستقبل، ومسوغات هذا الاستعمال، وجواز دخول حرف الجر على(أين) وعدم جوازه مع (كيف).

واختص الفصل الثَانِي بدراسة الأفعال، بأنواعها، وجعلته في أربعة مباحث. تحدثت في المبحث الأول عن الأفعال التامة التي قلت مناظرات ابن الخبازفيها ، وعن الفعل وأنواعه وعلاماته، وتحدثت في المبحث الثاني عن الأفعال الناقصة، وفي المبحث الثالث عن أفعال المقاربة، وتحدثت في المبحث الرابع عن أفعال القلوب.

المقدمة

وأمّا الفصل الثالث فقد درستُ فيه الحروف، وضمّ ثلاثة مباحث: المبحث الأوّل ضم الحروف الثنائية، والمبحث الثاني ضم الحروف الثلاثية، وضمّ المبحث الثالث الحروف الرباعية.

واستعنتُ بأسلوب الوصف في تناول المسألة لدى ابن الخباز بإيرادها لديه ثم تحليلها وتفسير مُخرجاتها بحسب ما جاءَ به العلماء السابقون له واللاحقون، واختيار الأرجح من بين هذه الآراء بالاتكاء على مرجحات مقنعة، وكان اعتمادي على أمات المصادر فيما أثار ابن الخباز من مسائل وردت في أثناء كُتبهم، وقام بمعالجتها وإبداء رأيه بها، لذلك في الغالب كان جُلّ اعتمادي على معاصريه وسابقيه.

وهنا أتوجه بالشكر والتقدير لأستاذي المشرفي الدكتور رياض رحيم ثعبان المحترم، الذي صاغ لي منهج الرسالة وخطتها، وقوّمَ ما زلّ منها، بكلِّ حرصٍ، وأسأل الله تعالى أن يُجزيه من فضله ورحمته أفضل الجزاء وأوفره، وأن يتقبل مني ومنه هذا العمل في سبيلهِ وفي سبيل العلم، وأن لا ينقطع علمه أبد الدهر.

الحمد لله الذي وفقني لتمام أمره، وحسن تدبيره، فما كان صحيحًا من عملي فهو من فضل الله ورحمته وتوفيقه ومننه، وما كان فيه من زلل أو خلل فمني، وعذري أني بشر أخطئ وأصيب، وأسأل المولى أن يكون هذا البحث فاتحة خير، وسبيلًا إلى التعلم، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

إسراء حمير محمد

تمهيد

التعريف بابن الخباز وكتابه

والتأصيل للمناظرة النحوية المتخيَّلة

أوّلًا: ابن الخباز

هو أَحْمد بن الْحُسَيْن بن أَحْمد بن معالي بن مَنْصُور الْعَلامَة شمس الدّين أَبُو عبد الله ابْن الخباز الإربلي الْموصِلِي النَّحْوِيّ الضَّرِير صَاحب التصانيف كَانَ أستاذاً بارعاً فِي النَّحْو واللغة وَالْعرُوض الْفَرَائِض وَله شعر كثير، توفّي سنة تسع وَثَلَاثِينَ وست مائَة.(١)

ثانيًا: مؤلفاته: له مؤلفات عدّة ، ومن أهمها:

كتاب (الجوهرة في مخارج الحروف)، وهي قصيدة مزدوجة رجز، وكتاب (توجيه اللماع) في شرح لمع ابن جني (ت٣٩٢هـ) ، وكتاب (التوحيد) في شرحه أيضًا، وكتاب (تحرير المقياس في تفسير القسطاس)، وكتاب (قواعد العربية)، وكتاب (كفاية الإعراب عن علم الإعراب)، وكتاب(نظم الفريد في شرح التقييد) شرح المقدمة الجزولية، وكتاب (الغرة المخفية في المسائل الألفية من علوم شتّى) ، وكتاب (الإفصاح في الجمع بين المفصل والإيضاح) لم يتمّمه، وكتاب (النهاية في شرح الكفاية) وهو كتاب طويل الشرح والتفصيل، فقد استطرد فيه ما اختصر في كتابه السابق كفاية الإعراب، في مسائل قل أن يأتي مثلها، وقد أملى كثيرًا منه، وكتاب (الفريدة في شرح القصيدة)، وهي قصيدة سعيد بن المبارك بن الدهان؛ وهي تشتمل على مسائل الالتباس من النحو، وذهب إلى شرح المفصل.(٢)

(١) ينظر: قلائد الجمان في فرائد شعراء الزمان، بن الشعار الموصلي(ت٦٥٤هـ):١١ ٢٥٣، والوافي بالوفيات، الصفّدي(ت٧٦٤هـ):٢٢٣١٦ ، وذكره السيوطي(ت٩١١هـ) في بغية الوعاة : ٣٧٤١٢، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، حاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) : ١٩٨٩١٢.

(٢) ينظر : قلائد الجمان : ١١ ٢٥٤,٢٥٥.

ثالثًا: كتاب (النهاية في شرح الكفاية)

يعدُّ كتاب النهاية في شرح الكفاية من المؤلفات النحوية والصرفية المهمة، و برزت فيه شخصية مؤلفه وطريقته في الشرح وبيان العلل النحوية وارتباطها بالحكم النحوي بخلاف مؤلفاته الأخرى التي يميل فيها إلى الإيجاز وتجنب الأسهاب ، ذلك أنه كان مُقَيَّدًا بمن سبقه حين يتناول شرح كتاب آخر مثل شرح اللمع لابن جني، أو شرح ألفية ابن معطٍ.(١)

يضم كتاب النهاية الكثير من المسائل والعلل النحوية والشواهد القرآنية والشعرية وأقوال العرب وأمثالهم، ويشتمل على الكثير من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين وأقوال النحاة السابقين وهو كتاب مليء بالمحاججات ، والآراء النحوية والموازنة بينها والاختيار منها، الأمر الذي يدل على تمكن ابن الخباز من مادته العلمية والأخذ بنصيب وافر من علوم اللغة والأدب إلى جانب علم النحو.(٢)

و يتضمن الكثير من العلل النحوية ، وارتباطه الحكم النحوي بالعلة ، يفصل ويبسط في عرض المسائل، فنجده في مسائل يكثر من الاستدلال و الشرح، وفي بعضها الآخر يختصر ويتجنب الإكثار من التوضيح والتفصيل، و يلجأ للشرح والتحليل في استعراض المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، وكثير ما يُشير إلى مذاهب النحويين، يمتاز كتاب النهاية في شرح الكفاية بسهولة العبارة ودقتها

(١) ينظر : دراسة المحقق في النهاية في شرح الكفاية : ٣٣\١.
(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٣٤\١.

بالقياس مع العلماء السابقين وعلماء عصره ، ويكثر من الاستطراد إلى مسائل وموضوعات بعيدا عن مجال المسائل الأصلية التي يكون بصدد الحديث عنها.(١)

رابعًا: مادة الكتاب وموضوعه هي النحو والصرف " في عرض علمى مُيَسَّر بعيد الغموض وجفاف المادة النحوية يرتبط فيه الحكم النحوي بالعلة إلى جانب ما فيه من الأشعار والنوادر الطريفة".(٢)

خامسًا: منهج ابن الخباز في كتابه النهاية في شرح الكفاية

إن كتاب النهاية في شرح الكفاية هو شرح لكتاب ابن الخباز سبق أن ألفه وهو كتاب (كفاية الإعراب) ، وكتاب كفاية الإعراب مختصر لعلم النحو والصرف، فاستدرك في النهاية ما فاته في الكفاية من الشرح والتفصيل في المسائل النحوية والصرفية، و تميز عن من سبقه في منهجه في التأليف ، إذ بدأ الكتاب بمقدمة وضح فيها فضل اللغة العربية على من سواها من اللغات، وهذا الفضل بسبب القرآن الكريم الذي شرف به الله تعالى اللغة العربية.(٣)

يبدأ كتابه بباب النحو، ثم باب القول والكلم، والكلام وما يتألف منه، وباب الإعراب، بعد ذلك باب البناء ثم باب المعرب والمبنيُّ، وفيما بعد ينتقل إلى المرفوعات مبتدئًا بالمبتدأ والخبر، ثم الفاعل، ونائبه، وباب كان وأخواتها، و(ما، و لا) المشبهتين بـ(ليس)، بعدها ينتقل إلى أفعال المقاربة، وتليها نعم وبئس و حبذا، بعد ذلك باب (إنَّ) وأخواتها، ثم لا النافية للجنس ، ويليها باب ظننت وأخواتها، ثم

(١) ينظر : دراسة المحقق ، النهاية في شرح الكفاية : ١١\٣٥.
(٢) ينظر :المصدر نفسه دراسة المحقق : ١١\٣٥.
(٣) ينظر : المصدر نفسه دراسة المحقق : ١١\٣٧.

يذهب إلى المنصوبات وهي المفاعيل ، والحال ، والتميز ، والاستثناء ، والجرّ والتوابع ، ويلي ذلك (كم) ، وبعدها باب النداء والترخيم والندبة، ثم الأسماء العاملة عمل الفعل يليها حروف الجر ثم القسم ويليه باب الإضافة وبعده باب النكرة والمعرفة [1] ، ومن منهجه في إيراد الموضوعات النحوية يبدأ بالحدود النحوية الخاصة بالعناوين اللغوية وغيرها من المصطلحات التي وردت في أثناء الكتاب منها (ألله، الله)، وأيضًا يوضح سبب تسمية الفعل بالفعل ولماذا لم يسمَّ عملًا، ولماذا لم يسمَّ اللفظ المفيد كلامًا، كذلك فصل الحديث في حد الرفع، والنصب، والجر، والجزم، وحد المبتدأ، والفرق بين الاصطلاح النحوي والصرفي، وفي الغالب يثير هذه الحدود عن طريق مناظرة متخيَّلة عن أسباب وضع هذه التسميات و معانيها ، وضح سبب المرفوعات بهذا التسلسل في كتابه مع تفسير سبب تقدم المبتدأ وتأخر الخبر، ويضم كتاب النهاية الكثير من المناظرات المتخيَّلة لتفسير الظواهر النحوية عن طريق ذكر العلة والسبب، والاستعانة في هذا كلِّه بالآيات القرآنية والقراءات، وكذلك الاستشهاد بالأحاديث النبوية الشريفة، والأبيات الشعرية، وكلام العرب والأمثال، و استعان ابن الخباز بالأمثال المصنوعة في توضيح القواعد النحوية ، وتشكيلها بعدّة تراكيب مختلفة لكي يوضح ما تؤول إليه القاعدة النحوية، وما يثبت في الكلم من صحة القول.

سادسًا: التأصيل للمناظرة النحوية المتخيَّلة

المناظرة النحوية المتخيلة هي طريقة استعملها ابن الخباز في كتابه الموسوم بالنهاية في شرح الكفاية لغرض عرض المسألة اللغوية وشرح تفاصيلها ومخرجاتها

(١) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ٣٧\١.

بطرائق مبتكرة، يُناقش مسائل مشهورة عند اللغويين كالعامل في المبتدأ، وسيأتي ذكرها في مبحثها، فيناقش المسائل باستعمال السؤال والجواب كـ(فإن قلت كذا ..قلتُ كذا و كذا..و من قال كذا..لأن كذا وكذا)، وهكذا باشر ابن الخباز بسرد المسائل وتفصيلها، وفي بعض الأحيان يبين رأيه الخاص وقدرته على تحليل المسائل النحوية المختلفة، لذلك سنوضح هنا المناظرة لغةً واصطلاحًا، ولفظ المتخيلة لغةً واصطلاحًا وأيضًا، لكي نفرق بين المناظرة الحقيقية، والمتخيَّلة، ونستنتج الفرق بينهما.

كذلك التأصيل للمناظرة المتخيلة، وكيف بدأت ومع من بدأت، ثم بعد ذلك نوضح هل المناظرة هي طريقة يتبعها علماء اللغة في كتابتهم أو هي أسلوب تفرد به بعض علماء اللغة.

١: المناظرة لغةً:

إنَّ الألفاظ في لغتنا العربية تتضمن دلالات حقيقية ودلالات مجازية تطلق على معانٍ عدّة تستعمل في اللغة، فلكلِّ لفظ دلالة حقيقية وأخرى مجازية، وهذا ما احتوته مادة (ن ظ ر) فدلالتها الحقيقية هي ما ذكره الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ) في كتابه العين:" نَظَرَ إليه ينظرُ نَظَراً...، وتقول: نَظَرْتُ إلى كذا وكذا من نَظَر العين ونَظَر القلب."(١)

و ذكر الجواهري (ت٣٩٣هـ) أنّ: "النظر: تأمل الشيء بالعين، وكذلك النَظَرانُ بالتحريك، وقد نَظَرْتُ إلى الشيء"(٢)، وفي اللسان "نظر: النَّظَر: حِسُّ الْعَيْنِ، نَظَره يَنْظُره نَظَراً ومَنْظَراً ومَنْظَرة ونَظَر إليه."(٣)

وأما الدلالة المجازية فيُقصد بها التفكر والتدبر في أمرٍ ما، وهو ما جاء به ابن سيده (ت٤٥٨هـ) عنده تفسير كلام سيبويه (ت١٨٠هـ)إذ يقول:" فاذهَبْ فانْظُر زيدٌ أَبُو مَن هُوَ، فَلَيْسَ من نَظَر الْعين وَإِنَّمَا هُوَ من نظر العَقْل والبَحْث وَلذَلِك لم يَجُز فِيهِ إِلَّا الرفعُ لِأَن فعل الْعين متعدّ إِلَى مفعول وَاحِد وَالَّذِي يعلق من الْأَفْعَال إِنَّمَا هُوَ الْفِعْل المتعدِّي إِلَى مفعولين من أَفعَال النَّفْس دون أَفعَال الحِسِّ..."(٤)

٢: المناظرة اصطلاحًا:

لقد حدَّ المناظرة الكثير من علمائنا الأجلاء كلًّا بحسب منظوره وتوجهه الخاص، ولكنّ في النهاية نجدها كُلّها تصب فيما تعنيه المناظرة بمدلولها

(١) كتاب العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي : مادة (ن ظ ر)١٥٤١٨.
(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، الرازي :٨٣٠١٢.
(٣) لسان العرب ، لابن منظور : مادة(ن ظ ر) ٢١٥١٥.
(٤) المخصص ، لابن جني : ١٠٩١١.

الاصطلاحي ومن هؤلاء العلماء والخليل بن أحمد الفراهيدي :"أن تُناظِرَ أخاكَ في أمرٍ إذا نظرتما فيه معا كيف تأتيانه"[١] ، ابن يعيش (ت٦٤٣هـ) إذ يقول: "المناظرة: المجادلة، وهو "مُفاعَلَةٌ" من النظر، لأن كلّ واحد ينظر فيما يُفْلِج به على صاحبه، وقِيل: هو من النظير، وهو المِثْل، فمعنى "المناظرة": المماثلةُ فيما هم فيه"[٢]

وقد عرّفها الجرجاني(ت٨١٦هـ) بقوله:"المناظرة: هي النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهارًا للصواب"[٣]

و ذهب الدكتور رحيم جبر الحسناوي إلى أنَّها:" فنّ من فنونِ القول ينتج عن اجتماعِ طرفين من أهل الفكر والرأي أو العلم والأدب في مجلس يضم جمهورًا، ويقَعُ بينهما بحث في موضوع، يُتَّفَقُ عليه سَلَفًا أو يُثارُ فِي المجلس، وغاية المتناظرين إظهار الحقِّ، والوصول إلى الحقيقية، والإذعان لها من أي طرف جاءت ، وعمومُ الجمهور أو العلماء المتخصصون حَكَم بين المتناظرين، وقد تبدأ المناظرة برأي أو سؤال، وتنتهي بانقطاع حجج أحد طرفيها واعترافه، فتكونُ الغلبة للآخر" [٤]

وبهذا نلحظ أنَّ المناظرة هي تباري بين طرفين كلّ طرف منهما يتوخى إصابة الحق فيما يثير من مسألة مع نظيره الذي هو أيضًا يستعرض مهاراته والعلوم التي في جعبته لإسقاط خصمه وإثبات صحة ما يدعي في المسألة التي وقعت بها المناظرة، ولابُدَّ من وجود شخصين أو أكثر عند المناظرة، ويستعمل المتناظرين الحجج والتعليل والشواهد أدلة لإثبات صحة ما يذهب إليه؛ كما أن المناظرة الحقيقية

(١) كتاب العين : ١٥٦١٨.
(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش :٥٢١١.
(٣) التعريفات ، الجرجاني : ٢٣٢.
(٤) المناظرات اللغوية والأدبية في الحضارة العربية الإسلامية ، د- رحيم جبر الحسناوي :٥٤.

لها أركان وأهداف تسعى لتحقيقها[١]وسنذكرها هنا باختصار ليتبين لنا الفرق بينها وبينه المناظرة المتخيلة التي أسعى لها في بحثي هنا.

٣: أركان المناظرة الحقيقية:

لابُدَّ للمناظرة من أركان مُستوفاة في المتناظرين لكي تقوم المناظرة عليها، وتسمى بالمناظرة ، و الأركان[٢]:

١_ الموضوع: يعني المسألة، أو نقطة الدراسة التي تتطلب أن يتناظر فيها طرفا المناظرة، فهذا الموضوع أو المسألة لابُدَّ لهُ من أن يتّسم بالوحدة والتفرع أيضًا ، وأن يتضمن نقاط الخلاف بين المتناظرين، و يجب أن يكون المتناظران على معرفة بالموضوع قيد المناقشة، وتمكنهم منه لكي يثبت كلٌّ طرف استدلالهِ النحوي، كما في مناظرة سيبويه، والكسائي(ت١٨٩ هـ) في المسألة الزنبورية.

٢_ طرفا المناظرة: لابُدَّ لقيام المناظرة من طرفين عالمين بما يدور حول موضوع المناظرة، وهذان الشخصان يكون لكلٍّ منهما توجه مخالف لتوجه الآخر في الموضوع قيد المناقشة، و قد يكون كلٌّ منهما يتبع مذهبًا نحويًّا مخالفًا للآخر، فيستدل كلٌّ طرفٍ بما يقوي مناظرته لإثبات صحة مذهبه.

٣_ المجلس والجمهور: يمثل المكان الذي تُقام فيه المناظرة بحضور جمعٍ من الناس، وهذا المكان قد يكون مُتفقًا عليه مسبقاً، أو قد تحدث المناظرة في مسجد، أو في حضرة الخليفة، أو في حلقات العلم اثناء مناقشة موضوع مُحدد، أو في مجالس العلماء، وحتى في أسواق الوراقين.

٤: المناظرة بين النشأة والتأسيس

---

(١) ينظر : المناظرات اللغوية والأدبية : ١٨,١٧.

(٢) ينظر : المناظرات اللغوية والأدبية :٦١,٦٠,٥٧,٥٦,٥٤، و المناظرة المتخيلة عند الزمخشري في الكشاف ، مازن حسن صكب :٩,٨، و المناظرة في التراث النحوي ، صابرين حميدة عبد السلام :١١,١٠,٩,٨.

ولدتْ المناظرة في كنف المساجد و أروقتها، وكان للرسول الكريم الأثر البالغ في هذه النشأة؛ لأنَّ الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام وعلى آله عندما شرع ببناء المساجد كان المسلمون يتحلقون حوله في المسجد الذي ابتناه في المدينة، فكان المسلمون يجلسون حوله في شكل حلقه للأخذ منه والتعلم، فبعد دخول العرب نشط العلم والتعلم، بخصوص الدين الجديد، فنشطت الحركة العقلية للمسلمين، وفي هذه المساجد ولدت المناظرة في شتى الأمور الدينية والعلمية.(١)

ويُرجع تاريخ المناظرات بعد ذلك إلى عصر الخلافة الراشدة وكثرة الجدل الذي حصل فيها، والمشاورة، ومنها المناظرات التي حدثت بين الإمام علي والخوراج(٢)، و خطبه في التوحيد وخلق الإنسان والكون.(٣)

بعد ذلك نشطت المباحث الكلامية والفلسفة والمنطق، واختلفت المدارس الكلامية، ونشأتْ مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة، وكلٌّ يستدل ويَعْضُدُ ما جاء به مذهبه، وأيضاً ظهر مذهب المعتزلة، وغيره من المذاهب التي عززت أثر المناظرات في الإقناع بما يذهب إليه كلُّ فريق منهم، وبعدها اشتهرت المناظرات في أروقة الخلفاء والوزراء، فخرجت المناظرة من المسجد، وانتقلت إلى مجالس الخلفاء ووزرائهم، ثم بعد ذلك انتشرت المدارس في القرنيين الرابع والخامس الهجريين، فازدهرت فيها المناظرة بين طلبة العلم وشيوخهم.(٤)

وهذا التطور في العلوم الفلسفية واللغوية، وتشكّل المذاهب الكلامية أوجد الكثير من أنواع المناظرات، التي يسعى إليها العلماء لإثبات جدارتهم العلمية ومكانتهم في العصر الذي عاشوا فيه، فهذا التطور اللغوي وطريقة المناظرة، منها

(١) ينظر : المناظرات اللغوية والأدبية : ١٥.
(٢) ينظر : الكامل في اللغة و الأدب ، للمبرد(ت٢٨٥هـ):١٣٤\١٣.
(٣) ينظر :المناظرات اللغوية والأدبية : ١٥.
(٤) ينظر : المناظرات اللغوية والأبية : ١٧,١٦.

بدأت المناظرة المتخيَّلة التي عن طريقها تبرز المقدرة العلمية والتحليلية للعالم والمفسّر.

٥: المناظرة المُتخيلة

إن لفظ المتخيلة مأخوذ من الخيال، وجذرها خَيلَ الخيال والخيالة ويقصد بها "الشخص والطيف، والخيال: خشبة عليها ثياب سودٌ تُنصب للطير والبهائم فتظنَّه إنسانًا، وخلت الشيء خيلا: أي ظننته، وتقول تَخَيَّلْتُهُ فَتَخَيَّلَ لي، كما يقال: تصورْته فتَصوَّر لي، والمُخايَلَةُ: المباراةُ"(١)

و"خُيِّلَ إليه أَنه كَذَا، عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ: مِنَ التَّخْيِيل والوَهْم"(٢) و"التخييل: تصوير خيال الشيء في النفس، والتخيل تصور ذلك الشيء."(٣)

وفي ضوء عرض ما تقدم يتبين أن لفظ التخيّل ينطوي على عدَّة معان، ومن هذه المعاني الظّل ويُراد به ظل الإنسان " والخيال : كلّ شيء تراه كالظل"(٤)، والظن بأن تظن شيئًا ما، والتخيل التصور وهذا عندما يكون لديك هيأة هذا الشيء وماهيته في تصورك العقلي عنه، وهو عبارة عن صورة عقلية وذهنية تتكون لدينا عن طريق أحد الأمور المثارة للدرس، أو الكلام، أو المناقشة، ويكون الخيال في بعض الأحيان شيئًا من الوهم.

٦: الفرق بين المناظرة الحقيقية والمتخيَّلة

قد تبين أن المناظرة الحقيقية هي التي تقوم بين عالمين أو أكثر، ويتم بها تعيين الموضوع المراد مناقشته، وهذا الموضوع يجب أن يتّسم بالوحدة، و ربما

(١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : ١٦٩٣,١٦٩٢,١٦٩١\٤.
(٢) لسان العرب : ٢٣١\١١.
(٣) التوقيف على مهمات التعاريف ، عبد الرؤوف بن تاج العارفين (ت١٠٣١هـ) : ٩٣.
(٤) كتاب العين : ٣٠٥\٤.

تتشعب فروعه ، و أن للمناظرة مجلسًا تقام فيه ، وجمهورًا يحتكم إليه طرفا المناظرة، أما المناظرة المتخيَّلة فهي تختلف عن سابقتها؛ لأنها تكون من خيال العالم أو الأديب، ونتاج علمه و إبداعه، وقدرته الفكرية والعقلية لاستيعاب علمه، سُمّيت بالمناظرة المتخيَّلة؛ لأنَّها لا تحتوي على أركان المناظرة الحقيقية، ففي هذه المناظرة لا يوجد طرفان لمناقشة الموضوع، وإنما هو طرف واحد يتناوله كيفما يشاء، و تخلو من المجلس والجمهور، ويعوّل العالم هنا على القرّاء المتلقين لعلمه، فبعد إثارة حججه واستدلالته يضع ما في جعبته امام القارئ، ليخلق لديه القناعة، بأسلوبهِ وفكرتهِ حول الموضوع قيد المناقشة.(١)

فهذا ما يُميز المناظرة المُتخيَّلة عن المناظرة الحقيقية، فيستعمل العالم فيها أسلوبه و أدواته العلمية لكي يؤثر في المتلقي بما يثير من أفكار حول موضوع مُحدد.

٧: المناظرة المتخيَّلة بين الطريقة والأسلوب

إنَّ المناظرة اللغوية المتخيَّلة نقصد بها الفنقُلة "وهي أسلوب تعليمي اشتهر وسط المحاضر الإسلامية، ويقوم أساسًا على إيراد إشكالات بافتراض سؤال ثم الجواب عنه، وذلك بتوظيف صيغ عدّة أشهرها: فإن قلتَ: كذا ...فالجواب:...، أو: فإن

(١) ينظر : المناظرات اللغوية والأدبية : ١٩٩.

قيل: كذا...قلتُ:...، أو فإن قال قائل: كذا...قيل:...، وهي طريقة السؤال والجواب"[١]

فالفنقُلة لها أصل قبل ابن الخباز(ت٦٣٩هـ) وكثير من علماء العربية استعان بها لكي يثبت وينفي ما يرمي إليه في الدرس اللغوي، فهي أسلوب[٢]، استعانوا بها لتبيين المسائل المختلفة وتوضيحها، فمّا يحتاج إلى تفسير بعض غوامضها، وفي بعض الأحيان لنصرة المذهب الذي يتبعونه.

فهذه المناظرات المتخيَّلة التي عُقدت في الكتب والتفاسير، فهل هي طريقة يتبعها العلماء ، أو هي أسلوب يذهبون إليه عندما يحتاج الموضوع لتفسير بواطنه، وتبين ما فيه من خلاف وقاعدة لغوية؟

في بادئ الأمر ماهي الطريقة ؟ وما هو الأسلوب ؟ وأيّهما أقرب لما ترمي إليه الفنقُلة؟ هذا ما سنجيب عليه آتياً.

الطريقة تعني الطريق، ودلالة الطريق "السبيل، وطريقة الرجل: مذهبهُ"[٣]، والطريق "هو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى المطلوب"[٤]

والطريقة اصطلاحًا تعني: مجموعة من الإجراءات المخططة التي تسهم في تحقيق الأهداف التي توضع سابقًا، فهي ليست عشوائية أو ارتجالية، بل هي عملية

(١) اسلوب (الفنقُلة) عند الزمخشري في تفسيره ، د-عبد العزيز جودي : ٢,١.
(٢) من هؤلاء العلماء: سيبويه(ت١٨٠هـ) في الكتاب: ١١\٤٨الفرّاء(ت٢٠٧هـ) في معاني القرآن ، للفرّاء : ١١\٦، و الأخفش(ت٢١٥هـ) في معاني القرآن ،: ١١\١٠٥و الطبري(ت٣١٠هـ) في جامع البيان: ١١\١٥٨، والزمخشري(ت٥٣٨هـ) في الكشاف : ١١\٢، وابن السرّاج(ت٣١٦هـ) في الأصول في النحو:١١\٣٦، وابن جني(ت٣٩٢هـ) في المحتسب: ١١\٦٥.
(٣) الصحاح : ٤\١٥١٣.
(٤) التعريفات ،الجرجاني (ت٨١٦هـ): ١٤١.

مخطط لها، ولأهدافها المراد تحقيقها عن طريق طريقة محددة، باستعمال أساليب متنوعة لتحقيق النتائج المرجوة منها.(١)

إذن الطريقة هي مجموعة إجراءات وأساليب يستعملها المؤلف، لمساعدة المتعلمين في الوصول إلى غاية المعلم في ضوء توظيفها، وتحقيق هدف المتعلمين بالتعلّم، وهذا يؤكد ما ذهب إليه الشريف الجرجاني في تفسيره الطريق هو ما يُمكننا من التوصل فيه للمطلوب عن طريق صحيح النظر، والنظر يقصد به هو التفكر والتدبر للوصول للمطلب المرجو.

أما الأسلوب فهو ملكة من النظام اللغوي والنظام المعنوي انتظم وتآلف في نفس ابن الخباز، فكان بذلك أسلوبًا معنويًا، فيصبح الأسلوب معاني مرتبة قبل أن يكون ألفاظًا منسقة، ونشأتُهُ في العقل قبل النطق به.(٢)

فالأسلوب يكون وسيلة يتخذها ابن الخباز، والمؤلف للإقناع والتأثير في المتلقي، فيجمع معاني عدَّة، وتراكيب ذهنية ويصيّرها في الخيال كالقالب ثم ينتقي، أيّ التراكيب صحة باعتبار الإعراب والبيان.(٣)

يتبين أن لكلِّ مؤلف وكاتب أسلوبه الخاص الذي يورد به الألفاظ والمعاني، ولا يخلو أيّ كتاب من أسلوب كاتبه، في اختيار رصف المعاني والكلمات، والاسترسال في إيراد الأفكار سواء كانت علمية، أو أدبية، أما الطريقة فيُلحظ أنها تختلف عن الأسلوب، فكلٌّ كاتب يفضل طريقة لمناقشة القضايا التي يوردها عن طريق المناظرة في مجلس، أو استعمال طريقة المناظرة المتخيَّلة في كتابه.

(١) ينظر : طرائق التدريس العامة ، د- هلال محمد علي السفياني : ١٥,١٤.
(٢) الأسلوب ، دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية ، أحمد الشايب : ٤٠.
(٣) الأسلوب ، دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية ، أحمد الشايب:٤٢,٤١.

يُستخلص من حدود الطريقة والأسلوب أن المناظرة المتخيَّلة هي طريقة يسعى المؤلف بها لتبين ما يحلل من مسائل لغوية وتفسيرها، ومن ذلك نقل بعض الكُتَاب طرائق العلماء في الحوار والجدل والمناظرة، فمثلاً نجد كاتب يصف الأصمعي(ت٢١٦هـ) بـ" يَعمُد الأصمعي إلى الطريقة الجدلية المثيرة مُجيباً السؤال بسؤال"[١]، وكذلك ابن الخباز مصطفى صادق الرافعي يصف أحد الشيوخ في كتابه وحي القلم بأنه كان بمنزلة الواضع ولم يكن "لغويًّا في طريقة سيبويه والكسائي والزجاج والأخفش(ت٢١٥هـ) واليزيدي وأشباههم ممن ينظرون في اللغة وعللها وأقيستها وشواذه"[٢]، فيصف هنا تأليف شيوخ النحو بأنه طريقة ولم يقل أسلوبًا؛ لأنَّ الأساليب متعددة وتكون كالجسور التي تمهد السبيل للطريقة للوصول لذهن المتلقي أو القارئ، فهي تمثل الطريقة النحوية الذي يوظفها علماء النحو لعرض مادتهم العلمية بأسلوبهم الخاص وفي عرض علمهم ، تمكنهم منه فيستعين بطريقة المناظرة المتخيَّلة بعرضها، والإلمام بكافة عناصر الموضوعات قيد البحث والدرس النحوي.

فيُستخلص مما سبق أن المناظرة منهج وطريقة في التأليف يتبعها العلماء، لتحليل المسائل التي تتصف بالغموض وتفسيرها، وإزالة لبسها وإبهامها وفي غالب الأحيان تكون مُحملة بالخلاف النحوي والمذهبي؛ ليُثبت كلٌّ خصمٍ صحة تحليله وبيانهِ، فيدخل فيها أيضًا المساجلات التي ترتكز على الخلاف النحوي وغيره من الخلافات، فالمناظرة هي طريقة للتوضيح والتفسير، وحسم الخلاف لإحد الطرفين،

(١) مناهج التأليف عند العلماء العرب، مصطفى الشعكة : ٣٢٣.

(٢) وحي القلم ، مصطفى صادق الرافعي : ٣٠٠١٣.

وأما الأسلوب فهو ملكة من المعاني والألفاظ يجب أن تتوافر لدى جميع من يبادر بالكتابة والتأليف، والطريقة هي منهج يختاره المؤلف لتحقيق مراده.

المناظرة النحوية المتخيلة في الأسماء

المبحث الأوّل: المناظرة المتخيلة في الأسماء المعربة

المبحث الأوّل: الأسماء المعربة

الإعراب هو:" اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العامل فيها كما في قولنا: هذا رجلٌ و رأيتُ رجلاً ومررتُ برجلٍ "[١] يتضح من اسم (رجل) أنه لم يأتِ على نمط واحد إنما تغير آخره مع تغير العامل فيه، فرجل اسم معرب جاء مرةً مرفوعاً ومرةً منصوباً وأخرى مجروراً، إذ الاسم المعرب تظهر عليه حركة الحالة الإعرابية التي تم الاتفاق عليها.

ومن خواص الاسم المعرب أن يثبت التنوين له، والتنوين هو نون ساكنة تلحق آخرِهِ ويسمى متمكنًا أمكن،[٢] و الاسم المعرب لا يشبه الحرف ولا يتضمن معناه، غير أن الاسم المعرب يتفق مع الفعل المضارع في الرفع والنصب، ويفترقان في الاختصاص؛ لأن الاسم يختص بالجر والفعل المضارع يختص بالجزم.[٣]

الاسم المعرب على نوعين الأوّل المنصرف مثل (زيد ورجل)، وغير المنصرف مثل(أحمد)؛ لأنه يشبه الفعل ولا يلحقه التنوين والكسر إذ يكون آخره في الجر مفتوحاً (مررتُ بأحمدَ).

يقول سيبويه :"وإذا كان قبل الياء والواو حرفٌ ساكنٌ جرتا مجرى غير المعتل، وذلك نحو: ظبيٍ ودلوٍ، لأنه لم يجتمع ياءٌ وكسرة، ولا واوٌ وضمة، ولم يكن ما قبلهما

(١) المقتصد في شرح الإيضاح عبد القاهر الجرجاني : ٩٧\١.
(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب ، أبو البقاء العكبري: ٧٤\١.
(٣) ينظر: اللمحة في شرح الملحة : ١٤٩\١.

مفتوحاً فتجري مرى ما قبله الكسرة أو ما قبله الضمة في الاعتلال، وقويتا حيث ضعف ما قبلهما ، ومن ثم قالوا: مغزوٌ كما ترى وعتوٌ"[١]

كذلك ينقسم الاسم المعرب إلى صحيح ومعتل، والصحيح يخلو آخره من حرف العلة وتظهر عليه حركات الإعراب الثلاث الضمة والفتحة والكسرة، أمّا المعتل فيكون الحرف الأخير منه أحد أحرف العلة الثلاث نحو: ظَبْي، دَلو، مغزو، وحكم آخره من الناحية الإعرابية كحكم صحيح الآخر، لأنه شبيه بالصحيح من جهة الحكم الإعرابي.[٢]

يتضح مما سلف أن الاسم المعرب قد يأتي فاعلاً ومفعولاً ومجروراً بالإضافة، أو غيرها، ولهذا يتنوع موضعه من الكلم بتنوع العوامل التي تؤثر في حالةِ الإعرابية، ولا يشبه الاسم المتمكن من الأفعال إلا الفعل المضارع، لأنه يشابه الاسم في حالة رفعه ونصبه، والاسم المعرب لا يشابه الحروف لفظاً ولا معنىً، لذلك سُمّي متمكناً أمكن.

(١) الكتاب : ٣٨٤\٤.

(٢) ينظر: النحو الوافي: ١٨٧\١.

أوّلاً: المـرفـوعـات

باب المبتدأ

يُعرف المسند والمسند إليه لدى سيبويه في باب المسند والمسند إليه بأنهما:"ما لا يَغْنَى واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجد المتكلّمُ منه بُدًّا، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيُّ عليه، هو قولك عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك."(١)، ويقصد سيبويه بالمبنيُّ عليه هنا الخبر، والمبتدأ الاسم المجرد لأجل الإسناد.(٢)

فالمبتدأ يكون الاسم المنفصل عن العوامل اللفظية، الذي يتضمن معلومات صريحة ومفسرة ، ينقسم على جزأين:أحدهما مبتدأ له خبر(سعيد قائم)، والآخر مرفوع يسد عن الإخبار مثل (أ قائم الزيدان).(٣)

اتجه ابن جني وتبعه ابن الخباز إلى تحَديد المبتدأ بالقول: " كلّ اسم مجرد من العوامل اللفظية لفظاً و تقديراً، لإسناد خبر إليه أو ما يسدُّ مسدّهُ."(٤)

يوضح المؤلف بتجرد المبتدأ من العوامل اللفظية ويقصد بها (كان وأخواتها، وإنَّ وأخواتها ...) وغيرها من العوامل التي تحدث تغير في المبتدأ عن طريق الإعراب، والدلالة، والشق الثاني من حدِّ ابن الخباز أن المبتدأ ما يسند إليه الخبر، أو ما يحل محل الخبر لإتمام معنى الجملة بالإسناد.

---

(١) الكتاب ، سيبويه : ٢٣١/١.

(٢) ينظر : المفصل في صنعة الإعراب ، للزمخشري(ت٥٣٨هـ) : ٤٣.

(٣) ينظر : معاني النحو، فاضل السامرائي : ١٣٦/١.

(٤) اللمع ، لابن جني : ٢٥، و النهاية في شرح الكفاية ، ابن الخباز : ٦٤٣/٢.

١: ابتداء ابن الخباز بالمبتدأ بدل الفاعل

يبدأ ابن الخباز مناظرتهُ حول اختياره البدء بالمبتدأ بدل الفاعل، في إشارة منه لأهمية المبتدأ بالقول:" فإنّ قلت: فقد زعمتَ أن الفاعلَ أصلٌ ودللنا عليه، فلِمَاذا بدأتَ بالمبتدأ؟"(١)

هنا بالتحديد يثير ابن الخباز سؤالاً: لماذا بدأ بباب المبتدأ وأخر باب الفاعل على الرغم من أن هناك من يزعم أنّ الفاعل أصل واستدل بذلك، فلو رجعنا للخليل بن أحمد الفراهيدي نجده يَعدُ الفاعل أوّلاً عند عدِّه وجوه الرفع في قوله:" وَ الرَّفْع أحد وَعِشْرُونَ وَجها:الْفَاعِل وَمَا لم يذكر فَاعله والمبتدأ وَخَبره وَاسم كَانَ وَأَخَوَاتهَا وَخبر إِن..."(٢)

أمّا سيبويه فبدأ الجزء الأول من الكتاب بباب الفاعل ثم باب المبتدأ في الجزء الثاني.(٣)

وبالعودة إلى ماستقر عليه الدرس النحوي ونظّر له ابن الخباز يتضح اختاره المبتدأ ويوضح ذلك بصيغة سؤال أثاره مفاده لماذا بدأ بالمبتدأ؟ ثم يجيب بأنّه أيّدَ من سبقه من العلماء القدماء الذين اختاروا الابتداء بباب المبتدأ، وجعله أوّلاً ومن هؤلاء العلماء أبو بكر بن السرّاج (ت ٣١٦هـ) وأبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، قائلاً في ذلك: " **قلت:** تقيلت(٤) في ذلك أبا بكر بن السرّاج فإنه أوّل من رتب النحو، ولم

(١) النهاية في شرح الكفاية ، ابن الخباز : ٦٤٣\٢.

(٢) الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي : ١٤٣\١.

(٣) ينظر : الكتاب ، سيبويه : ٣٣\١و١٢٦\٢.

(٤) تقيلت: تشبهت ونزعت إليه في الشبه ، ينظر: لسان العرب مادة(ق ي ل): ٥٨٠\١١.

يبدأ بالمرفوعات إلا بالمبتدأ، وتقيلت في ذلك أبا علي الفارسي فإنّهُ بدأ بالمبتدأ في كتاب الإيضاح، وهذا له علتان..."[١]

يوضح ابن الخباز سبب ابتدائهِ بباب المبتدأ ويحددها بعلتين فقط هما[٢]:

أوّلاً: يأتي المبتدأ في بداية الجملة، والفاعل يأتي في المرتبة الثانية فقط في الترتيب لأنه هكذا حاله، فاتبعنا طريقة حالته وموقعه في الكلام.

ثانيهما: هو أن المبتدأ ينتقل من موضعه الأصلي بالتأخير، وهذا لا يجعله أقل من البادئ، إذ لا يتأثر المبتدأ في التأخير ويبقى محافظاً على الابتداء، وهذا عكس الفاعل إذا جاء قبل الفعل تبطل قوته ويتحول حاله من الفاعل إلى المبتدأ اذا تقدم الفعل، وعلى هذا تقول: (زيدُ في الدارِ)، و (في الدارِ زيدٌ)، فتضعه تارة متأخراً وتارة متقدماً، وتقول: (قامَ زيد)؛فزيد هنا يرتفع ب(قام)؛ و(زيد قائم)،هنا (زيد) مرفوع بالإبتداء، وهذا يثبت صحة ذلك، فهذا هو الفرق بينهما، وسألت ابن الخباز شيخه – رحمه الله – فقلت له: لماذا بدأ الزمخشري(ت٥٣٨هـ)[٣] بالفاعل؟ قال: لأن عامله لفظي والمقصود به الفعل.

وفيما ذكرَ ابن السرّاج في ذكر الأسماء المرتفعة المبتدأ والخبر ثم تلاها الفاعل وهو ما نهج عليه ابن الخباز، إذ ذهب إلى أن:" ذكر الأسماء المرتفعة: الأسماء التي ترتفع خمسة أصناف: الأول: مبتدأ له خبر، والثاني: خبر لمبتدأ بنيته عليه، والثالث: فاعل بني على فعل، ذلك الفعل حديثًا عنه، والرابع: مفعول به بني

(١) النهاية في شرح الكفاية ، ابن الخباز : ٦٤٣\١.

(٢) ينظر : النهاية في شرح الكفاية ، ابن الخباز: ٦٤٤,٦٤٣\٢.

(٣) بدأ الزمخشري بالمرفوعات ، الفصل الأوّل : الفاعل ، وبعد ذلك المبتدأ، ينظر : المفصل في صنعة الإعراب : ٣٨.

على فعل فهو حديث عنه ولم تذكر من فعل به فقام مقام الفاعل، والخامس: مشبه بالفاعل في اللفظ"[١]

وعند تقصّي كتب سائر علماء النحو ومنهم أبو العباس المبرّد(ت٢٨٥هـ) نجدهُ قد بدأ بباب الفاعل أوّلاً.[٢] و ابن الوراق(ت ٣٨١هـ) ابتدأ بالفعل المضارع ثم باب المبتدأ وخبره ثم باب الفاعل والمفعول به[٣]، وأبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ هـ) تناول في باب الأسماء المرفوعة باب المبتدأ ثم باب خبر المبتدأ ثم باب الفاعل[٤]، وكذلك عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ) أيضًا ابتدأ بباب المبتدأ والخبر وتلاها باب الفاعل.[٥]

وهكذا فإنّ أغلب العلماء بدأ بباب المبتدأ أولاً؛ لأن العامل في المبتدأ معنوي غير لفظي ومجرد من العوامل اللفظية، والمبتدأ أحق بالتقديم رتبةً وإن تأخر لفظاً، عكس الفاعل الذي يكون العامل فيه لفظياً وهو الفعل الذي يسبقه في الجملة ولا يوجد ما يسبق المبتدأ في أغلب الأحيان مع العلم أنّ المبتدأ والفاعل كلاهما مسند إليه، وبهذا يكون ابن الخباز متابعاً لأغلب من سبقه، وهذا ما لُمّح إليه في جوابه عن سؤالهِ المتخيل.

٢: رفع المبتدأ

(١)الأصول في النحو ،أبو بكر ابن السراج : ١١\٥٨، والإيضاح ، لأبو علي الفارسي: ٨٥.

(٢) ينظر : المقتضب ، للمبرّد: ١١\٨١.

(٣) ينظر : علل النحو ، ابن الوراق : ١٨٧.

(٤) ينظر : اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني : ٢٤,٣١.

(٥) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح ،عبد القاهر الجرجاني : ١١\٢١٣ باب المبتدأ، ١١\٣٢٥ باب الفاعل.

يذكر ابن الخباز أسباب رفع المبتدأ فيقول:" **إنّ قال قائل:** لِمَ رُفِع المبتدأ؟ فالجواب عن ذلك من ثلاثة أوجه: احدها انه أول الكلام، والرفع أول الإعراب، فَأُعْطِي الأَوَّلُ؛ مُشَاكَلَة، والثاني أن المبتدأ اسم واحد، فلا بأس بنقل الرفع فيه، فهو أول الكلام، فَيَرِدُ على المتكلم مستريحًا، والثالث أنه أشبه الفاعل من وجهين:أَحَدهُما: أنه محتاج إلى الخبر، كما أن الفاعل محتاج إلى الفعل، والثاني، أنه مسند إليه، كما أن الفاعل مسند إليه."(١)

يوضح ابن الخباز هنا العلل التي جعلت المبتدأ مرفوعًا، بتفصيلها بعلل ثلاث الأولى لأنه أوّل الكلام وكذلك حالة الرفع هي أولى الحالات الإعرابية الثلاثة (الرفع، والنصب، والجر)، فتشاكل المبتدأ مع حالة الرفع في الأولية، والعلة الثانية لرفع المبتدأ يقول : إنّ المبتدأ يأتي اسماً واحداً فلا بأس برفعه؛ لأنهُ يرّد أوّلاً فيجعل المتكلم مستريحاً عند نطقهِ والابتداء بهِ، وهذا يناسب ثقل الضمة فهي أثقل الحركات، وهو بذلك يقترب من رأي الجرجاني في المقتصد عن حالة الرفع إنّها اثقل الحالات الإعرابية هي الرفع، فلذلك جاء الفاعل مرفوعًا وليس منصوباً لأن الفاعل يرّد مرةً واحدة في الجملة عكس المفعول به الذي قد يتكرر في الجملة ، فكان له حالة النصب لأنها اخف من حالة الرفع ، فلابأس برفع الفاعل لأنه يرد مرة واحدة في الجملة (٢)، فكلاهما أتفق على ثقل الضمة ولكن هذا الثقل نسبه ابن الخباز إلى استراحة المبتدئ ، و كذلك " الْفَاعِل أقل فِي الْكَلَام من الْمَفْعُول،

(١) النهاية في شرح الكفاية ، لابن الخباز :١٢\ ٦٤٩.

(٢) ينظر : المقتصد في شرح الإيضاح : ٣٢٦\١.

جعلت لَهُ الْحَرَكَة الثَّقِيلَة، وَجعل لما تقدم فِي كَلَامهم الْحَرَكَة الْخَفِيفَة ليعتدلا"[1] و أمّا الجرجاني فنسبه إلى عدم تعدد الفاعل، وكونه يرد في الكلام مرة واحدة، وهو ما أيّدَه ابن الخباز كذلك بقوله لا بأس برفع المبتدأ لأنه اسمٌ واحدٌ أيضًا، والعلة الثالثة يعزو الرفع إلى الشبه بينه وبين الفاعل بالنظر إلى أن كليهما مسند إليه، فالفاعل يحتاج لفعل كما أن المبتدأ يحتاج إلى خبر؛ فكلاهما يشترط ارتباطه بعنصر آخر لضمان فاعلية عمله النحوي، فالفاعل يفتقر إلى الفعل كما يفتقر المبتدأ إلى الخبر.

إنّ رفع المبتدأ لم يكتسب الإجماع المطلق الأمر الذي دفع ابن الخباز إلى رصد الخلاف النحوي في حالة رفع المبتدأ موجزاً صور الخلاف بأقوال خمسة، و في ضوء هذه الأقوال يثير مناظرةً أخرى وردت ضمن المناظرة الأولى جمع فيها أقوال النحاة السابقين له لخّصها في جملة من الأقوال هي:

القول الأوّل: يؤدي البدء به إلى حالة الرفع، والابتداء هو سبب الرفع الحاصل للمبتدأ؛ وكون هذا الابتداء يأتي أوّلاً، فهذا يجعله مُقتضيًا ثانيًا، فكما أن الفعل عندما يدخل الاسم يعمل فيه، فكذلك الابتداء، و من هذا أن (زيداً) في قولك:(كان زيد قائماً)، لم يرفع بالابتداء؛ لأنه غير أوّل.[2]

وعند بحث الحكم المذكور في كتب النحو نجد أن هذه المسألة قد درسها العلماء وكلٌّ نحا فيها منحى مذهبه النحوي المتمثل بالمذهب البصري والكوفي، أو باجتهاد شخصي للعالم، ومن هؤلاء العلماء جار الله الزمخشري الذي سنَّ رأيه

(1) علل النحو : ٢٦٩.

(٢) ينظر: النهاية في شرح الكفاية:٦٤٩\٢.

بالقول:" فالرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلّا، وأمّا المبتدأ وخبره، وخبر إن وأخواتها، و(لا) التي لنفي الجنس، واسم كان وأخواتها، واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه"[١]

وأبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) الذي فصَّل الكلام بما ذهب إليه البصريون والكوفيون كلٌّ بحسب توجهه النحوي فالكوفيون ذهبوا إلى "أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ؛ فهما يترافعان، وذلك نحو "زيد أخوك، وعمرو غلامك". وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأمّا الخبر فاختلفوا فيه: فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً "[٢]، وبهذا يتضح أن ابن الخباز اختار أن يكون رافع المبتدأ الابتداء وأن المبتدأ هو شبيه الفاعل كما بُينَ سابقًا.

أمّا القول الثاني الذي ذكره ابن الخباز فهو أنَّ المبتدأ خالٍ من العوامل اللفظية، والعامل فيه عامل معنوي، و يسند إليه الخبر، وهذا الذي قال به ابن الخباز هو ما صرح به أبو علي الفارسي في باب الابتداء:" الابتداء وصف في الاسم المبتدأ يرتفع به، وصفة الاسم المبتدأ أن يكون مُعرّى من العوامل الظاهرة، ومُسْنَدا إليه شيء، كقولك:(زيد منطلق، وعمرو ذاهب)، و(العلم حسن والجهل قبيح)".[٣]

(١) المفصل في صنعة الإعراب ، الزمخشري : ٣٧.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين، أبو البركات الأنباري : ١١\٣٨.

(٣) الإيضاح ، أبو علي الفارسي : ١١\٨٥.

ولعلّ ما يؤكد اعتماد ابن الخباز رأي كلٍّ من سيبويه[١] و أبي علي الفارسي، هو تأكيد سببي الرفع وهما: الخلو من العوامل اللفظية، و وجود الإسناد، وإذا زال أحد هذين السببين يزول معهما سبب الرفع، ف(زيد) مرفوع لأنه عارٍ من العوامل اللفظية الظاهرة، أو المقدرة وقد أُسند الانطلاق والذاهب إليه وهذا مراد أبي علي الفارسي، وهو ما رجّحه ابن الخباز كذلك واعتمد عليه.[٢]

والقول الثالث: أنه ارتفع لأنه يوجد في النفس دلالة الإخبار، وهذا ما ذكره أبو البركات الأنباري.[٣]

في هذا القول يؤكد ابن الخباز رفضه القاطع له، وتأكيد عدم جدواه لأنه "**إذا قلت:** وكان زيد قائماً، فقد أخبرت بقيامه ومع ذلك لم ترفعه "[٤] فهذا الرأي باطل لدى ابن الخباز.

القول الرابع: يذكرهُ ضمن مناظرة يعقدها ليشرح فيها كون المبتدأ يرتفع:" بنفس الخبر، كقولنا: (زَيْدٌ غلامُكَ)، وهذا مذهب الكوفيين، ويسمونهما المترافِعَينِ، فيرفعون (زيدٌ، بغلامك)، و(غلامك) بـ(زيد)، وحَجَّتَهُمْ أنَّ كل واحد من المبتدأ والخبر يقتضي صاحبه، فالمبتدأ يقتضي الخبر، كاقتضاء الفاعل الفعل، والخبر يقتضي المبتدأ، كاقتضاء الفعل الفاعل، فَلَمَّا اقتضي كل واحد منهما صاحبه عمل فيه، قالوا: ولا ننكر أن يكونا شيئين كل واحد منهما عامل في صاحبه...**فإن قالوا:**

(١) ينظر : الكتاب : ٢٤\٢٣.
(٢) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ٦٥٠\٢.
(٣) ينظر : أسرار العربية ، للأنباري : ٧٢.
(٤) النهاية في شرح الكفاية : ٦٥٠\٢.

فالمبتدأ والخبر كلّ واحد منهما يقتضي صاحبه، وهما اسمان، فقد اقتضي كُلٌّ واحد منهما واختصَّ."[١]

المبتدأ لا يقتضي الخبر؛ لأنه اسم، ولكن يحتاج إليه إذ أن المبتدأ لابُدَّ له من خبر، والمبتدأ واحد لا يتغير ولكن الخبر قد يأتي من الجمل والظروف وحروف الجر، فهذه جميعها أخبار متنوعة لم يختص المبتدأ بأحدها دون الآخر.[٢]

٣: الوصف الواقع مبتدأً

يبين ابن الخباز الوصف بالمبتدأ عندما يسبقه نفي أو استفهام، ويثير مناظرة متخيلة فيقول:" **فإن قلتَ**: أقائمان غلاماهما أخواك، كان (أخواك) مبتدأ أيضًا وفي (غلاماهما) وجهان:

أحَدُهُمَا، أن يكونا مبتدأين، و(قائمان)، خبرا مقدما عليهما، ونظم الكلام الأصلي: أخواك غلاماهما قائمان، فقدمت الجملة التي وقعت مبتدأً، وتصرفت في الجملة بتقديم بعضها علي بعض.

الثاني:أن ترفع (غلاماهما بـ(قائمان)، على حد قولهم: فأمّا غلاماك، فإن أسقطت همزة الاستفهام، رجع ذلك إلى باب المبتدأ والخبر، تقول: قائم أخوك، وقائم غلامهما، أخواك، وقائمان غلاماهما أخواك."[٣]

يوضح ابن الخباز في هذه المسألة الوصف الواقع مبتدأ الذي لم يتم المعنى بمرفوعه، ويقصد الفاعل الذي سد مسد الخبر في جملة الاستفهام، ونُوقشتْ هذه المسألة في كتب النحو كثيرًا، وكانت متمثلة في جملة (أقائمان أخواك) إذ يؤكد أبو

(١) النهاية في شرح الكفاية : ٦٥٠١٢، ٦٥١.

(٢) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ٦٥١,٦٥٠١٢.

(٣) النهاية في شرح الكفاية : ٦٦٧١٢.

حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ):"لا يجوز: أقائمان أخواك؟ ولا: أقائمون إخوتك؟ على أن يكون (أخواك) و (إخوتك) مرفوعين على الفاعل إلا على لغة ضعيفة، وهي لغة (أكلوني البراغيث) قال ابن السرّاج[١](القائمان أبواهما أخواك) لا يجوز؛ لأنك لا تثني الاسم قبل أن يتم، بعني أنه لما رفع اسم الفاعل أخواك صار الفاعل من تمامه، فلا يجوز تثنيته لأنه لم يتم، فعلى هذا لا يجوز: أقائمان أخواك؟ على تقدير رفع (أخواك) على الفاعلية، وهذا الذي تقرر من أن هذا الوصف لا يثنى ولا يجمع نص عليه كثير من النحويين ، ذكروا:" أقائم الزيدان؟ لا يثنى ولا يجمع لأنه تمكن في الفعلية بسبب الاستفهام والنفي، ولا تستعمله العرب إلا هكذا"[٢]

لا يجوز تثنية (قائم) عند أبي حيان الأندلسي أو جمعه عند البدء به في الجملة؛ لأن المعنى لم يتم الدلالة عليه بعد، أيّ أن الكلام لم يتم فكيف نجمع ونثني ما لم نكمل الجملة، واستدل لهذا بقول أبي بكر بن ابن السراج، أمّا ابن الخباز فيقول (غلاماهما و أخواك) مبتدأن، و (قائمان) خبر المقدم، ويكون الخطاب الأصلي: أخواك غلاماهما قائمان، أو الإشارة إلى (غلاماهما) بـ(قائمان) في قولهم: فأمّا (غلاماك) ، إذا أسقطت الهمزة؛ فيُرجع الموضوع إلى باب المبتدأ والخبر؛ لأن الوصف الذي يكون مبتدأً لابُدَّ له من أن يتصدره نفي أو استفهام، وهذا ما اشترطه علماء البصرة إلا الأخفش[٣]، والشرط الثاني أن يكون مرفوعه اسمًا ظاهرًا، والشرط

(١) الأصول في النحو : ١\٦٤.

(٢) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي : ٣\٢٧١. وتم تناولها أيضًا في : إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك ، بن القيم الجوزية (ت ٧٦٧هـ) ١\١٦٥، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي (ت ٩١١هـ) ١\٣٦٣.

(٣) ينظر : شرح ابن عقيل : ١\١٧٥.

الأخير أن يتم المعنى بمرفوعه، غير أن الكوفيين[١] والأخفش لم يشترطوا ذلك؛ لأنه على مذهبهم النحوي يبقى الإعراب على ما هو عليه فعلى سبيل المثال (قائمٌ الزيدان) يكون قائم في رأي نحاة الكوفة مبتدأ، والزيدان فاعل سد مسد الخبر، وهذا مخالف لما جاء به المذهب البصري.

باب الخبر

الخبر هو الاسم المرفوع المُسنَدُ إلى المبتدأ، نحو قولِكَ: زيدٌ قائمٌ و الزيدانِ قائمان و الزيدونَ قائمون[٢] ويأتي الخبر كذلك من الجملة الاسمية والفعلية وسبه الجملة الظرفية، ولكلِّ مبتدأ لابُدَّ له من خبر حتى تحصل به الفائدة من المبتدأ، ويسمى الخبر والمبتدأ بالمترافعين، أيْ يرفع أحدهما الآخر، ولا يستغني أحدهما عن

(١) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ،تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٧٦,١٧٢\١.

(٢) ينظر : متن الآجرومية : ١٢.

الآخر، والخبر "إعلام تقول: أخبرته، أخُبرهُ، والخبر هو العلم"[١] أي العلم بشيء عند قوله تحصل به فائدة للمتلقي فهو الجزء المتمم للفائدة ، وينقسم الخبر على جزأين مفرد وجملة، وقد يكون شبه جملة من الجار والمجرور، أو جملة ظرفية، أمّا المفرد فقد يكون اسماً غير الصفة، وقد يكون صفة، والجملة قد تكون اسمية نحو: زيدٌ أبوه منطلق، و جملة فعلية نحو: زيدٌ ذهبَ أبوهُ.[٢]

و حدَّ ابن الخباز الخبر بما قاله السابقين له من النحاة بأنه:" الاسم الذي هو خبر المبتدأ الذي يستفيد به السامع ويصير به المبتدأ كلاما، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنك إذا قلت: عبد الله جالس فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله لا في عبد الله، لأن الفائدة هي في جلوس عبد الله، وإنما ذكرت عبد الله لتسند إليه (جالسًا)"[٣]

من المهم معرفة أن كلمة (الخبر) لها معنيان في كتب النحو[٤]:

المعنى الأوّل: أن الكلام يقصد به الحق والباطل، وهو ما يقال عن المتكلم: صحيح أو باطل، إذا كان المحدد بديهيًا، فمن المرجح أن يكون العام بديهيًا، وبناءً على ذلك ينقسم الخبر إلى قسمين: النفي والإيجاب، والأصل الإيجاب؛ لأن النفي طارئ؛ ألا

(١) الصاحبي في فقه اللغة ، أبو الحسين الرازي : ١٣٣.

(٢) ينظر : اسرار العربية : ٧٦,٧٥.

(٣) الأصول في النحو ، أبو بكر ابن السراج : ٦٢\١.

(٤) ينظر : النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز : ٦٧٤,٦٧٣\٢، وينظر : الإيضاح العضدي ، أبو علي الفارسي :٨٧\١.

ترى أنك تقول: (قام زيدٌ وعمروٌ جالساً)، فإذا أردت نفي ذلك قلت: (ما قام زيدٌ ، وما عمروٌ جالس).

المعنى الثاني: أن المراد بالخبر جزء من الجملة الاسمية المنسوبة للمبتدأ، لا يقتصر هذا الجزء على كونه مشمولاً بالحقيقية أو الباطل، وهنا يقصد به الاستفهام وأعطى مثالاً على ذلك (أين زيدٌ) و (كيف عمروٌ)، فهنا إعراب (أين و كيف) خبران للمبتدأ بعدهما؛ وقدما لأنهما فيهما معنى الاستفهام، والاستفهام له الصدارة في الكلام.

بعد ذلك يحدد ابن الخباز خمسة أقوال لرافع الخبر [1]:

أوّلها: المبتدأ بوصفه الاسم الأوّل الذي هو مسند إليه يتطلب مسنداً، فالمبتدأ والخبر كالواحد؛ لأن معناهما يقتضيها كليهما ليُتم الأوّل معناه بالثاني.

والقول الثاني: يردَّه ابن الخباز ويعلق عليه بفاسد، هو أن عامل الرفع في الخبر المبتدأ هو الابتداء؛ لأننا لو أزلنا المبتدأ لم يعمل الخبر وهذا باطل لديه؛ لأن الابتداء موجود ويعمل في المبتدأ لأنه مقدم ويعمل في الخبر ثانياً؛ لأنه مؤخر.

والقول الثالث: أن الابتداء عمل في المبتدأ، والمبتدأ بعد ذلك عمل في الخبر؛ وهذا الرأي رفضه ابن الخباز لسببين؛ أحدهما أن المبتدأ اسم صريح " كـ العلم والمضمر وأسماء الأعيان ..." وليس لهذه الألفاظ مساس بالفعل لا لفظاً ولا دلالة، والثاني إنّ القائل بهذا هو من يُجيز تقديم الخبر على المبتدأ.

القول الرابع: إنه ارتفع بالتعرية والإسناد، والمقصود بالتعرية هي الخلو من العوامل اللفظية وارتفع بإسناده للمبتدأ، وهذا أيضًا خاطئ عند ابن الخباز.

(١) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ٢\٦٧٥,٦٧٦,٦٧٧.

والقول الخامس: قول المذهب الكوفي هو أنه مرتفع بالاسم الأوّل (المبتدأ) والعكس كذلك، ويطلقون عليهما المترافعين؛ أيّ أن المبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ، وهذا باطل عند ابن الخباز؛ لأنه لا يجيز ارتفاع المبتدأ بالخبر.

١: الإخبار بالجملة وأصل الخبر مفرد :

يُفسّر ابن الخباز تقسيم خبر المبتدأ إلى قسمين هما المفرد والجملة، ويعزو سبب هذا التقسيم إلى أنّ الكلم في الأصل يكون إمّا مفردًا و إمّا جملة.(١)

مُعللاً ذلك بمناظرة يوضح بها رأيه في تقسيم الخبر قائلاً:" **إنْ قال قائل:** إذا كان الأصل في خبر المبتدأ المفرد، فلماذا عدلت العرب إلى الإخبار بالجملة؟"(٢)

ولتوضيح رأيه عمد إلى تفصيل ما ذهب إليه في ثلاثة أوجه:

أوّلها:" توسيع العبارة في منظوم الكلام ومنثوره؛ لأنهم لو اقتصروا في الإخبار عن المبتدأ على المفردِ، لَضَاقَ مَجَالُ التركيب عليهم، وهم محتاجُونَ إِلى سَعَتِهِ، لأن من كلامهم الشعر المقفى الذي كثير منه لا يتم إلا بالتقديم والتأخير، ومن كلامهم

(١) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ٦٨١\٢.

(٢) المصدر نفسه : ٦٨٦\٢.

الخطب المُسَجَّعَة فَربَّما أَعانَ الإخبار بالجملة على إقامة هذه الأشياء، وإذا اسْتَقْرَيتَ أشعارهم، وَضَحَ لك ما ذكرتُ..."[١]

فَمِنْ ذلك قول لقيط بن يعمر الإيادِي من (البسيط)[٢]:

إنّي بِعَينَيَّ إذ أَمَّت حُمولُهُمُ بَطنَ السَّلُوْطَحِ[٣] لا يَنظُرنَ مَن تَبِعا

طَورًا أَراهُمْ وَطَوراً لا أُبينُهُم إذا تَواضع خِدرٌ ساعَةً لَمَعا

يستدل ابن الخباز بهذه الأبيات الشعرية على ترجيح العرب الإخبار بالجملة مع أن الأصل في الخبر أن يكون مفردًا، فلو تأملنا إعراب (أراهم وأبينهم) سيكون على النحو الآتي (أرى) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره (أنا)، والهاء ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والميم علامة الجمع، نستطيع القول هنا: إن (أراهم) خبر إنّ وعلى هذا اصل الكلام (إني أراهم بعيني)، و شبه الجملة من الجار والمجرور (بعيني) متعلق ب (أراهم).[٤]

يؤكد ابن الخباز بهذا البيت أن الخبر الذي يكون جملة هو شبيه بالخبر المفرد ومثله في الأهمية إذ سيسقط معنى البيت لو لم يكن خبرها جملة كما هو جلي .

الوجه الثاني: سبب عدول العرب عن خبر المفرد إلى الجملة أن الجملة تحتوي على ضمير يرجع إلى الخبر؛ وهذا يؤدي إلى الإخبار بالمبتدأ مرتين، الأولى

(١) النهاية في شرح الكفاية : ٦٨٦\٢.

(٢) مختارات شعراء العرب : ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) :٢ .

(٣) والسَّلُوطَحُ: مَوْضِعٌ بِالْجَزِيرَةِ : لسان العرب : ٤٨٩\٢.

(٤) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ٦٨٧\٢.

بالمسند إليه نفسه، والثانية بالمضمر الموجود في خبر الجملة، وهنا يكون التأكيد أفضل.[١]

الوجـــه الثالـــث: إنّ الإخبـار بالجملـة يمكننـا مـن أمـن اللـبس فـي أجـزاء مـن الكـلام منهـا قولنـا:(زيـد قـام أبـوه) ولـو لـم يكـن هـذا الكـلام مـن المبتـدأ والخبـر، لقلنـا: (قـام أبـو زيـد) فـلا يعلـم هـل كـان الرجـل مكنـى بـأبي زيـد، أو رجـلاً لـه ابـنٌ اسـمه زيـد؟ وهـذا فـي الحقيقيـة يثيـر التسـاؤل واللـبس والشـك فـي بيان المبتدأ الموجود في الكلام على نحو أدق.[٢]

يُرجع ابن الخباز الإخبار الخبر بالجملة إلى التوسع في الكلم، على الرغم من أن الخبر المفرد هو أصل الخبر وليس الجملة، فتوسع الكلم من منظومه ومنثوره، وهذا قادنا إلى معرفة دلالات جديدة تغني اللغة ومعانيها، وبهذا لا تكون اللغة ضيقة الأفق، ومحدودة الدلالات، بل يساهم في تجددها عن طريق التوسع بدلالاتها النحوية، كما أن خبر الجملة سيؤكد المبتدأ مرتين المرة الأولى بالخبر نفسه، والثانية بالمضمر الذي تحتويه الجملة، وفي بعض الأحيان يساهم خبر الجملة في أمن اللبس في الكلام، وإزاحت الغموض عن المبتدأ والخبر، فالتوسع من سمات اللغة العربية وميّزاتها التي أثرتْ معانيها على مرّ العصور المتتالية.

٢: الإخبار عن المبتدأ بالشرط

(١) النهاية في شرح الكفاية : ٦٨٧\٢.

(٢) ينظر : المصدر نفسه : ٦٨٧\٢.

يُرجع ابن الخباز أصل (الشرط) إلى جملتين؛ وحرف الشرط قد نظم شملهما، حتى صيرهما كالجملة الواحدة، موجهاً ذلك الرأي بالتمثيل الآتي: قامَ زيدٌ جلسَ عمروٌ ، فنجدهما منقطعتين لا تعلق لإحداهما بالأخرى، فإذا قلت:إنْ قامَ زيدٌ جلسَ عمروٌ، صارت كلٌّ واحدة منهما محتاجة إلى الأخرى، غير قائمة بنفسها.(١)

وثمة مسألة أخرى يستعين بها ابن الخباز لإيضاح كيفية الإخبار:" **فإن قلت:** (هندَ منْ تزرْ يُكرمْها)، جاز أن يكون الضمير في (تزرْ) لـ(هند) وللمخاطب؛ لأنك قد صرَّحتَ بالعائد في قولك: (يكرمها) وفي المسائل كُثر، والتركيبات غير متناهية."(٢)

أمّا فيما يخص الضمير الموجود في جملة الشرط (هندُ مَنْ تزرْ يُكرمْها) فهذا الضمير في الفعل المضارع (تزرْ) يجوز أن يعود لهند و يعود للمخاطب، لأننا نكون قد صرحنا بالعائد في يكرمها فالهاء فيها تعود لهند، لذلك في العائد الأوّل نستطيع أن نجعلهُ لهند أو نجعله للمخاطب ليس هناك مانع حسب قوله ولا ضير في معنى الجملة، وهذا الكلام قد ذكره المؤلف فيما سبق هذه المناظرة وقد فصل القول في العائد عند مجيء الجملة الشرطية خبراً للمبتدأ، التي قد تحتوي في بعض صورها على عائدين لأنها في الأصل جملتان، وإمكانية أن تأتي بعائدين على صورتها الأصلية وهذا وارد لدى أغلب العلماء ، وقد تكون الجملة الأوّلى خالية من العائد والثانية تحتوي عليه وهذا وارد أيضًا والعكس تمامًا يصح، وبهذه الصور التي ذكرها

(١) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ٧٠٢\٢.

(٢) المصدر نفسه : ٧٠٣\٢.

ابن الخباز التي تسبق مناظرته المتخيلة نستطيع أن نستشف منها أن بالإمكان أن نأتي بعائد يعود على المخاطب إذا صرَّح بالعائد في الجملة كما صرح به في قولنا: يكرمها فالضمير في (تزرْ) يجوز أن يكون عائدًا على المخاطب وعلى هند كما سبق ذكره.

٣: الإخبار بالظرف :

من المعلوم إنَّ الخبر يأتي على أنواعٍ عدّة منها أن يكون خبرًا مفردًا أو جملة وشبهها، و كما هو معلوم أنَّ الجملة أنواع جملة اسمية وجملة فعلية، وقد يكون شبه جملة من الجار والمجرور أو الظرف، الإخبار بالظرف عن الجثة لا يجوز إلا في الظرف المكاني، فالزمان لا يخبر به عن الإنسان[١]، وفي جملة الظرف ذهبَ أبو حيان الأندلسي إلى الإخبار بالظرف هو قسمٌ قائم بذاته مستقلاً عن المفرد والجملة، وهما من تقسيمات الخبر الرئيسة، و قد نقل أبو حيان عن ابن السرّاج الذي يرى أنها ليست من شبيه المفرد، ولا من شبيه الجملة بل هي قسمٌ مستقلٌ ؛ واستدل على هذا بأن العرب عاملتهما معاملة غير المفرد وغير الجملة، بدليل قولهم: إن في الدار زيدًا، ولو قلت: إن استقر في الدار زيدٌ، أو إن مستقر في الدار زيد، لم يجز هذا، فإذا كان المجرور بمنزلة مستقر أو ثبت لم يجز تقديمه على اسم إن، مثلما لا يمكن تقديمهما، وقد جاز هذا، فدل على أنهما ليسا بمنزلتهما، وقد فصل القول أبو

(١) ينظر : اللمع في العربية لابن جني : ٢٨.

حيان في شرح كلام ابن السراج إذ وجد أبو حيان أن الدال على الشيء غير الشيء، لذا عدّها من الجملة وليس شبيه الجملة.(١)

في ضوء ما سلف عن الإخبار بشبه الجملة يمكن الوقوف عند قول الشاعر زيد الخيل الذي استهل به شارح كتاب الكفاية مناظرته النحوية من (الطويل)(٢):

أَفي كُلِّ عامٍ مَأْتَمٌ تَبعَثونهُ عَلى مِحمَرٍ(٣) أُثبت وَما رُضى

ويفسر ابن الخباز أقوال النحاة أن في البيت مضافًا محذوفًا، كأنه قال:(أفي كلِّ عامٍ بعثُ مأتمٍ) فيكون الإخبار بالزمان عن الحدث، ويقصد به الإخبار بالظرف.

بعد تناوله الإخبار بشبه الجملة الظرفية، يُبين لو قال قائلاً بأن الإخبار في البيت بالحرف "**فإن قيل:** البيت إنما أُخبر فيه بحرف الجر لا بالظرف؟ **قلت:**إذا دخل حرف الجر على الزمان، فالمعنى على الظرفية، كما كان قبل دخوله، المعنى في قولك: (قيامك اليوم) و(قيامك في اليوم) واحد"(٤)

ثم يردف " فإن قيل: فيجوز أن يكون (مأتم) مرتفعًا بالظرف؛ لأنه معتمد على همزة الاستفهام، فلا يكون داخلًا في المبتدأ والخبر"(٥)

يُجيب ابن الخباز عن هذه المناظرة بأنه قد علل بعدم جواز الإخبار عن الجثة بظرف الزمان(٦)، وقد ذكر ابن الخباز هذا قبل البدء بمسألته بعدم جواز الإخبار

(١) ينظر : المفصل في صناعة الإعراب : ٤٤، واللمع في العربية : ٢٨، و التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل : ٥\١٤، ٦.

(٢) الكتاب : ١٨٨\١٤، وشرح أبيات سيبويه : ٨٤\١١، والرد على النحاة ، لابن مضّاء القرطبي (ت٥٩٢هـ): ١١٣، و الاختيارين ، الأخفش الأصغر(ت٣١٥هـ): ٣٩، وديوان زيد الخيل الطائي : ٦٧.

(٣) وفَرَسٌ مِحْمَر : وجمعُه مَحامِر ومَحامير أي: يَجري جَرْيَ الحِمار من بُطْئِه كتاب العين : ٢٢٨\٣

(٤) النهاية في شرح الكفاية : ٧٢٥\٢.

(٥) المصدر نفسه : ٧٢٥\٢.

(٦) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ٧٢٥\٢.

بظرف الزمان عن الجثث فلا نقول: (زيدٌ يومَ الجمعةِ)، وسبب ذلك أن ما من جزء من الزمان إلا و زيد اشترك به، وكذلك جميع الموجودات.(١)

و وجه البيت لديه أن (كلٍّ) اسم يدل على العموم، وعند الإضافة يُزال منه هذا العموم، فأضيف في البيت لـ(العام) التي يقصد به الأعوام، والمأتم: النساء يجتمعن في الخير والشر، فيحلل ابن الخباز البيت على أن هناك مضافًا محذوفًا ، وتقدير الكلم: أ في كلِّ عامٍ بَعْثُ مأتمٍ ، فيكون الإخبار بالمصدر (الحدث) عن الجثة.(٢)

وبهذا يُزال الشّك إذا قصد أنه قد أُخبر بظرف الزمان عن الجثة، فتقدير مضاف محذوف يُزل الغموض، ويقعد القاعدة النحوية بطريقة صحيحة، كما أن ابن الخباز قد سلك في هذه المسألة مسلك ابن جني وباقي النحاة.

٤: حذف خبر المبتدأ بعد (لولا) وجوبًا:

(١) الأصول في النحو : ٦٣\١، والمقتضب : ١٣٢\٤ ، والنهايه في شرح الكفاية : ٧٢٤\٢.

(٢) النهاية في شرح الكفاية : ٧٢٤\٢.

يكون الحذف في العربية على ضربين حذف لعلةٍ ثابته في الكلام، والنوع الآخر يكون الحذف لما سُمع من كلام العرب[١]، أمّا حذف الخبر فيكثر في الجوابات، فعند السؤال كثيرًا ما يحذف جزء من الجواب لعلم المُخَاطب به نحو: من عندك؟ تقول: زيدٌ، أي: زيدٌ عندي[٢]، فمن شرط صحة حذف الخبر وجود قرينة دالة عليه.[٣]

من مواضع حذف الخبر وجوباً كونه بعد لولا و القسم ، و (واو المعية) التي بمعنى (مع) للمصاحبة نحو : الطالبُ وكتابه.[٤]

يُعلّل ابن الخباز أن حق الخبر الوجود؛ لأنه جزء من الجملة وبه يتم الحصول على المعنى، فإذا تم اسقاط الخبر لا يكون هذا الإسقاط صحيحاً إلا إذا دلّ عليه معنى آخر في الجملة؛ لذلك لا يمكن حذفه إذا لم يكن هناك دليل على ذلك لأنه عندئذٍ ستزول فوائد الكلام، وأمّا قولهم:(لولا زيد لكان كذا) لو جعلنا (زيد) مبتدأً، فحُذِف المسند للدلالة عليه، كما في قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾[٥]، أي: لولا أنتم مضلّونا، وكذلك قول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) في الإمام عليٍّ (عليه السلام) إذ يقول (لولا عليٌّ لهلكَ عمر)[٦] والتقدير: لولا عليٌّ حاضرٌ، وهنا أيضًا استشهد ابن

(١) ينظر : اللباب في علل البناء : ٣٥٣\٢.
(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٢٤٠\١.
(٣) ينظر : أمالي ابن الحاجب : ٦٣٨\٢.
(٤) ينظر : تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : ١٥١، والنحو الوافي : ٥٢٣,٥٢٢,٥٢١,٥٢٠\١.
(٥) سبأ : ٣١.
(٦) الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، أبو عمر القرطبي (ت٤٦٣هـ) : ١١٠٣\٣.

الخباز به لحذف الخبر ، وهذه المناظرة كثير ما تم تداولها في كتب العلماء السابقين له.(١)

ثم بعد ذلك يبدأ ابن الخباز في تعليل المسألة وتوضيحها من خلال مناظرته:"**إن قلتَ:** فلِمَ لا يكون قوله:(لكان كذا) خبر المبتدأ؟ **قلت** يأبى ذلك أمران: أحدهما: أن اللام يجوز أن تدخل عليه، وأنت لا تجوز أن تقول: زيد لمنطلق، وأمّا قوله من الرجز(٢):

أم الحُلَيْسِ لعجوزُ شهْرَبَة تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بِعَظْمِ الرَّقَبَة

ففيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه أدخل اللام على الخبر، لضرورة الشعر.

الثاني: أن التقدير: أم الحليس لهي عجوز، فتكون اللام قد دخلت على الجملة من المبتدأ والخبر، كما تقول:(زيدٌ لأبوه منطلق) وهذا جائز.

الثالث: أن اللام زائدة كقول الشاعر من البسيط(٣):

مَرّوا سَرَاعا فقالوا كَيْفَ صاحبُنا فقال الذي سَألُوا أمْسَى لمَجهودَا

وقرأ سعيد بن جبير: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾(٤) بفتح (أنّ) ولو كانت المؤكدة لكسر(٥)، والثاني: من الأمرين اللذين يأبيان له الخبرية:

---

(١) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ٧٣٦\٢.

(٢) ذُكر دون نسب في : الأصول في النحو : ٢٧٤\١، الجنى الداني في حروف المعاني ، للمرادي (ت٧٤٩ هـ) : ١٢٨، وذكر إن هذا البيت لرؤبة في شرح التصريح ، الوقاد (ت٩٠٥هـ) : ٢١٦\١، وبلا نسب في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، البغدادي (ت١٠٩٣هـ) : ٣٢٢\١٠.

(٣) روي في أغلب المصادر (مروا عجالى) في الخصائص :٣١٧\١،وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٣٥\٤، وخزانة الأدب:٣٢٧\١٠، ويقول صاحب الخزانة رواه ثعلب في أماليه (مروا عِجالًا).

(٤) سورة الفرقان : ٢٠.

(٥) وردت القراءة بالكسر في معاني القرآن ، للكسائي(ت١٨٩هـ) : ٢٠٤.

أنه لا يخلو من أن يكون مفردًا أو جملة، فكونه مفردًا، محال، لأنك تقول: (لولا على لهلك عمر، فهلك عمر) جملة، ولا تقول: لولا علي لهالك، فثبت أنه جملة، وإذا كان خبر المبتدأ جملة، وجب أن يكون فيها ذكر، أمّا ظاهر، كقولنا: زيد أبوه منطلق، وأمّا مقدر كقولنا: السمن منوان بدرهم أي منوان منه،بدرهم، وفي بطلان ذلك كله دليل علي أنه ليس بخبر."(١)

هنا يسأل السائل لِمَ نحذف الخبر ولدينا ما يقوم مقامه وهي الجملة الفعلية؟، وقبل الخوض في رأي صاحب الكتاب لابُدَّ لنا من ذكر أن أغلب العلماء اتفقوا على أن حذف الخبر بعد (لولا) واجب، إذ نجد أبا العباس المبرّد يقول:" اعْلَم أَن الِاسْم الذى بعد (لَوْلَا) يرْتَفع بِالِابْتِدَاءِ، وَخَبره مَحْذُوف لما يدل عَلَيْهِ وَذَلِكَ قَوْلك: لَوْلَا عبد الله لأكرمتك فـ(عبد الله) ارْتَفع بِالِابْتِدَاءِ، وَخَبره مَحْذُوف وَالتَّقْدِير لَوْلَا عبد الله بالحضرة، و (لَوْلَا) حرف يُوجب امْتنَاع الْفِعْل لوُقُوع اسْم: لَوْلَا زيد لَكَانَ كَذَا وَكَذَا فَقَوله: لَكَانَ كَذَا وَكَذَا، إِنَّمَا هُوَ لشيء لم يكن من أجل مَا قبله..."(٢)

وأغلب النحاة أكدوا على ضرورة حذف الخبر مع لولا، ومنهم الزمخشري يذكر أنه مما يلزم حذف الخبر فيه هو(لولا):" وقد التزم حذف الخبر في قولهم لولا زيد لكان كذا لسد الجواب مسده"(٣)

كذلك أكد ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ) حق الخبر بالإثبات "إثبات الْخَبَر فِيهِ إِجْمَاع وَقَول الْأَكْثَرين إِن الْخَبَر بعد لَوْلَا وَاجِب الْحَذف وَإِنَّمَا ذَلِك إِذا كَانَ كونا مُطلقًا نَحْو لَوْلَا زيد لَكَانَ كَذَا يُرِيد لَوْلَا زيد مَوْجُود أَو نَحوه..."(١)

(١) النهاية في شرح الكفاية : ٧٣٦\٢، ٧٣٧.
(٢) المقتضب : ٧٦\٣.
(٣) المفصل في صناعة الإعراب : ٤٦، والتذييل والتكميل : ٩٦\٩.

هذا يدل على أنّ ما اتفق عليه هو حذف الخبر بعد لولا لدلالة الحال عليه، وأمّا مناظرة ابن الخباز التي جاء فيها لِمَ لا تكون (لكان كذا) هي خبر المبتدأ، فيوضح ابن الخباز ذلك بسببين أوّلهما هو:" أن اللام يجوز أن تدخل عليه، وأنت لا تجوّز أن تقول:(زيدٌ لمنطلق)"(٢)

ويبين أبو القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ) موقف المذهبين البصري والكوفي من هذه المسألة "اعلم أنك إذا قلت زيد لينطلقن وعبد الله لأبوه أفضل منك وما أشبه ذلك، فإن البصريين يرفعونه بالابتداء ويجعلون اللام وما بعده خبره وإنما جاز عندهم لما كان المبتدأ قد سبق إليه فرفعه وكان ما بعده خبرًا عنه واللام مؤكدة له؛ وأمّا الكوفيون، فإن هذا عندهم غير جائز إلا من كلامين كأنه يرتفع زيد باسم مثله في نية المتكلم ولم يجز أن يكون كلاما واحدًا عندهم؛ لأن اللام تقطع ما قبلها مما بعدها ولا يتصل بعضه ببعض فلذلك لم يكن ما بعدها خبرا عما قبلها"(٣)

وعلى الرغم من تجويز البصريين حسب قول أبي القاسم الزجاجي غير أن ابن الخباز لم يستسغ ذلك وعند تقصي دخول اللام على المبتدأ والخبر وجدنا أنها تدخل على المبتدأ، والمبتدأ مُتقدّمٌ على خبرهِ، ودخولها مع المسند إليه هو الأصل فيها نحو قوله تعالى ﴿ لَأَنتُمۡ أَشَدُّ رَهۡبَةٗ فِي صُدُورِهِم مِّنَ ٱللَّهِۚ ﴾:(٤)؛ فإن تأخرَ عن الخبر امتنعَ دخولها المذكور آنفًا، فلا يُقال (أنت لمجتهدٌ)، وما سُمعَ من ذاك

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري : ٨٨٧\١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ٢٥٠\١.

(٢) النهاية في شرح الكفاية : ٧٣٦\٢.

(٣) اللامات :١٥٧.

(٤) الحشر : ٥٩.

فلضَرورةِ الشعر، وهو شاذٌّ لا يُقاس عليه، وهنا نلحظ عدم جواز دخول اللام على المسند مع تقدم المسند إليه.(١)

فيبين ابن الخباز عدم تجويز قول (زيدٌ لمنطلق)، ثم بعد ذلك يوضح رأيه في قول الشاعر رؤبة من الراجز :

أُمُّ الحُلَيْس لَعَجُوزٌ شَهرَ بَهْ تَرْضَى من اللحْم بَعظْمِ الرَّقَبَهْ

وقد ذكر ابن مالك (ت٦٧٢هـ) هذا الوجه في قوله:"ولك أن تجعلها لام ابتداء داخلة على مبتدأ خبره أنت، كأنه قال: خالي لهو أنت. وزيادتها أولى، لأن مصحوب لام الابتداء مؤكَّد بها، وحذف المؤكَّد مناف لتوكيده"(٢)

غير أنه قد رفض هذا الوجه؛ لأن حذف المؤكد يبطل الغرض من التوكيد بحسب قوله، وأخيراً يقول ابن الخباز إنَّ اللام زائدة واستدل بقوله تعالى بقراءة سعيد بن جبير: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا قَبۡلَكَ مِنَ ٱلۡمُرۡسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمۡ لَيَأۡكُلُونَ ٱلطَّعَامَ﴾ (٣)، وذكر هذا الوجه العكبري إذ يقول:« وَقُرِئَ بِالْفَتْحِ عَلَى أَنَّ اللَّامَ زَائِدَةٌ، وَتَكُونُ أَنْ مَصْدَرِيَّةً، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: (إِلَّا أَنَّهُمْ يَأْكُلُونَ)"(٤)

وأمّا ثاني الأمرين اللذين أثبته ابن الخباز في(لولا علي لهلك عمر) وهو الخبرية لأن الخبر كما ذكرنا أمّا مفرد أو جملة، فكونه مفردًا هذا محال؛ لأن(هلك

(١) ينظر: جامع الدروس العربية ، مصطفى الغلاييني : ٣٠٦١٢.
(٢) شرح التسهيل ، ابن مالك : ٢٩٩١١.
(٣) الفرقان : ٢٠.
(٤) التبيان في إعراب القرآن : ٩٨٣١٢.

عمر) جملة فعلية، كما لا نستطيع قول (لهالك) على أنه مفرد لأنه ثبت أنه جملة.[١]

وأمّا سيبويه فيما يخص حذف خبر (لولا) فإنه استشهد بتوجيه الخليل بن أحمد الفراهيدي للقضية بكون " أنهم أرادوا إن كنت لا تفعل غيره فافعلْ كذا وكذا أمّا لا، ولكنهم حذفوه لكثرته في الكلام"[٢] فيرجع حذف الخبر مع لولا لكثرة التداول والاستعمال، فحذف الخبر معها، وعند المبرّد الخبر مُعلق "بِحَدِيث (لَوْلَا) و (لَوْلَا) حرف يُوجب امْتنَاع الْفِعْل لَو وُقُوع اسْم تَقول: لَوْلَا زيد لَكَانَ كَذَا وَكَذَا فَقَوله: لَكَانَ كَذَا وَكَذَا، إِنَّمَا هُوَ لشيء لم يكن من أجل مَا قبله"[٣]

ويتبين أن أغلب العلماء قد اتفقوا على تجريد خبر المبتدأ من أيّ مؤكدات؛ لأنه هو بنفسه مؤكد ومخبر عن المبتدأ، ولا يجوز أن يفصل بينه وبين المبتدأ بفاصل عكس خبر (أنَّ) المفتوحة التي غالباً ما يرافق خبرها اللام لزيادة التأكيد، و الخبر بعد (لولا) محذوف لدلالة الحال عليه.

٥: تقديم الخبر :

يجوز تقديم الخبر على المبتدأ اتساعاً في شبه الجملة من الجار والمجرور، و شبه الجملة الظرفية ، وكذلك الوصف نحو: في الدارِ زيدٌ، خلفكَ بكرٌ، و قائمٌ زيدٌ،

(١) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ٧٣٧\٢.
(٢) الكتاب : ١٢٩\٢.
(٣) المقتضب ، المبرّد : ٧٦\٣.

فهذه الجمل جميعها أخبارها مقدمة وما بعدها مبتدأ، وتتضمن هذه الإخبار ضميرًا مضمرًا؛ لأن النية فيهما أي الأخبار التأخر.(١)

يوضح ابن الخباز علّة الكوفيين بعد تجويز (ضربْتهُ عمروٌ) من خلال قولهِ:" قال شيخنا (٢): من العجيب أنَّ الكوفيين لا يجيزون: ضربْتهُ عمروٌ؛ لأن عمراً في قولنا:(عمروٌ ضربتهُ) يرتفع عندهم بالهاء، فهلَّا أجازوا التقديم، مع أن فيه تقديم الرافع على المرفوع؟ **فإن قلتَ:** فقد تعارض أصلان: أحدهما عدم جواز تقديم المضمر على الظاهر، والثاني: تقديم العامل على المعمول؟ **قلتُ:** ذلك الأصل الأوّل لغوٌ؛ لأنَّا لم نقدم المضمر من كلِّ وجه."(٣)

يتبين في ضوء ما سبق أنّ شيخَ ابن الخباز يستنكر قول الكوفيين في عدم إجازة تقديم (قائم زيدٌ) و (ضربتهُ زيدٌ) لأنّ (زيد) في الجمل السابقة يكون مرفوعًا لديهم بالهاء المتصلة في الفعل المتقدم الذي بدوره يحتوي على مضمر في محل رفع فاعل وهذا بدهي للمتبصر، ومن هذا الضمير يبدأ اعتراض الكوفيين إذ لا يجوز لديهم تقديم الضمير المضمر على الاسم الظاهر (عمرو، زيد) لأنّ الاسم الظاهر وهو مبتدأ له حق في التقديم، وجاء ذكر ذلك في الإنصاف، وذلك بإثبات الكوفيين عدم جواز

(١) ينظر : اللمع في العربية ، لابن جني : ٣٠.

(٢) هو استاذ ابن الخباز الذي تتلمذ على يديه واسمه الكامل : مجد الدين أبو حفص الضرير الموصلي النحوي اللغوي (ت٦١٣هـ)، ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ١٢١١.

(٣) النهاية في شرح الكفاية : ٧٨٠,٧٨١١٢.

تقديم الخبر"لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، مفردًا كان أو جملة؛ (فالمفرد) نحو: (قائم زيد، وذاهب عمرو) والجملة نحو:(أبوه قائم زيد)."[١]

غير أن الكوفيين أجازوا جملة (في دارهِ زيدٌ) وهنا تقديم شبه الجملة على الاسم بالرغم من احتمالها الضمير؟ ويفسّر الكوفيون ذلك لأن الضمير هنا غير معتمد على زيد؛ وإنما المقصود هو (الموجود والمستقر) في الدار هو زيد وهذا الضمير عارض لديهم.[٢]

يتجه ابن الخباز إلى رفض رأي الكوفيين ويصفه باللغو وهو أمرٌ بديهي بالطبع لميله إلى المذهب البصري الذي يجوز التقديم في قولنا :(ضربته عمروٌ)، إذ يحتجون بكثرة سماعهم عن العرب في الأشعار والأمثال من ذلك (في بيته يؤتى الحكمُ) و (مشنوءُ[٣]من يشنؤك)، وقد جاء عن سيبويه (تميميٌّ أنا)، فنلحظ هنا قد تصدر الضمير في جميع الاماكن المخصصة للظاهر الذي بعده والتقدير يكون:(الحكمُ يؤتى في بيتهِ) و(من يشنؤك مَشْنُوءٌ) و(أنا تميميٌّ)[٤]، وقول الفرزدق من الطويل[٥]:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ

وتقديره (بنو أبنائنا بنونا).

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف رقم المسألة (٩) : ٥٦\١.

(٢) ينظر همع الهوامع : ٣٨٩\١.

(٣) رجل مشنوء : مبغوض ، رجُلٌ مَشْنُوءٌ إذا كان مُبْغَضاً ولو كان جَميلاً ،جمهرة اللغة :١٠٩٩\٢، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : ٥٧\١، المحكم والمحيط الأعظم ، لإبن سيده (ت٤٥٨هـ):٨٩\١، لسان العرب ١٠٢\١.

(٤) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف : ٥٦,٥٧\١

(٥)البيت يقال للفرزدق روي في اغلب كتب النحو للإستدلال بتقدم الخبر ، كما ذكر في غريب الحديث لابن قتيبه (ت٢٧٨هـ): ٢٣٠\١، و الفروق اللغوية ، للعسكري (ت٣٩٥هـ): ٢٨٣\١.

وهناك الكثير من كلام العرب وأشعارهم استدل بها علماء النحو فيما يخص تقديم الخبر على المبتدأ مع تضمنه ضميراً مضمراً، وهذا ما أكده المؤلف، ثم يؤكد كلامه بأنّ هنالك سبع صور من الكلام التي يستطيع عن طريقها طالب العلم أن يحسن علمهُ ويدرب نفسه فكرياً في التحليل والتبصر في المسائل المتنوعة التي ترد عليه، وهذه الصور التي يتكلم عنها هي (عمروٌ ضربْتهُ) وهنا مبتدأ وخبر، و (عمراً ضربْتهُ) نصب (عمرًا) بفعل مضمر يفسِّره ضربته وتقديره "ضربتُ"، (عمراً ضربْتُ) بنصب عمراً مفعول به مقدم، و(عمروٌ ضربْتُ) وهنا يُرفع (عمرٌو) على الابتداء وتنوى الهاء أي (ضربته) لم تنوى بحسب ابن الخباز لما رفع عمرو على الابتداء ، وهذا مما لا خلاف فيه ، (ضربتهُ عمروٌ) وهي ما تقدم تفصيلها مبتدأ مؤخر والجملة الفعلية خبر مقدم، **(ضربْتهُ عمراً)** بنصب عمر على البدلية من الهاء، **(ضربْتُ عمراً)** على أنه مفعول صريح.[1]

باب الفاعل

الفاعل هو الذي لا غنى للفعل عنه ، ولا غنى له عن الفعل ، ولا يجد المتكلم منه بُدًّا [2]، ذلك أن الفعل لا يستغني عن فاعله مهما تبدلت

(١) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ٧٨١\٢.

(٢) ينظر : الكتاب : ٢٣\١.

أحواله وتصرفت، ويمثل المسند إليه للفعل الذي يمثل المسند في الجملة الفعلية، ودائمًا ما يكون الفاعل واحدًا لا غير في الجملة، وقد يكون مظهراً كالاسم والضمير المتصل نحو: (خرجَ زيدُ و ضربنا) ومضمرًا (اخرجْ من البيتِ)، وقد بين المبرّد حكم الفاعل "رَفْع وَذَلِكَ قَوْلك:(قَامَ عبدُ الله وَجلسَ زيدٌ) وإنَّما كَانَ الْفَاعِل رفعا؛ لأَنَّه هُوَ وَالْفِعْل جملةٌ يحسن عَلَيْهَا السُّكُوت، وَتجب بهَا الفائدةُ للمخاطب فالفاعل وَالْفِعْل بِمَنْزِلَة الِابْتِدَاء وَالْخَبَر"[1]، و اشترط النحويون البصريون دون الكوفيين تقديم الفعل على الفاعل وعدم جوازه تأخيره ؛ لأنّ الفاعل يخبر عن الفعل وهو كالجزء منه ومتمم الكلام والمعنى للفعل، والأفعال على اختلاف زمنها الماضي والحاضر والمستقبل هي في ارتفاع الفاعل سواء، أيّ لا تؤثر في حالة الفاعل مهما كان زمنها نحو قولنا: قامَ زيدٌ و يقومُ زيدٌ.[2]

من المعلوم لدينا أنّ الضمة أثقل الحركات في لغتنا العربية، حالة الرفع هي علم الفاعلية، وربَّ سائل يسأل لِمَ رفع الفاعل؟ هُناك من يرى الفاعل رُفع لقلته في الكلام أيّ أنهُ يرد بعد الفعل مرة واحدة عكس المفعول الذي قد يتعدد في بعض الأحيان فلذلك رفع الفاعل؛ ولأن الفاعل شبيه بالمبتدأ إذ هو اسم صريح وهو مسند إليه ، وكما ذُكِرَ في تعريف المبرّد أنهُ يُكون هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها، وكما رفعنا المبتدأ وجب رفع الفاعل ولأن الفاعل عمدة أيضًا استحق الرفع لقوتهِ.[3]

(١) المقتضب : ٨١١.

(٢) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح :٣٢٧,٣٢٩,٣٣٠١١.

(٣) ينظر : علل النحو : ٢٦٩.

وعرف ابن الخباز الفاعل في كتابه (كفاية الإعراب) وشرحه وفصّل القول في (النهاية في شرح الكفاية) بأنه " كُلّ اسم، هذا احتراز من الفعل والحرف؛ لأنهما لا يكونان فاعلين، وذلك لأن الفاعل مُسندٌ إليه وقد ينافي ما تقدّمَ أنّ الفعل والحرف لا يُسند إليهما " (١)

ويعني بذلك التحديد، أن الفعل والحرف لا يمكن أن يكونا فاعلين على رأي أصحابه البصريين ، لأنّ الفاعلية من خواص الاسم، والفعل والحرف لا يسند إليهما كما يُسند للفاعل، وبهذا نستدل أنهُ لابُدَّ للفاعل من فعل يسند إليه والفعل كذلك لا يستغني عن فاعلهِ، ويكونان مع بعضهما جملة يحسن السكوت عليها؛ لأنهما يكونان كجزأي الكلمة يكمل بعضهم بعضًا.(٢)

١: حذف الفاعل

الفعل والفاعل متلازمان، ولابُدَّ لكلِّ فعل من فاعل مظهر أو مضمر، وحذف الفاعل في الكلام لا يجوز؛ لأن الفعل لا يصح من غير فاعل، فإن حذف الفاعل، فالفعل في الحقيقية يحمل لفظ الفاعل، ولهذا يجب أن يقام مقام الفاعل المحذوف اسمٌ مرفوعٌ، يحذف الفاعل في الكلام إذا دلّ عليه دليل.(٣)

(١) النهاية في شرح الكفاية : ٨٣٠١٣.

(٢) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٥٨٠١٢، وحاشية ابن الصبان : ٦٣١٤، والحذف والتقدير في القرآن الكريم ،مرشد سعيد أحمد محمود(رسالة ماجستير) : ٢٨٥.

(٣) ينظر : علل النحو : ٢٧٧.

يحاول ابن الخباز في البيت الشعري أن يعلّل سبب حذف الفاعل، وهل الفاعل محذوف أو هناك من قام مقامه فيبدأ:" **فإنْ قيل:** فما تصنع بقول الشاعر، أنشده أبو زكريا[١] في تهذيب الإصلاح والبيت من الطويل[٢]:

فإنْ كانَ لا يُرضِيكَ حتَّى تردني إلى قَطَرِيَّ مَا إخالكَ رَاضيَا

أيْنَ فَاعِل (يُرْضِيكَ)؛ فإنّا لا نراه في الظاهر، إلا قوله: (حَتَّى تَرَدَّنِي)؟

فالجوابُ:أنه كلامٌ محمولٌ على المعنى؛ وذلك لأن (حَتَّى) لما كانت للغاية، أشبهت (إلاَّ) الاستثنائية، فصار المعنى: فإن كان لا يرضيك إلَّا أنْ تردني، ألا ترى أن المعنى قولك: ما سرْتُ حتَّى أدْخُلها، وما سرْتُ إلاَّ أنْ أدْخُلها مُتقاربان"[٣]

إن أوّل من قال بحذف الفاعل هو الكسائي وقد أصرّ على ذلك عن طريق الاستشهاد بالبيت الذي ذكره ابن الخباز، والأشْمُوني عندما بدأ بالفاعل وأحكامه التي من ضمنها كما بينا الرفع، إذ أنه ذكر في الحكم الثاني " إنه عمدة ولا يجوز حذفه؛ لأن الفعل وفاعله كجزأي كلمة لا يستغنى بأحدهما عن الآخر، وأجاز الكسائي حذفه تمسكاً "[٤]

و أغلب اللغويين تناولوا هذا البيت و استدلوا به على حذف الفاعل لدى الكوفيين، و الظاهر أنّ ابن الخباز لا يرى حذف الفاعل في هذا البيت ؛ لأنَّهُ حمله على المعنى ، فيرى أنْ (حتى) في البيت جاءت بمعنى (إلَّا أن) فيكون الفاعل

(١) يحيى بن علي بن محمد بن الحسن أبو زكريا التبريزي الخطيب الأديب اللغوي (ت٥٠٢ هـ) ، ينظر : تاريخ دمشق ، لابن عساكر : ٣٤٧\٦٤، ومختصر تاريخ دمشق ، جمال الدين ابن منظور : ٢٨٧\٢٧.

(٢)البيت لـ سوّار بن المضرب السعدي التميميّ ، روي في اغلب كتب اللغة للاستدلال على حذف الفاعل ، ينظر : معاني القرآن ، للفرّاء: ٢٣٢\١، والخصائص : ٤٣٥\٢، التذييل والتكميل : ١٧٤\٦.

(٣) النهاية في شرح الكفاية : ٨٣٠\٣.

(٤) شرح الأشْمُوني لألفية ابن مالك : ١\ ٢٨٦,٢٨٧.

المصدر (أن تردني) ، وحمل ذلك على المقاربة بين القولين ، فـ(سرتُ حتّى أدخلها) (حتى) حرف جر لانتهاء غاية المكان المراد الوصول إليه ، فذهب ابن الخباز مع من يرى أنها بمعنى (إلَّا أن) ، إذ أنهُ سار حتى وصل وجهته، والجملة الثانية (ما سرتُ إلا أنْ أدخلها) هنا سبب السير هو الدخول وهو المراد في بادئ الأمر من القيام بفعل السير، لذلك استثنى السير بشرط الدخول، ولا نجد من سبب صريح يربط حتى ب(إلا) الاستثنائية لأن غاية (حتى) هي الوصول فكان الدخول كأنّما هو تحصيل حاصل للسير، ولكن ثمة تساؤل أنْ (إلَّا) تعني أن سبب السير هو للدخول، وفي الحقيقية ليس هناك من سبب صريح لتشبيه (حتى) بـ(إلا) إلا الحمل على المعنى الذي يلجأ إليه غالب علمائنا في بعض القضايا النحوية.

وقد اتفق العلماء على أن معاني حتى لا تخرج عن أربعة ، ولم نجد من يمثل حتى بـ(إلا) إلَّا ابن هشام إذ يقول :" حتى : حرف لأحد المعاني ثلاثة معانٍ: انتهاء الغاية وهو الغالب ، والتعليل ، وبمعنى (إلَّا) في الاستثناء ، وهذا أقلُّها، وقل من يذكره"[١]، ومن معاني حتى: عاطفة وحرف للغاية (حرف جر)، وحرف من حروف الابتدائية وناصبة بمعنى (إلى أَن و كي).[٢]

ومن الذين حملوه على المعنى أيضًا الفرّاء[٣](ت٢٠٧هـ) بحسب نقل ابن جني في الخصائص في باب شجاعة العربية إذ يقول:" حمله الفراء على المعنى، قال:

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ١٦٦\١.

(٢) ينظر : منازل الحروف ، أبو الحسن الرماني ت(٣٨٤هـ):٤٨,٤٩،والقياس في اللغة العربية ، محمد حسن عبد العزيز : ١٧٠,١٧١.

(٣) معاني القرآن : ٢٣٢\١.

لأن معناه: لا يرضيك إلّا أن تردني، فجعل الفاعل متعلقًا على المعنى"[١]، وهو ما قال به المؤلف بأنّهُ كلامٌ محمولٌ على المعنى، والحق أن الفاعل مضمر؛ لأنهُ كثير في كلامنا، يقول ابن جني في المحتسب:" إن إضمار الفاعل لدلالة الحال عليه كثير واسع، منه ما حكاه سيبويه من قولهم: إذا كان غدًا فأتني، وكذلك قول الشاعر:

فإنْ كانَ لا يُرضِيكَ حتَّى تَرُدَّنِي ... أي: إن كان لا يرضيك ما جرى، أو ما الحال عليه"[٢]، فالإضمار أولى وأيضًا كثير في كلامنا المنظوم والمنثور. وأمّا الحمل على المعنى الذي يعتمد عليه المذهب الكوفي فهو عبارة ترد عند النحويين والمفسرين يقصد بها تقديرًا غير موافق لقواعد الصفة يستعمل لتفسير المعنى ومنها القول بـ(حتى) في قول الفرزدق من الطويل[٣]:

فوا عجبا حتَّى كليبٌ تسبّني كَأَنّ أَبَاهَا نَهْشَلُ أوْ مُجاشعُ

إذ يجد ابن الوراق(ت٣٨١هـ) أنّ الكوفيين يجرون الاسم بعد حتى؛ لأنهم حملوا الكلام على المعنى، ولا يجوز ذلك لأن (كليب) يتغير متعلقها وهذا لا يصح، وَلَيْسَ كل مَا جَازَ على الْمَعْنى يجوز على الْعَطف، فهو هنا يعترض على الحمل على المعنى في البيت أعلاه.[٤]

وفي ضوء ما سبق إنّ حذف الفاعل موجود، وإلا ماذا نعني بأن يقوم مقام الفاعل اسم، والذي نعنيه هنا نائب الفاعل؟، فالجواب أنّ هذه حقيقية موجودة في لغتنا العربية، ومن دواعي ما يقتضي حذف الفاعل دون فعله، هو التغير الذي

(١) الخصائص : ٤٣٥\٢.

(٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات ، ابن جني : ١٩٢\٢.

(٣)البيت قاله الفرزدق في ذم اجداد جرير، وقد روي في أغلب الكتب ب (فياعجبا) الجمل في النحو: ٢٠٦،الكتاب: ١٨\٣، أصول في النحو: ٤٢٥، خزانة الأدب: ٤٠٤\٥،والأزمنة والأمكنة :٤٩٦.

(٤) علل النحو: ٣١٩.

يحصل للفعل المسند للفاعل، والقصد إلا يكون الفعل جامداً مثل (عسى، وهلم، وهبْ،...)، أو فعل أمر لا يجوز بناءه للمجهول مطلقاً، وأيضًا هناك من ينوب عن الفاعل فيحتم حذف الفاعل ويُرفع مثل الفاعل ويصبح جزءًا مهماً من الجملة.

٢: تسمية المسند إليه فاعلاً في الجملة المنفية

من أنواع الجمل في اللغة العربية هي الجملة الاسمية التي يتصدرها الاسم، والجملة الفعلية التي يتصدرها الفعل، والجملة الظرفية والمتصدر بها يكون إمّا الظرف وإمّا الجار والمجرور، ومن بعض الجمل يتصدر الاسم الأوّل منها بعض أدوات النحو المتنوعة، ومنها الذي نحن بصدده في هذه المناظرة الجملة الفعلية المتصدرة بنفي، إذ يقول ابن الخباز: إن الفاعل يكون على ثلاثة أقسام فاعل من جهة اللفظ والمعنى نحو (قامَ زيدٌ) وهو مرفوع بالفعل، وفاعل في اللفظ (مات زيدٌ) فالفاعل هنا زيد لفظاً دون المعنى، لأن المعنى هنا يشير إلى أن (زيد) مفعولٌ به وقع عليه فعل الفاعل، وفاعل المعنى دون اللفظ هو نوعان كقولك (ضاربَ زيدٌ عمرًا) ونصب (عمرًا) ؛ لأنَّ (ضارب) قد أخذ (زيدٌ) فاعلاً له، والفاعل الذي يأتي معه مُلاصقاً لحرف الجر (كفى بالله).[١]

يعلّل ابن الخباز هذا الكلام بمناظرة يقول:" **فإذا قلت:** (قامَ زيدٌ) فهذا فاعل من جهة اللغة ، ومن جهة العربية، أمّا اللغة؛ فلأنه قد أوجد القيام، وأمّا العربية؛ فلأنه أُسند إليه فِعلٌ، وحُدّث به عنه. **وإذا قلت:**(لَمْ يقمْ زيدٌ) فهذا فاعل من جهة العربية؛ لأنه اسم أُسند إليه فعل، **وكذلك إذا قلت:** (يقومُ زيدٌ) في الإخبار بالقيام،

(١) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ٨٤١\٣.

و(لايقمْ زيدٌ في النهي) و(ليقم عبدُ الله) في الأمر. **فإنْ قيل:** فكيف تقول: إنه مسند إليه، وهو نفي؟"[١]

وجوابه عن هذه المناظرة التي أوردها هو:" **قلنا:** لا منافاة، لأن المعنى بالإسناد إليه هو تعليق الحدث به، وهذا تارة يكون على جهة الإيجاب، وتارة على غير جهة الإيجاب ، والدليل على هذا أنك إذا قلت:(لم يقم زيد)، فَقَدْ أَحَاطَ علمُ السَّامِع أنك إنما نفيت القيام عن زيد، وإذا قلت: (أيقوم زيد)، فإنما سألت عن القيام المُسَنَدِ إِلَى زَيْد".[٢]

يفسّر ابن الخباز هنا سبب تسمية الفاعل في الجملة الفعلية المنفية ب(لم) بالمسند إليه بالرغم من نفي الفعل عن الفاعل، فالفاعل في الحقيقية لم يقم بالفعل المنسوب له فلِمَ يبقى مسماه مسندًا إليه؟ فيقول لا مانع في الحقيقية يمنع ذلك حتى الجملة المنفية بحرف النفي والجزم والقلب لا تُؤثر على كون (زيد) هو فاعلًا ومسندًا إليه الفعل المنفي (يقمْ)؛ لأنَّ الأصل في الفاعل أن يأتي بعد الفعل وهو كالجزء منه[٣] وأحدث فيه الرفع بالرغم من أن (يقم) هو فعل مضارع مجزوم، وهذا لمْ يمنعْ (زيد) من الفاعلية وإن انتفى عنه القيام؛ لأن أصل الكلام (قام زيد) من فعل وفاعل مسند ومسند إليه والنفي طارئ على الكلام والأصل فيه هو الإثبات.

وكذلك إذا كانت الجملة استفهامية (أيقومُ زيدٌ؟) فهنا أيضًا نحن نسأل عن إحداث زيد القيام وهل قام بالفعل أم لم يقم، وذلك بإسناد يقوم إلى زيد، وهذا يُحيل إلى قول ابن الأثير (ت٦٠٦هـ):"

(١) النهاية في شرح الكفاية : ٨٤٤,٨٤٥\١٣.

(٢) المصدر نفسه : ٨٤٥\١٣.

(٣) ينظر : المفصل في صناعة الإعراب : ٣٨.

سواء كان الفعل ماضيا أو مستقبلا، نفيّا أو إثباتا، استفهاما أو جزاء، حقيقية أو مجازا، فهو العامل، نحو: قام زيد، وسيقوم عمرو، وما قام بكر، و أ يقوم زيد؟".(١)

ومن العلماء الذي بينوا هذه المسألة المبرد إذ يقول :" إذا قلت: (لم يقم زيد) وَ(لم ينطبق عبد الله) و(سيقوم أَخوك) فإن قَالَ قَائِل إنما رفعت زيدا أَوّلا لأَنَّه فاعِل فإذا قلت لم يقم فقد نفيت عَنهُ الفِعْل فَكيف رفعته قيل لَهُ إِن النَّفْي إِنَّما يكون على جِهَة مَا كَانَ مُوجبا فإِنَّما أَعلمت السَّامع من الَّذِي نفيت عَنهُ أَن يكون فَاعِلا فَكَذَلِك إِذا قلت لم يضْرب عبدُ الله زيدا عُلم بِهَذَا اللَّفْظ مَنْ ذكرنَا"(٢)

ويوضح ابن السراج أن هناك "أفعال مستعارة للاختصار وفيها بيان أن فاعليها في الحقيقة مفعولون نحو: مات زيدٌ، وسقط الحائط، ومرض بكر"(٣)

في ضوء ما سلف يتضح أنّه كان نوع الفعل المسند إلى الفاعل فهو عامل فيه الرفع ومسند إلى الفاعل ، ولا ضير أن نقول مسند إليه على الرغم من أن الجملة منفية ، فهذا لا يُؤثر في معنى الفاعلية فـ(زيد) في الأصل هو الفاعل الذي انتفى عنه حدث الفعل المنفي.

يذهب ابن يعيش(ت٦٤٣هـ) في شرح المفصل " واعلم أنّ الفاعل في عُرْف النحويّين: كل اسم ذكرتَه بعد فعلٍ، واسندتَ

(١) البديع في علم العربية ، ابن الأثير : ٩٦١١.
(٢) المقتضب : ٨١١.
(٣) الأصول في النحو : ٧٤١١.

ونسبت ذلك الفعلَ إلى ذلك الاسم، ولذلك كان في الإيجاب والنفي سَواءً" [1]، إذ إنه فاعل مهما كان الطارئ على الجملة من نفي أو استفهام وسواء كانت منفية أم مثبته لا تغير حقيقية كون الفاعل مسنداً إلي

٣: عود الضمير على المتقدم لفظًا المتأخر رتبةً

إنّ من دواعي استدعاء التقديم والتأخير هو لأجل لفت نظر المخاطب لمعنى معين في نية المتكلم، وقد ضمّه ابن جني في كتابه الخصائص لباب شجاعة العربية.

التقديم والتأخير باب واسع في اللغة العربية التي لا تفتأ تثبت نفسها أمام التغيرات الكلامية كافة على مرِّ العصور المتعاقبة ولاشكَّ في ذلك؛ فهي اللغة التي نزل القرآن الكريم الذي امتاز بخصوبة لغته والتنوع في أساليبه المستعملة للغة العربية من حذف وزيادة وتقديم وتأخير، وخير من عرّف التقديم والتأخير سيبويه إذ قال :" أنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أغنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم"[2] وعبد القاهر الجرجاني وذلك في التقديم والتأخير:" هو بابٌ كثيرُ الفوائد، جَمُّ المَحاسن، واسعُ التصرُّف، بعيدُ الغاية، لا يَزالُ يَفْتَرُّ لك عن بديعةٍ، ويُفْضي بكَ إلى

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ٢٠٠١١.
(٢) الكتاب : ٣٤١١.

لَطيفـة، ولا تَـزال تَـرى شِـعراً يروقُـك مسْـمَعُه، ويَلْطُـف لـديك موقعُـه، ثـم تنظـرُ فتجـدُ سـببَ أَنْ راقـكَ ولطـفَ عنـدك، أن قُـدِّم فيـه شـيءٌ، وحُـوِّل اللفـظُ عـن مكـانٍ إلى مكان".(١)

الأصل في ترتيب الكلم في الجملة الفعلية أن يكون من الفعل والفاعل والمفعول به، والأصل في المفعول أن ينفصل عن الفعل وأن يتأخر عن الفاعل[2]، وعندما يتقدم المفعول به على الفاعل لابُدَّ من سبب؛ وهذا السبب إمّا لتخصيص المعنى والعناية به فيتقدم ليقوم المعنى المُراد بإخذ دلالته بالتقديم والتأخير، وقد يكون سبب تقديم المفعول غير هذا ، التقديم واجبًافي نحو ﴿فَأَمَّا ٱلۡيَتِيمَ فَلَا تَقۡهَرۡ ۝٩﴾[3]أو "خدعتك الدنيا" ، و قد يكون لغاية بلاغية باستعمال الألفاظ بطرائق متعددة لبيان الإعجاز والتدبر والتنوع باستعمالها اللغوي، أو هناك عائدًا في الفاعل يعود على المفعول به، فيتقدم المفعول به لكي لا يعود الضمير على المتأخر لفظًا ورتبة، يقول ابن الخباز:" تقول:(ضربَ زيدًا غلامُهُ)،وفي هذه المسالة مُخَالَفَة أَصل وَاحِد وهو فصل المفعول فيها بين الفعل والفاعل، وقد جاء الإضمار فيها بعد الذكر، وهذا الضمير متأخر في اللفظ متقدم في التقدير؛ لأنه متصل بالفاعل، ورتبته أن يكون بعد المفعول، **فإنْ قِيلَ:** فإذا كان متقدما في التقدير، فلم أجزت المسألة؟ **قلت:** لأنه متأخر في اللفظ، فقد جَرى ذكر مظهره العائد هو إليه' ومن هذا قوله تعالى:﴿وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ﴾[4]"[5] ﴿لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا﴾[6]، وقوله:

(١) دلائل الإعجاز في علم المعاني ، عبد القاهر الجرجاني : ١٠٦.
(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٨٠١٢.
(٣) الضحى : ٩.
(٤) البقرة من آية : ١٢٤.
(٥) الأنعام من آية : ١٥٨.
(٦) النهاية في شرح الكفاية : ٨٤٨١٣.

يُوجب علماء النحو وتبعهم ابن الخباز في جملة (ضربَ زيداً غلامُهُ) تقدم المفعول به على الفاعل، ويفسر ذلك لأنهُ وإن تأخر لفظاً فإن رتبته متقدم، واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿ ۞ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ ﴾ ففي هذه الآية الكريمة تقدم المفعول به الذي هو (إبراهيم) عليه السلام، وتأخر الفاعل المتضمن ضميرًا يعود على المفعول به فـ(ربَّه) فاعل ، وهو مضاف والهاء مضاف إليه، وقوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿ لَا يَنفَعُ نَفۡسًا إِيمَٰنُهَا﴾ كذلك (نفسًا) هنا مفعول به تقدّم على الفاعل(إيمانها) والهاء أيضًا مضاف إليه.(١)

و لابن السراج رأيٌ في (ضرب زيدًا غلامه) يُبين فيه الاستغناء عن إظهار الفاعل فلذلك قدمنا المفعول به زيد وأصل الكلام يكون (ضربَ غلامُ زيدٍ زيدًا) فلما قدمنا المفعول به (زيدًا) استغنينا عن إظهاره مع (غلام)؛ لأنَّ الفائدة من الكلام حصلت وعلم المتكلم أن الذي ضرب زيد هو غلامهُ فلا حاجة لإظهاره ، ولا يجوز أن نقول (ضَربَ غلامهُ زيدًا) ونريد (ضربَ زيدًا غلامهُ)؛لأننا بهذا نقدم المضمر على الظاهر في اللفظ والمرتبة لأن مكان الفاعل هو التقدم على المفعول به، ولكن ننوي التقدم إذا كان الفاعل في غير مكانه أي إذا تأخر الفاعل عن المفعول، وفي قولهِ تعالى: ﴿ ۞ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ ﴾ يقول هنا استغنينا عن إعادة الفاعل مرة أُخرى، إمّا إذا قلنا: ضربَ غلامُهُ زيدًا، تريد بذلك: ضربَ زيدًا غلامُهُ، فلا يصح

(١) معجم إعراب ألفاظ القرآن الكريم ، محمد سيد طنطاوي : ٢٤سورة البقرة ، ١٩٠سورة الأنعام.

ذلك لأننا نكون قد قدمنا المضمر على الظاهر في اللفظ والمرتبة، وحق الفاعل أن يتقدم على مفعولهِ.(١)

فيما بين ابن جني في هذه المسألة نفسها عدم جواز تقدم المفعول على الفاعل المتصل بضمير، بقوله:" من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو ضرب غلامه زيدًا، فهذا لم يمتنع إذا كان الفاعل ليس رتبته التقديم وإنما امتنع لقرينة انضمت إليه، وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول وفساد تقدم المضمر على مظهره لفظًا ومعنى، فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخر الفاعل فتقول: ضرب زيدًا غلامه، وعليه قول الله سبحانه: ﴿ ۞ وَإِذِ ٱبۡتَلَىٰٓ إِبۡرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٖ﴾ وأجمعوا على أن ليس بجائز ضرب غلامه زيدًا لتقدم المضمر على مظهره لفظًا ومعنى"(٢)

واستعان أيضًا بقول الباري عز وجلّ، والتأكيد على أنه لا يجوز تقدم الضمير المضاف إلى الفاعل لفظًا، فهذه القرينة سبب تأخر الفاعل وإن كان متقدمًا رتبةً، لأنَّه اتصل به ضمير يعود على المفعول المتأخر لفظاً ورتبةً فلذلك وجب تأخير الفاعل، وتقدم المفعول، وقد أكد النحويون على منع تقدمه واتفقوا على ذلك.

(١) ينظر : الأصول في النحو : ٢٣٨\٢.

(٢) الخصائص : ٢٩٥\١.

رابعًا: التنازع بين العاملين

يعني التنازع أن يكون هناك عاملان أو أكثر في الجملة يطلبان معمولًا واحدًا، يقول ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ):" إذا تنازع الفعلان ظاهرًا بعدهما، فقوله: ظاهرًا، احترازًا من مثل قولهم: جاءني وضربته، فإن كل واحد من الفعلين أخذ معموله، وشرط هذا الباب أن يكون الفعلان يصح عمل كل واحد منهما في ذلك المعمول، مثل: ضربني وأكرمني زيد، أو ضربت وأكرمت زيدًا، أو بالعكس"(١)

والتنازع لابُدَّ أن يكون بين " فِعْلَين أو اسمين مُشْتَقَّين، أو مُخْتَلِفَي الاسْمِيَّة والفِعْلِيَّةِ، فلا يَقعُ التَّنازُعُ بينَ حَرْفين، ولا بينَ حَرْفٍ وغَيْرِه، ولا في مَعْمُولٍ متَقَدِّمٍ نحو (أَيُّهُم كلَّمتَ واستَشرتَ) ولا في مُتَوَسِّط نحو (استقبلتُ عليّاً وأكرمت)"(٢)

يُورد ابن الخباز بيتَ كُثَيِّر عزة ، ويتكلم على الشاهدين فيه من ذلك تنازع اسم المفعول في البيت على موضعين، يقول كُثير عزة من الطويل(١):

(١) أمالي ابن الحاجب : ٣٧٣\٢.

(٢) معجم القواعد العربية ، عبد الغني بن علي الدقر(ت١٤٢٣هـ) : ٢٢٠\١١.

قَضَى كُلُّ ذي دينٍ فَوفّى غَريمَهُ وَعَزَّةُ مَمطولٌ مُعنًّىً غَرِيمُها

يؤلف في هذا البيت مناظرة حول رفع (غريمُها) نائب فاعل لـ(مُعنًّى)، فيقول:" فإنْ قيل: فما الدليل على أنه مرفوع بـ(مُعنًّى)؟"(٢)

يُجيب المؤلف على مسألتهِ بأنه لو كان (غريمُها) مرفوع بـ(ممطول)، لكان واجب أن يقال: وعزّةُ ممطولٌ مُعنّى هو غريمُها؛ لأن التقدير: وعزّةُ ممطولٌ غريمُها مُعنّى هو، وتوجيه هذا التقدير أن (عزّة) مبتدأ، و(ممطول) خبرها و(غريمُها) مرتفع بـ(ممطول)، فيكون شبه الفعل للغريم، لا لـ(عزّة)، والعائد إليه ما أُضيف إليه (غريمها)، وبهذا يكون (مُعنّى) صفه جارية لغير ما وضعت له، والصفة عندما تجري على غير من هو له، يبرز الضمير فيها كقولنا: هندٌ زيدٌ ضاربتهُ هي، فـ(هندُ) هنا مبتدأ أوّل، و(زيدُ) مبتدأ ثانٍ، (ضاربته) شبه الفعل من صنع (هند)، وقد جرى خبر لـ(زيد)، فلذلك ظهر الضمير (هي) الذي في (ضاربته).(٣)

ويقول عبد القاهر الجرجاني في هذا البيت:" اعْلَمْ أنَّ فِي الاستدلال بِهَذَا البَيْتِ أَدْنَى اشكال، وَوَجْهُهُ أَنَّ قَوْلَهُ: وعَزَّةُ مُبْتَدَأٌ، ومَمْطُولٌ خَبَرُهُ، ومُعَنِّى كَذَلِكَ، وَكُلٌّ واحدٍ مِنْهُمَا فِعْلُ لِلْغَريم، ألا ترى أنَّ المَعْنَى يُمْطَلُ غَرِيمُهَا، ويُعنى غَريمُهَا، وَكُلٌّ وَاحِدٍ مِنْ مَمْطُولٍ ومُعَنِّى يقتضي اسمًا يَرْفَعُهُ، فَلا يَخْلُو غَريمُهَا مِنْ أَنْ يَرْتَفِعَ بالأول الذي هُوَ مَمْطُولٌ أو بالثاني الذي هُوَ (مُعَنِّى) ، فَلا يَجُوزُ رَفْعُهُ بِمَمْطُولٍ لأَجْلِ أَنَّكَ لَوْ رَفَعْتَهُ بِهِ لَكَانَ مُقَدَّماً في

(١) روي البيت : ديوان كُثَيِّر عزة ، جمعه وشرحه : إحسان عباس :١٤٣، والإيضاح للفارسي : ١٠٣، والمقتصد في شرح الإيضاح : ١٤٠١١، والإنصاف في مسائل الخلاف : ٧٦١١، وشرح شواهد الإيضاح ، لابن برّي : ٩٠.

(٢) النهاية في شرح الكفاية : ٨٩٣/٣.

(٣) ينظر : المصدر نفسه : ٨٩٤,٨٩٣/٣.

النيِّـةِ نحـو أن تقـول: وعَـزَّةُ مَمْطُـولُ غَريمُهَـا، وإذَا تَقَـدَّمَ وَجَـبَ اضْـمارُهُ فـي مُعَنًّـى الـذي هُـوَ بَعْـدَهُ... وأنّ مَمْطُـولُ قَـدْ أَضْـمِرَ لَـهُ فَاعِـلٌ حتـى كَأَنَّـهُ قِيـلَ: وعَـزّةً مَمْطُـولٌ غَريمُهَـا مُعَنًّـى غَريمُهَـا، فَـانْ قُلْـتَ فإنّـكَ اذَا أضْـمَرْتَ غَريمُهَـا فِـي مَمْطُـولٍ وَجَـبَ عليـكَ أنّ تُبـرز الضّـمير فتقـولُ: وعَـزَةُ مَمْطُـولُ هُـوَ مُعَنًّـى غَريمُهَا..."[1]

و خلاصـة مـا تقـدم مـن كـلام الجرجـاني هـو أن نائـب الفاعـل مضـمر مـع اسـم المفعـول الأوّل مَمْطـولُ وتقـديره (هـو)، وغريمُهـا معمـول مُعنّـى نائـب فاعـل لـه، وهـذا هـو الأقـرب والأصـح فـي البيـت الشـعري؛ لأن العامـل يكـون إلـى جانـب المعمـول والأقـرب إليـه هـو أولـى بالعمـل فيـه؛ لأن لـيس فـي إعمالـه خلـل يُصـيب المعنـى بـل المعنى لا يزال قائمًا وصحيحًا.

وقد ذكر ابن برّي (ت٥٨٢هـ) أن (عزّة) مبتدأ اوّل، و (غريمُها) مبتدأ ثانٍ، و(ممطول مُعنّى) خبراه.[2]

وعدم الفصل بين العامل والمعمول أيضًا بـ(مُعنّى) وهو ما ذكره ابن الخباز في إعمال مُعنّى بـ(غريمُها) مراعاة أصلين.[3]

بحسـب مـا تقـدم يكـون تحليـل البيـت الشـعري أن عـزّة مبتـدأ، لـه خبـران همـا ممطـولٌ و مُعنـى، التنـازع هنـا إذ إن الخبـرين (ممطـولٌ و مُعنّـى) اسـما مفعـول، واسـم المفعـول لا بُـدَّ لـه مـن نائـب فاعـل الـذي هـو (غرِيمُهـا) فـإذا طلبهـا ممطـولٌ

(١) المقتصد : ١/٣٤٠,٣٤١.

(٢) ينظر : شواهد الإيضاح : ٩٠.

(٣) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ٣/٨٩٥.

هنا سيفصل بين العامل والمعمول بـ(مُعنّى)، وعند الفصل سيكون اسم المفعول (مُعنّى) لـ(غريم) وليس لـ(عزّة)، وهذا يؤدي إلى إبراز الضمير الراجع لممطُولٌ والتقدير: وعزّةُ ممطولٌ مُعنّى هو غريمُها، وهذا سيؤدي إلى الفصل كذلك بين العامل والمعمول، والأفضل هو إضمار نائب الفاعل في ممطولٌ كما ذهب الجرجاني إلى ذلك في كتابه المقتصد وهو مذهب البصريين جميعًا.

ثانياً: المنصوبات

تناول ابن الخباز في كتابه قيد الدراسة ذكر المنصوبات، واستهلّ ذكرها بمناظرة بيّن فيها أسباب إدراج المنصوبات بعد المرفوعات "**إن قال قائل:** لِمَ ذكرتم المنصوبات بعد المرفوعات؟"(١)

يُعلّل مناظرتهِ باثنتي عشرة نقطة، أبرزها أنّ المفعول والفاعل يتشاركان الفعل إذ إنهما يعملان لصالحه، والمفعول متعلق بالفاعل أيضًا؛ لأنه وقع عليه فعل الفاعل، كما يتبادل المفعول مع الفاعل في المعنى أي يكون موقعه في الجملة فاعلًا ولكنّ المعنى مفعول به، وهذا ذكرناه سابقاً في جملة ذكرها الخليل بن أحمد الفراهيدي هي(ماتَ زيدٌ)، يكون المفعول جزءًا من المرفوع كما نقول في الاستثناء (قامَ القومُ إلا زيداً) فـ(زيدًا) مستثنى منصوب وهو بعض من القوم، كما أن للفاعل ضميرًا متصلًا ومنفصلاً فكذلك للمفعول ضمير متصل ومنفصل، فضميرا الفاعل (قمْتُ وأنا)، والمفعول (أكرمْتُكَ ، و إيَّاك)، وغيرها من الأسباب التي ذكرها من التناسب الذي يقع بين الفاعل والمفعول جعلت ابن الخباز يأتي بذكر المنصوبات تالية للمرفوعات ، وهذا فعل النحاة منذ الزمخشري رحمه الله ، وبعد ذلك يبين لنا أنّ المنصوبات هي قسمان الأوّل يتمثل في (المفعول المطلق المصدر، والمفعول به، والمفعول فيه الزمان والمكان، والمفعول له والمفعول معه، والقسم الآخر هو المشبه بالمفعول والمتمثلة بالحال، والتمييز، والمستثنى).(٢)

(١) النهاية في شرح الكفاية : ١٦٥٧\٤.

(٢) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ١٦٥٧,١٦٥٨,١٦٥٩\٤.

إن نُظر بتأن للنص، فسيؤكد لنا أن المفاعيل هي في الأصل فضلة ويستقيم الكلام بدونها في أغلب الأحيان، ولذلك في كثير المصادر والمراجع تأتي متأخرة والمرفوعات متقدمة ؛ لأنها هي عمدة الكلام ولا يستقيم الكلام بدونها، وإن حذفت فهناك ما يقوم مقامها؛ لأنَّ الحذف في المبتدأ والفاعل والفعل بلا دليل يؤدي إلى خلل في المعنى وإلى الإبهام والالتباس على المتلقي، بعكس المفاعيل التي يجوز الاستغناء عنها ويبقى للكلام فائدة ويؤدي المعنى المطلوب من الجملة، وهي إنْ ذُكرت فلزيادة المعنى تأكيدًا وتخصيصًا ولإزالة بعض الإبهام عند المتلقي.

١: الفرق بين المفعول والمشبه به

يحاول ابن الخباز بعد حديثه عن أسباب مجيء المنصوبات بعد المرفوعات أن يفرق بين المفعول، والمشبه به بطرحه مسألةً حول ذلك" **فإن قيل:** فما الفرق بين المفعول والمشبَّه به؟ **قلت:** الفرق بينهما من وجهين: **أحدهما:** أن المفعول يلزم أن يكون غير المرفوع، ألا ترى أن المصدر والمفعول به، والظرفين، والمفعول له، والمفعول معه غير الفاعل في المعنى. وأمّا المشبه بالمفعول، فهو في أكثر مواضعه هو كالمرفوع في المعنى، ألا ترى أن اسم (إن) هو خبرها في المعنى، وخبر (كان) هو اسمها في المعنى، والحال هي صاحبها في المعنى. **والثاني:** أن المفعول يجوز السكوت عنه على المرفوع، وأمّا المشبه به فلا يجوز السكوت معه على المرفوع، ألا ترى أن اسم (كان) لا يسكت عليه، وخبر (إنّ) لا يسكتُ عليه، حتى يؤتى بالمنصوبين في البابين، فهذا هو الفرق بين القسمين"[١]

(١) النهاية في شرح الكفاية : ١٦٦١,١٦٦٢\١٦.

يستهل ابن الخباز مسألته بسؤالٍ عن الفرق بين المفعول والمشبَّه به، ويجيب عن هذا الفرق بوجهين الأوّل أنّ (المفعول به، و المفعول المطلق، والمفعول معه، وفيه، و له) يجب في هذه المفاعيل أنْ تكون غير المرفوع، والذي يقصد به الفاعل في الجملة، بعكس المشبَّه به الذي يكون جزءًا من الفاعل أو شبيهاً للفاعل، وهذا إنْ دلّنا على شيء فهو يُرشدنا إلى تعريف المفعول به وهو:" هو ما وقع عليه فعل الفاعل بغير واسطة حرف الجر أو بها، أي بواسطة حرف الجر"(١)، وحدّ المفعول فيه وهو:" ما فعل فيه فعل مذكور لفظًا أو تقديراَ"(٢)، و المفعول له:" هو علة الإقدام على الفعل، نحو: ضربته تأديبًا له"(٣)

في ضوء ما تقدم من تحديد المفاعيل يتضح أنّها متعلقة بالفعل، وهذا جَليٌ؛ لأن هذه المفاعيل ارتباطها بالفعل، والفعل المتعدي بالخصوص لذلك علاقتها المباشرة بالفعل وليس الفاعل؛ وذلك لأن" الفعل المتعدّي هو ما يتعدَّى أَثَرُهُ فاعلَه، ويتجاوزه إلى المفعول به، مثل:(فتحَ طارقٌ الأندَلسَ)"(٤)

من هنا يتضح أنّ ابن الخباز ذكر أنّ المفعول غير المرفوع في المعنى لأن دلالة المفعول مرتبطة بالفعل ، وأمّا المشبَّه بالمفعول فهو في أغلب الأحيان يكون تالياً للمرفوع الذي يدل عليه الفاعل و مرتبطاً معه إذ إنّ الدلالة لذا نراه يقول إن اسم (إنّ) هو في المعنى خبر لها فهو يخبر عنها لارتباطه بها، وخبر (كان) هو اسم كان في المعنى أيضًا، والقصد هنا

(١) التعريفات : ٢٢٤.
(٢) المصدر نفسه : ٢٢٤.
(٣) المصدر نفسه : ٢٢٤.
(٤) جامع الدروس العربية : ٣٤١١.

أنّ (كان و إنّ) لا يكتمل معناها إلا باسمها وخبرها، بسبب أنْ (كان) هي فعل ناقص ويحتاج إلى ما يكمل معناها لذلك هي تكتمل باسمها وخبرها فترفع الأوّل وتنصب الثاني، لذلك نسميها فعلاً ناقصاً، وكذلك الحال مع (إنَّ) فهي حروف ناسخة للإبتداء مشبهة بالأفعال تحتاج إلى اسم وخبر ليتُمَ معناها فتنصب الأوّل اسماً لها وترفع الثاني خبراً لها.(١)

وهذا يوضح أنّ اسم (إنّ) وخبر (كان) هما مكملان لمعنى (إنّ و كان) ولا تصح (إنّ) من دون اسمها ولا (كان) من دون خبرها، وهذا عكس عمل المفاعيل التي يصح الاستغناء عنها في الكلام ويحسن السكوت بدونها، وهذا ما ذكره ابن الخباز في الوجه الثاني من الفرق بين المفعول والمشبَّه به، وذكر أيضًا الحال والتمييز والإستثناء بأنه مشبَّه بالمفعول؛ لأنه أيضًا يتصل بالفاعل في المعنى؛ لأن الحال "هو ما يبين هيئة الفاعل"(٢).

لذلك هو يمثل جزءًا من دلالة الفاعل ومعنى الفاعل الذي قال عنه صاحب الكتاب المرفوع، وهو عكس المفاعيل التي تختلف عن الفاعل من جهة المعنى، وقد سوّغ في مناظرةٍ أخرى سبب تقسيم المنصوبات إلى مفعول ومشبَّه به يقول:" **فإنْ قيل:** ولِمَ قسمته المنصوبات إلى قسمين، إلى مفعول وإلى مشبّه بالمفعول؟"(٣)، وجوابه أنّ الإعراب لابُدَّ أنْ يفيد معنى، ومعنى النصب المفعولية، كقولنا: ضربَ زيدٌ عمراً، فلذلك وجب وضع المفعول ؛ لأنّه أصل النصب، وما عداه يحمل عليه؛ لأنّ

(١) ينظر: شرح ابن عقيل : ١١٦٣٤٦،٣٤٥،٢٦٣.

(٢) التعريفات : ٨١.

(٣) النهاية في شرح الكفاية: ١٤٦٦٣١.

المفعول يعمل به الفعل الحقيقي، والمشبّه به يعمل به الفعل الحقيقي وغير الحقيقي.[١]

وفي ضوء ما سبق يفرق ابن الخباز بين المنصوبات بالعموم، ويقسم المفاعيل على قسمين، القسم الأوّل المفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، يذكر أن هذه المفاعيل مرتبطة بالفعل المتعدي الحقيقي فقط، وأمّا المشبه بالمفعول فهو القسم الثاني الحال والتمييز والإستثناء الذي قد يعمل بهما الفعل الحقيقي وغير الحقيقي نحو: نعم وبئس، وتأتي هذه المفاعيل لإضافة معنى للفاعل، و بالاستطاعة الاستغناء عنها، وقارن ابن الخباز بين المشبه واسم (إنّ)، و خبر(كان) فكلاهما موقعهما النصب، ويتممان معنى كل من (إنّ) و(كان) غير أنّه هنا لا يصح الاستغناء عن الاسم والخبر، ويصح ذلك مع المشبه بالمفعول.

٢: العامل في التَّمْيِيز

التَّمْيِيز هو: "الاسم المنصوب، المُفَسِّرُ لما انْبَهَمَ من الذَّوَاتِ، نحو قولك: (تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا)، و(تَفَقَّأَ بَكرٌ شَحمًا) و(طابَ محمدٌ نَفْسًا) و(اشتريتُ عشرينَ غلامًا) و (مَلَكتُ تسعينَ نَعجةً) و (زيدٌ أَكرَمُ منك أَبًا) و (أَجمَلُ منك وجهًا)، ولا يكون إلا نَكِرَة، ولا يكون إلا بعد تمام الكلام".[٢]

و التَّمْيِيز دائمًا ما يكون للتوضيح و كشف المبهم ورفعه عن الجملة أو المفرد ، و لكن على الرغم من أمكانية رفع الإبهام إلا إنه اسم نكرة وفضلة، وهنا يُفسّر ما الفرق بين الحال والتمييز، بالرغم من إن كليهما فضلة ويأتي منصوبًا؟

(١) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ١٦٦٣\٤.

(٢) متن الآجرومية، أبو عبدالله ابن آجُرُّوم (ت٧٢٣هـ): ١٩.

إنّ الفرق بين الحال والتمييز هو أنّ الحال يأتي وصفًا لفعل أو هيئة، أمّا التمييز فإنه يكون للأسماء الجامدة كالرجل والغلام والشجرة، وسواها من الأسماء غير المشتقة من غيرها، فضلًا عن وروده مع الأعداد كثيرًا، و التمييز يتضمن معنى (من) البيانية في بعض الحالات ولا نقصد هنا دخول (من) على التمييز ولكن معنى الجملة يصلح معه تضمن (من) ؛ لأنَّ هناك جملاً تقبلها مثل قولنا(لله درهُ فارسًا) تكون لله درهُ من فارسٍ،(١) وهذا المقصد الذي سعى لتوضيحه والكشف عنه.

يورد ابن الخباز مسألة العامل في التمييز في ضوء قوله:" تقول: زَيْدٌ الأَسَدُ شِدَّةً...، فزيد: مبتدأ، والأسد: خبره، وشِدَّةَ: مُنتَصِبٌ على التمييز، ومعنى الكلام: زيد مثلُ الأسدِ شِدَّةً وأن المعني على التشبيه، **فإن قلت:** فما العامل في التمييز؟"(٢)

"**قلت:** المميز العامل فيه (مثل)، وقد حذفته، وليس لعامل التمييز من القوة ما يعملُ وهو محذوف، فإن قلت إنّ العامل فيه الأسد، والأسد اسم عين قلت: الصواب أنّ العامل فيه الأسد لأنّ جَعْلَهُ خَبَرًا عنه مؤذنٌ بمعانٍ الشّدَّة بعضها، فنصبها على التمييز، ولو قال: زيد مثل الأسد شدَّةً، كان العامل (مثلاً) بلا خلاف؛ لأنه هو الدال علي النسبة المبهمة، وقد قالت العرب:" إلى مِثْلِهِ رَجَلًا، فنصبوا (رجلًا) علي التمييز، والعامل فيه (مثل)؛ لأنه شائع في أَشْيَاء مُبْهَمَة..."(٣)

يبين ابن الخباز في هذه المناظرة ماهية العامل في التمييز عن طريق إيراد عِدّة جمل هي(زَيْدٌ الأَسَدُ شِدَّةً، وَعَبْدُ اللَّهِ حاتم جودًا، وعَمْرُو زُهَيْرٌ شِعرًا) إذ (زيد

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٥١٢، وشرح شذور الذهب لمعرفة كلام العرب، لابن هشام الانصاري: ٣٣٠,٣٢٩، والنحو الوفي : ٤١٧١٢، ومعاني النحو: ٢٧٠١٢.

(٢) النهاية في شرح الكفاية : ٨٠٤١٢.

(٣) النهاية في شرح الكفاية : ٨٠٣,٨٠٤١٢.

وعبدالله وعمرو) جميعها تعرب مبتدأ، والأسد وحاتم وزهير خبر، وشدَّةً وجودًا وشعرًا أسماء منصوبة على التمييز، ويفسّر ابن الخباز الجمل التي للتشبيه و يوضح دلالة الكلام تكون (زيدٌ مثلُ الأسد شِدَّةً) تشبيه زيد بالأسد من جهة القوة والبأس.

ثُم يطرح مسألته ويجيب عنها بقوله العامل في المميز (مثل)، وقد حذفته ثم يُفند قوله هذا بأن (مثل) لو كان موجودًا في الجملة فلا خلاف في كونهِ العامل في التمييز، ولكن عندما حذف (مثل) ليس هنا لعامل التمييز من قوة إذ يعمل وإنّ حذف من الجملة، ثم يُعلّل العامل في التمييز إلى الاسم الدال على ذات وهو (الأسد) ولماذا قلنا الأسد وليس (زيد)، والاثنان اسمان ولكن الأوّل يدل على الدابة ذات الأربع والثاني يدل على الإنسان، فلماذا اخترنا الأسد؛ لأنَّ (الأسد) هو المقصود بالقوة والبأس في التشبيه وليس (زيد)، فزيد يشبه الأسد في صفات الشّدّة وليس الأسد نفسه، فاختار ابن الخباز الأسد؛ لأنَّه هو من قصد لبيان الإبهام في الاسم وتوضيح الشبه بينهما، فنصب التمييز بالخبر، ولو قال أحدهم (زيدُ مثلُ الأسد شِدَّةً) كان العامل وبلا شك (مثل) لأنه قائم ولم يحذف وهو الذي دلَّ على النسبة المبهمة في الجملة.

و عامل التمييز ينطوي على عدّة أنواع من هذه الأنواع أن العامل فيه يكون عن تمام الكلام وهو ما كان واقعًا بعد فعل، أو اسم فيه معنى الفعل نحو الصفة المشبه باسم الفاعل وأفعل التفضيل ، فالإبهام يكون في النسبة نحو: تَصبَّبَ زيدٌ عرقًا، فالتمييز هنا مفسرٌ لما انطوى عليه الكلام الذي قبله، أمّا النوع الآخر الذي يكون منتصبًا عن تمام الاسم، وهذا النوع يأتي بعد الأعداد والمقادير من المكيل

والموزون، والممسوح، وهذا يفسر الجز المبهم من الاسم نحو: عندي عشرون درهمًا، ولكلِّ تمييز مميز يمثل الاسم المبهم، والتمييز هو المفسر لهذا الاسم المبهم.[1]

وقد أورد ابن الخباز هذا الرأي لينكره ، واستدل لهذا على ذلك في كون العامل في التمييز لا يملك القوة على العمل وهو محذوف، و الجملة غير مبهمة ولا نعتقد أنّها تحتاج إلى إضافة (مثل أو كـ) في قوله(زَيَّدَ الأَسَدُ شِدَّةً)؛ لأنَّها واضحة ، والناصب للتمييز هو ما مذكور في الجملة نفسها غير محذوف، وذلك لسبب يسير وهو حدّ التمييز الذي هو اسم نكرة لبيان اسم مبهم قد يكون مفرداً أو قد يكون جملة؛ إذن وجود التمييز في الجملة هو لتوضيح ما ذكر في الجملة ورفع الإبهام عنه لذلك عمل بما هو موجود في الجملة ، وليس في الكلام عن عامل التمييز يحتمل أكثر من هذا.

(١) ينظر: التذييل والتكميل : ٢٤٢١٩، و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٣٣٨,٣٣٦١٢.

المبحث الثاني: الأسماء المبنيَّة

أوّلاً: معنى البناء في الأسماء

البناء هو أصلٌ في الأفعال وليس في الاسماء؛ لأنَّ أصل الاسم هو الإعراب ؛ وذلك لأنّ الاسم يدل على معنى بذاته ، وينقسم الاسم على قسمين معرب ومبني ، المعرب يسمى المتمكن الأمكن ويلحقه تنوين التمكين الخاص بالأسماء المعربة، والمتمكن غير الأمكن الممنوع من الصرف فلا يلحقه التنوين، و القسم الآخر المبنيُّ يقصد به هو ما لا يتغير آخره مع اختلاف العوامل الداخلة عليه، وهذا معناه أنّه يحافظ على آخر الكلمة أينما كان موضعها(١)، ولابُدَّ من استحضار سبب بناء هذه الأسماء بالرغم من أنّ الإعراب أصل فيها وليس البناء كما ذكر آنفاً، لأنَّ البناء عندما يقع فيها يكون لسبب؛ وسبب ذلك هو وقوعها موقع الحروف، ومشابهتها لهذه الحروف أيضًا(٢)، فالمبنيُّ هو" ما تضمن معنى الحرف" كما أثبته الجرجاني والنحويين قبله.(٣)

وتنقسم الأسماء المبنيُّة بحسب علامة البناء على قسمين:

القسم الأوّل: الأسماء التي تبنى على السكون نحو:(كم، من، إذ).

القسم الآخر: ما يبنى على الحركة، وهي ناتجة من مشابهة الأسماء المبنيُّة للأسماء المعربة ومقاربتها لها كما يحدث في النداء:(يا حكمُ).(٤)

---

(١) ينظر : شرح ملحة الإعراب ،لأبي القاسم الحريري البصري(ت٥١٦هـ):١٤٢.

(٢) ينظر : الأصول في النحو، لابن ابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي: ٥٠.

(٣) علل النحو : ٢٤٦، والخصائص : ١٧٠\١، والإنصاف : ٤٢\١، و التعريفات ، الشريف الجرجاني، تح: مجموعة من العلماء: ١٩٧.

(٤) ينظر : الأصول في النحو : ٥٠\١.

وتناول ابن الخباز معنى البناء بدلالتين دلالته اللغوية والصناعية، فالمعنى اللغوي من كون البناء مصدر يدل على صفة الثبات وعدم التغير، أمّا المعنى الصناعي فدلالته (البناء) إذا استُعِملتْ الكلمة في الاصطلاح النحوي، والصرفي تدل على ثلاثة حدود الأوّل منها هيأة الكلمة في قولنا: بناء (كَبِد): (فَعِل)، وبناء (جَعْفَر): (فَعْلَل) وهكذا، والحدّ الثاني عندما يقول الصرفيون ابنِ لي من (ضَرَبَ) مثل (جعفر) أي صغ نفس الهيأة في الحركات والسكنات، والحد الثالث هو ما سيسعى _هنا_ البحث إلى رصده وهو ثبوت أواخر الكلمة على صورة واحدة وإنْ اختلفت العوامل من رفع ونصب وجر وجزم لا تتغير معها حركة الاسم المبنيِّ، وهذا ما يربطه بالمعنى اللغوي الذي يدّل على الثبات، كما في:(جاءتْ حَذامِ، ورأيتُ حَذامِ، ومررتُ بحَذامِ) فميم حزامِ ثابتة على الكسر ولم تتغير بتغير العوامل.[1]

ثانياً: أنواع الأسماء المبنيُّة

ترد الأسماء المبنيُّة بأنواع عديدة يمكن تفصيلها بالآتي[2]:

١. الضمائر، مثل: انتصرتَ؛ ففرحنا، ونحن بك معجبَون.

٢. أسماء الشرط، مثل: أين توجدْ أكرمْك.

٣. أسماء الاستفهام؛ بشرط ألا يكون أحدهما مضافًا لمفرد نحو: أين أراك؟.

٤. أسماء الإشارة التي ليست مثناة؛ نحو: هذا كريم، وتلك محسنة. بخلاف: (هذان كريمان، وهاتان محسنتان)، فهما معربان عند التثنية؛ على الصحيح.

(١) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ١١٨٣,١٨٤.

(٢)ينظر: المفصل في صناعة الإعراب:١٦٥، والنحو الواضح في قواعد اللغة العربية، علي الجارم ومصطفى أمين: ١٨٥١٢،و النحو المصفى ، محمد عيد : ١٠١,١٠٢,١٠٣,١٠٤,١٠٥، والنحو الوفي: ٧٨,٧٩١١.

٥. الأسماء الموصولة غير المثناة، مثال الموصول: جاء الذى يقول الحق. وسافر الذى عندك، أو الذي في ضيافتك.

٦. أسماء الأفعال وهي: التي تنوب عن الفعل في معناه وفى عمله وزمنه، ولا تدخل عليها عوامل تؤثر فيها. مثل: هيهات، وأفٍّ، وآمين، فقد دلت كل كلمة على معنى الفعل، ولا يمكن أن يدخل عليها عامل قبلها يؤثر فيها بالرفع، أو النصب، أو الجر.

٧. الأسماء المركبة ومنها بعض الأعداد؛ مثل: أحَدَ عَشَرَ ... إلى تسعة عَشَرَ؛ فإنها مبنية دائمًا على فتح الجزأين. ما عدا اثنيْ عَشَرَ، واثنتيْ عشْرة؛ فإنهما يعربان إعراب المثنى.

٨. اسم (لا) النافية للجنس – أحيانًا– في نحو: لا نافع مكروه، والمنادى، وأخرى مثل: (كم)، وبعض الظروف، مثل: (حيث)، والعلم المختوم بكلمة: (ويه)، وما كان على وزن (فعال) في رأي قومك– مثل حذام، وقطام ... (وكلاهما اسم امرأة).

٩. أسماء الأصوات المحكية مثل: (قاق)، و(غاق).

١٠. المنادى المفرد

١: حمل (كم) الخبرية على رُبَّ

يقول ابن الخباز في (كم) إنّها لا تخلو من أنْ تكون استفهامية يستفهم بها عن العدد، أو تكون خبرية ويُراد بها التكثير، أمّا علة بناء (كم) الخبرية، فيرجعه أغلب النحاة إلى ثلاث علل منها أنها شابهت (كم) الاستفهامية، والثانية أنها حملت على رُبَّ؛ ولأن رب للتقليل، وكم للتكثير، فيقول:" **فإن قلت:** فتناقضهما ظاهر، فكيف الحمل معه؟"(١)، والعلة الثالثة هي افتقار كم الخبرية للصفة، كافتقار الموصول إلى الصلة.

و ردُّهُ على هذا التساؤل الذي يُسأل به عن سبب حمل كم الخبرية على رُبّ يقول:" **قلت:** قد اشتركا في المناقضة، وتولي طرفي العدد، فهذه لكثيرة، وتلك لقليلة، ومتى سمعت النحويين يقولون: حُمِلَ عليه للمناقضة، فلا يتوهم أن المناقضة علة الحمل، هذا محال، ولابدّ من معنى جامع بين الفرع والأصل؛ وإنما مرادهم: أن الحمل صحبتهُ المناقضة، والعرب يشبهون النقيض بالنقيض، كما يُشبهون النَّظِيرَ بالنظير "(٢)

يذهب ابن الخباز إلى أنه سبب حمل كم الخبرية على رُبّ بالرغم أنّهما يدلان على النقيض في العدد، فكم الخبرية تدل على الكثرة، و رُبَّ تدل على القلة، فقد تشاركتا في الدلالة والكثير والقليل كليهما للأعداد، من هنا نشأ التشابه بينهما فحملت الأولى على الثانية، ثم يستدل بقوله هذا أن العرب كانوا يشبهون النقيض بالنقيض،

(١) النهاية في شرح الكفاية: ٢٥٣\١١.

(٢) المصدر نفسه : ٢٥٣\١١.

كما يتشابه المتطابقان، فإذا ذُكر أحد النقيضين استحضر النقيض الثاني، فمن هذا الباب حملت كم الخبرية على رب؛ وسبب ذلك أن التناقض مصاحب لهما، وليس علّة الحمل عليهما.

و(كم) بطبيعة الحال تكون على نوعين: كم الاستفهامية التي تنصب مميزها ويستفهم بها عن العدد، وكم الخبرية التي تجر مميزها وتكون اسم مبني تدل على الكثرة، وهي تشابه (رُبَّ) إذ إنّ الدلالة على النقيض العددي[١]، إذ إنّ رُبَّ تدل على القلة، وقد نقل أبو حيان الأندلسي أن البصريين ومنهم الخليل، وسيبويه[٢]، استدلوا على أنها للقلة، ومن الكوفيين الذين قالوا بالقلة أيضًا الكسائي، والفراء ، وابن دستوريه(ت٣٤٧هـ)، وذكر الأعلام أنها للتقليل.[٣]

ويجد السيرافي(ت٣٦٨هـ) أن كم الخبرية اسم يتصرف في الكلام، وتجر الاسم اللاحق لها، ومعناها يكون كمعنى رُبَّ، وعندما تكون خبرية لا تعمل إلا ما تعمل به (رُبَّ) ، لأنَّ معناهما واحد، ويختلفان من جهة أن كم الخبرية اسم ورُبَّ حرف مخفوض؛ ذلك لأنَّها بمنزلة حرف الخفض (مِنْ)، وبعض النحويين يجرون (كم) الخبرية بإضمار(مِنْ) كما جاز إضمارها مع رُبَّ.[٤]

في ضوء ما سبق إنّ ما يجمع كم الخبرية و ربَّ أنهما يدلان على النقيض العددي؛ وذلك لأن العرب تستحضر النقيض عند ذكر المنافي له بالمعنى والدلالة،

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش : ١٦٧\٣.

(٢) ينظر : الكتاب : ١٦١\٢.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ٢٨٤,٢٨٦\١١.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، أبي سعيد السيرافي : ٤٨٦,٤٨٣\٢.

وهو استحضار ذهني للمعاني والدلالات التي تكون على النقيض من الأخرى المذكورة، ومن هنا تم ربط كم الخبرية برُبَّ إذ إنّهما نقيض لبعضهما في الدلالة العددية.

٢: استعمال(إذ) للماضِي والمستقبل

يبتدأ ابن الخباز مناظرته بقوله:" **فإن قلت:** فقد زعمت أنها لما مضى، فما تصنع بقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلۡكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرۡسَلۡنَا بِهِۦ رُسُلَنَاۖ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ٧٠ إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسۡحَبُونَ ﴾[١]؟ ووجه المعارضة بهذه الآية أَنْ ﴿يَعْلَمُونَ﴾ فعل قد دخلت عليه (سوف)، فصار استقباله محضاً لا شبهة فيه، ومع ذلك قد أعمله في (إذ) وما هو إلا بمنزلة قول القائل: سوف أقوم أمس، وأنه محال وما تصنع بقوله تعالى: ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ ﴾[٢]؟"[٣]

يربط النظّار _هنا_ المناظرة بما جاء قبلها من ذكر في (إذ) إذ ذكر قبل هذه المناظرة أن (إذْ) تأتي للماضي، و تضاف إلى الجملة الاسمية والفعلية، ومثال الجملة الاسمية (جئتُ إذْ زيدٌ قائم)، وعندما تضاف إلى الجملة الفعلية يجوز أن تأتي للماضي والمضارع كقولنا:(حيث إذْ قام زيد) و (إذْ يقومُ زيد).[٤]

وبعد هذا الكلام يبدأ بذكر المناظرة ويُبيّن استعمال (إذْ) للماضي وقد جاءت في الآية الكريمة للمستقبل المحض، ودليل ذلك هو استعمال سوف في قوله تعالى:

---

(١) غافر : ٧٠,٧١.

(٢) الزخرف : ٣٩.

(٣) النهاية في شرح الكفاية :١/٢٥٦,٢٥٧.

(٤) ينظر : المصدر نفسه : ١/٢٥٤.

(فسوف يعلمون) السابقة لـ(إذْ) هي للمستقبل المحض، ومع هذا قد دخلت إذْ على الجملة الاسمية بعدها، فيرفض ابن الخباز ذلك متسائلًا كيف يصح ذلك؟، وليس في اللغة ما يثبت استعمال جملة (سوف أقوم أمس) ويمضي بتحليل آية أخرى مع الآية السابقة، ويسأل نفسه ماذا يصنع بها؟.

يسعى ابن الخباز إلى إيجاد تخريج نحوي صائب لتساؤله آنف الذكر فيُجيب مفصلاً بقولهِ:" و وجه المعارضة بهذه الآية: أنّه أراد بـ (اليوم يوم القيامة، وهو مستقبل، فإنْ جعلت(إذ) للماضي، فقد أبدلت الماضي من المستقبل، فصار بمنزلة قولك:(أقوم غداً أمس)، وإن جعلتهما للاستقبال، فقد خالفت"[١]

يوضح الالنظَّار جواب الآية الأولى هو أنّ خبر الله تعالى، وعدًا كان أو وعيدًا، هو المذهب الحق الذي يأخذ به جمهور المسلمين، ولما وعد الكفار بأنّ الأغلال في أعناقهم، صار ذلك كالحكم الواقع، فإضافته إليه كالإضافة إلى الماضي الصريح، ويستدل بهذا بقوله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ﴾[٢]، وقوله: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِ أَصۡحَٰبَ ٱلۡجَنَّةِ﴾[٣]، فجاءت هذه الألفاظ بصيغة الماضي، ولو جاء به على ما هو ظاهر القول، لقال، و(يُنَادِي)، كما قال تعالى: ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٖ جَاثِيَةٗ﴾[٤]، وقرأ أبو حنيفة – رحمه الله ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾[٥]، فقرأ على لفظ الماضي[٦]، نظراً إلى هذا.[٧]

(١) النهاية في شرح الكفاية : ٢٥٧\١١.

(٢) الأعراف :٤٤.

(٣) الأعراف : ٥٠.

(٤) الجاثية : ٢٨.

(٥) الفاتحة : ٤.

(٦) وردت قراءة (مالك) بـ(ملك) في عدّة مصادر منها : السبعة في القراءات ، ابن مجاهد البغدادي(ت٣٢٤هـ): ١٠٤، و الحجة في القراءات السبعة ، ابن خالويه(ت٣٧٠هـ): ٦٢.

(٧) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ٢٥٨,٢٥٧\١١.

أمّا الجواب عن الآية الثانية فذكر وجهين الأوّل قول أبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ): إنّ الدنيا والآخرة في علم الله تعالى كالواحد، فمستقبلهما عنده كماضيهما، والآخر أن المراد:﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ ﴾[١]، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، لأمن اللبس؛ لأنه قد تبين أن (إذْ) لا تكون للمستقبل، فيجب تقدير المضاف.[٢]

يؤكد ابن الخباز فيما تقدم آنفًا أنّ كلام الله تعالى سواء كان في الماضي، أو المستقبل هو الحق والمصدق من المسلمين، وكون الآية الأولى تتحدث عن مشهد من مشاهد يوم القيامة الذي لازال في علم الغيب ولم يحنْ وقته إلى الآن، فهو طالما صدر عن الله جلّ شأنهُ فهو في حكم المتحقق، ويرى الزمخشري أنّ (إذ) في الآية الكريمة معناها مشابه (إذا)، إذ يقول:" المعنى على إذا: إلا أنّ الأمور المستقبلة لما كانت في أخبار الله تعالى متيقنة مقطوعا بها عبر عنها بلفظ ما كان ووجد، والمعنى على الاستقبال"[٣]

وهذا الكلام يقارب معنى كلام استفاده ابن الخباز من أبي علي الفارسي وابن جني في وصف استعمال (إذْ) للاستقبال في الآية الكريمة، ويرجع بعض العلماء استعمال (إذ) الظرفية المختصة بالزمن الماضي مجازًا، من ذلك قول ابن عاشور:" إذ الأغلال في أعناقهم متعلق بـ(يعلمون) أي يعلمون في ذلك الزمن، وشأن (إذ) أنْ تكون اسمًا للزمن الماضي، واستعملت هنا للزمن المستقبل بقرينة (سوف) فهو إمّا استعمال المجاز

(١) الزخرف : ٣٩.
(٢) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ١١\٢٥٨,٢٥٧.
(٣) الكشاف : ١٤\١٧٨.

بعلاقة الإطلاق، وإمّا استعارة تبعية للزمن المستقبل المحقق الوقوع تشبيها بالزمن الماضي وقد تكرر ذلك"[1]، وهنا أيضًا يؤكد ابن عاشور على أنّ هذا المشهد من مشاهد يوم القيامة في حكم المتحقق، وإنْ كانت هنالك قرينة دالة على المستقبل وهي(سوف)، ولا شك في ذلك لأنّنا بوصفنا مسلمين فإن كلام الله عز وجلّ من المسلمات لدينا، سواء كان الكلام عن السابقين وما جرى عليهم من آيات الله تعالى، أو عن حكم اللاحقين يوم الحساب، والجمع بين سوف وتعليق (إذْ) بها بالرغم من أن دلالة الزمن لكليهما مختلفة، فنقيضة للأخرى إلا أنّ إرادة الباري عز وجلّ الجمع بينهما، وكأنهم قد سحبوا بالسلاسل وانتهى كما انتهت قصص السابقين قبلهم في الزمن الماضي.

وأمّا الآية الثانية التي استدل بها ابن الخباز في قوله تعالى:﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾، فإجابته كانت من وجهين:

الوجه الأوّل: كان لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ) الذي يذكر أن الماضي والمستقبل عند الله عز وجلّ سواء، والمقصد أنّ المستقبل حدث كما حدث الماضي؛ لأنهما في علم الله تعالى سواء، وابن جني أيضًا يذكر رأي أبي علي الفارسي ومناظرته له أكثر من مرة فيما يخص هذه الآية الكريمة ويعيد عليه الجواب نفسه الذي نقصد به أن حكم الآخرة ما يحدث في يوم القيامة هو كحكم ما حدث في الدنيا من القطع والجزم بحدوثه، كما لا يجوّز ابن جني هنا في قوله تعالى: ﴿إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ حملها على فعل آخر ويعزو ذلك لسببين الأوّل لفظي والثاني معنوي، ويقصد باللفظي هو أنْ لا نفصل بين (إذْ ظلمتم) وبين الفعل (ينفعكم) وفاعله (أنكم في

(١) التحرير والتنوير : ٢٠٢\٢٤.

العذاب مشتركون) بأجنبي، والسبب الثاني الذي يخص المعنى هو أنّنا سنخرج (إذْ ظلمتم) من معنى الظرفية، وهذا ينافي المعنى المراد من الآية الكريمة.(١)

ويرى ابن هشام الأنصاري أنّ (إذْ) في قوله تعالى:﴿ إِذ ظَّلَمْتُمْ﴾ للتعليل إذ يقول:" تكون للتَّعْلِيل نَحْو:﴿يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِى ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ أَي وَلنْ ينفعكم الْيَوْم اشتراككم فِي الْعَذَاب لأجل ظلمكم فِي الدُّنْيَا وَهَذِه حُرُوف بِمَنْزِلَة لَام الْعلَّة أَو ظرف وَالتَّعْلِيل مُسْتَفَاد من قُوَّة الْكَلَام لَا من اللَّفْظ"(٢)، إذ يرجع الإفادة بمعنى التعليل من الكلام عمومًا وليس للفظ بعينه.

الوجه الثاني: الذي يستدل ابن الخباز به هو حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لأمن اللبس؛ ولأن (إذْ) لا تدل على المستقبل، فكان لابُدَّ من حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، وهنا قد اجتمعت ثلاثة أزمنة في الآية الكريمة فـ(لن) تدل على نفي المستقبل، و(اليوم) ظرفية تدل على زمن الحال، و(إذْ) التي اتفق العلماء على دلالتها لزمن الماضي.

يرجح الخباز أحد الأوجه الإعرابية التي ذكرها السابقون، وهي حذف المضاف لدلالة عليه، لأنّ (إذْ) قد استشكل العلماء أعرابها وتعددت الأوجه الإعرابية فيها.(٣)

(١) ينظر : الخصائص : ١٧٤,١٧٥\٢.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ١١٣.

(٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : للزجاج (ت٣١١هـ) :٤١٣\٤، والتبيان في إعراب القرآن : للعكبري : ١١٤٠\٢، والدر المصون: ابن سمين الحلبي (ت٧٥٦هـ): ٥٩٢\٩، والتحرير والتنوير: لابن عاشور : ٢١٥\٢٥.

وفي الآية من قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِٱلۡكِتَٰبِ وَبِمَآ أَرۡسَلۡنَا بِهِۦ رُسُلَنَاۖ فَسَوۡفَ يَعۡلَمُونَ ٧٠ إِذِ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ وَٱلسَّلَٰسِلُ يُسۡحَبُونَ ﴾، والثانية من قوله تعالى:﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلۡيَوۡمَ إِذ ظَّلَمۡتُمۡ أَنَّكُمۡ فِي ٱلۡعَذَابِ مُشۡتَرِكُونَ ﴾ فالآيات القرآنية على اختلاف دلالتها اللغوية والمعنوية فقد استعملت (إذْ) المعروفة لدى النحويين العربية للدلالة على الزمن الماضي، وهذا مما لا اختلاف عليه، وهنا يكمن إعجاز الباري عز وجلّ في استعمال اللغة العربية والتحدث عن يوم يمكن حدوثه في المستقبل، وكأنه حاضر أمام أبصارنا و زمنه مضى، ويُفسّر القرآن الكريم ما جرى على الكافرين والظالمين من أهوال يوم القيامة، وكأنها شاخصة أمام أبصارنا وقد وقعت كما وقعت احداث في الماضي، فالماضي والمستقبل في حكم الرحمن هما كالشيء الواحد وكلاهما متحقق الوقوع، وهذا ما أكده ابن الخباز وسائر العلماء ، فمعنى (إذْ) ودلالة زمنها لم تَعِقْ إعجاز الاستعمال القرآني للغتنا والتفنن بها، و علينا الإيمان والتسليم بحكم الله عز وجلّ والتصديق بما في كتابه سواء كان هذا حكاية عن ماضٍ أو عن مستقبل.

٣- مسوّغ استعمال (إذا) للماضِي والمستقبل

يقول ابن الخباز في (إذا):" **فإنْ قلت:** فقد زعمت أنّ (إذا) للمستقبل، فما تصنع بقول الأعشى من الطويل[١]:

وَخَرْقٍ مَخوفٍ قدْ قَطَعْتُ بجَسرَةٍ إذا خبّ آلٌ[١] فوقهُ يترقرقُ

(١) ديوان الأعشى من قصيدة عنوانها (أرقتُ وخما هذا السُّهادُ) : ٣٣/٢.

ووجه المعارضة بهذا البيت: أنّ (رب) مضمرة، تقديره: (رب خرق قد قطعت)، فقد نصوا على أن العامل فيها لا يكون إلا فعلًا ماضيًا، فكذلك هو في البيت، (قطعت) هو العامل في (إذا)، فصار هذا بمنزلة قولك أتيتك غدًا، وقد قلت: إنه محال؟."[٢]

يربط ابن الخباز بين العامل في (رُبّ) المضمرة بعد الواو في صدر البيت، والعامل في (إذا) إذ عمل الفعل الماضي (قطعْتُ) فيهما، فيسأل كيف ذلك ودلالة (إذا) الاستقبال، وكيف جمعتْ مع (رُبَّ) التي في أغلب الأحيان يكون العامل فيها فعلاً ماضياً؟، وهو ما أجمع عليه أكثر النحويين عن (ربَّ) إذ يذكر أبو حيان الأندلسي أنّ العامل في رُبّ يجب أن يكون ماضيًا وهو ما ذكره المبرّد ،، و منع ابن السراج أن يكون العامل في رُبّ مستقبلًا[٣] ، وأبو علي الفارسي ؛ ومن هنا يظهر التناقض الحاصل في بيت الأعشى، فيسأل ابن الخباز كيف اجتمع المتناقضان في الزمن؟ وهل هذا دليل على أنّ (إذا) دلت على الماضي ، لأنَّ ابن الخباز فيما سبق يذكر أنّها تدل على المستقبل إذ يقول:" إذا هي ظرف لما يستقبل من الزمان، وتجب إضافتها إلى الجملة الإسمية فقط ، والأصل أنْ تضاف إلى الفعل المضارع ، كقوله تعالى:﴿وَهُوَ عَلَىٰ جَمۡعِهِمۡ إِذَا يَشَآءُ قَدِيرٞ﴾[٤]، وتضاف إلى الفعل الماضي اتساعًا و أضيفت إلى الجملة الأسمية، وجاء الأمران في قوله تعالى: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾[٥] فمذهب سيبويه أنّه مرتفع بالابتداء ، وخبره يجب أنْ يكون فعلًا إمّا ذهابه إلى الأوّل، فلأنه يشترط الاسمية، والفعل خلاف الأصل."[٦]

---

(١) الآل: السَّراب : لسان العرب : ٣٦/١١.

(٢) النهاية في شرح الكفاية : ٦٣\١.

(٣) ينظر : ارتشاف الضرب : ١٧٣٧\١٤.

(٤) الشورى : ٢٩.

(٥) الإنشقاق : ١.

(٦)النهاية في شرح الكفاية : ٢٥٩\١.

من هنا يُسائِل ابن الخباز نفسه في بيت الأعشى عن سبب مجيئها للزمن الماضي، وجوابه" أنّ مسوّغ ذلك استمرار خبب الآل إلى وقت الإخبار بقطع الخرق."[١]

ويثبت أيضًا جوابًا آخر لها " وجواب آخر، وهو أنّ هذا الكلام صادر على جهة الحكاية، لأنّه حين إيقاع القطع، كان الخبب مُستقبلًا، فلما أخبر بالقطع، جاء به على ما كان عليه من اللفظ مستقبلًا، وقريب من هذا قوله تعالى:﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾[٢]، وهذا الكلام لا يمكن أنْ يحمل يوم القيامة على حقيقته؛ لأنّه لا عمل في الآخرة، لكنه حكي ما كان يقال في الدنيا، وذلك أنّه يصح أنْ يقال: اليوم فمن يعمل مثقال ذرة خيرًا يره"[٣].

يُرجح ابن الخباز جوابين لهذه المناظرة:

الأوّل: يذكر أنّ المعنى يدل على الاستمرار في قطع الصحراء الواسعة لحين وصول الخبر بقطع الخرق[٤]، وتفسيره في جوابه الثاني الذي رجحه أيضًا هو أنّ (إذا)

(١) النهاية في شرح الكفاية : ٢٦٣\١١

(٢) الزلزلة : ٧,٨.

(٣) النهاية في شرح الكفاية : ٢٦٤\١١.

(٤) الخَرْق : تعني الأرض الواسعة، وتعني خرقتُ الأرض حتى بلغت أقصاها، مادة خرق: العين : ١٤٩\٤، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : ١٤٦٦\٤، ولسان العرب : ٧٥\١٠.

جاءتْ هنا على سبيل الحكاية مستقبلاً، فالشاعر هنا يوضح ما سيؤول إليه الخببُ[١] في المستقبل.

الجواب الثاني: الذي يدل على الحكاية في المستقبل هو الأرجح مع (إذا) لأنّها مختصة بالمستقبل وتستعمل للدلالة عليه في أغلب الأحيان.

٤- جواز دخول حرف الجر على(أين) وعدم جوازه على(كيف):

يتكلم ابن الخباز عن (كيف) ويذكر أنّها تأتي في الكلام بمكان واحد فقط وهو الاستفهام، وتكون مبنية على الفتح، بعد ذلك يناظر نفسه ويذكر (أين) ويقول:" **فإن قلت:** فَلِم جاز دخول حرف الجر على (أين)، ولم يجز دخوله على كيف؟ **قلتُ:** لأنّ (أَيْنَ) نائبة عن المكان، وهو غير ما بعدها من الأسماء، **فإذا قلت:** اين زيد، فهي غير زيد فيجوز أنْ تقول: من أين زيد جاء، أمن مكة جاء زيد أم من عُمان؟ وهذا صحيح، و(كيف) إذا وقع بعدها اسم، فهي إمّا خبر عنه، كقولك و كيف زيد؟ وإمّا حال له كقولك: كيف تصنع؟ فتقديره: في الأول؟ أصحيح أم سقيم؟ وفي الثاني: أبطيئا تصنع أم سريعًا؟ ودخول (من وإلى)، وغيرهما من حروف الجر على خبر المبتدأ، أو على الحال محال إذ لا معنى له فيهما، ومن قبيح الكلام انظر: إلى كيف زيد؟، وكذلك قولهم: على كيف تبيع الأحمرين، والأحمران اللحم والخمر، فإذا ضُم إليهما الخَلُوّق، قيل لهما: الأحامرة."[٢]

عندما نذكر (أين) فنقصد بها السؤال عن مكان شخص أو شيء على وجه الخصوص، فنقول مثلًا: أين زيدٌ؟ فما وجه الشبه هنا بين أين وزيد؟ فكما هو واضح

(١) الخبب : وتعني أضطراب أمواج البحر ، وأن يمتد الشيء ويضطرب، مادة خب: العين : ١٤٥\٤، ومقاييس اللغة : ١٥٧\٢.

(٢) النهاية في شرح الكفاية : ٢٧٣\١.

لنا لا يوجد ما يجمعهما سوى السؤال عن مكان وجود زيد، وأين والمكان الذي يُسأل عنه ليسا جزءًا من زيد، ولهذا يُعلل ابن الخباز جواز دخول حرف الجر على (أين)، فيُجوز قول: من أين زيدٌ جاء؟ وهذا صحيح ولا خطأ فيه، أمّا ما يخص (كيف) فهي تكون جزءًا من الاسم بعدها، فهي إمّا تستخبر عنه نحو: كيف زيدٌ؟ هنا تسأل عن خبر يخص زيد على وجه الخصوص، وإمّا تأتي لتسأل عن حال الاسم بعدها، ومثل للحال بقوله: كيفَ تصنعُ؟ وتقدير كيف زيد؟ هو: أ صحيحٌ أم سقيم؟،وتقدير كيف تصنع؟ أ بطيئًا تصنعُ أم سريعًا؟ ودخول حروف الجر (من، إلى) وغيرهما على خبر المبتدأ أو الحال هو من قبيح الكلام، وهذه المناظرة هي مشابهة لما أورده ابن الوراق (ت٣٨١هـ) إذ يقول:" فَإِن قَالَ قَائِل: فَلم صَارَت (مَتى وَأَيْنَ) تدخل عَلَيْهِمَا حُرُوف الْجَرّ وَلَا تدخل على (كَيفَ)، وَقد تشاركت فِيمَا ذكرْتُمْ؟ فَالْجَوَاب فِي ذَلِك: أَنّ (كَيفَ) هِيَ الِاسْم الَّذِي بعْدهَا، وَذَلِكَ أَنّ قَول الْقَائِل: كَيفَ زيد؟ مَعْنَاهُ: أصحيح زيد؟ مَعْنَاهُ: أصحيح زيد أم سقيم؟ وَالصَّحِيح والسقيم هُوَ زيد، فَلَمَّا كَانَ دُخُول حرف الْجَرّ على مَا نابت عَنهُ (كَيفَ) لَا يجوز، فَكَذَلِك لَا يجوز دُخُول حرف الْجَرّ على (كَيفَ) أَلا ترى أَنَّك لَا تَقول: أَمن صَحِيح زيد، وَكَذَلِكَ لَا تَقول: من كَيفَ زيد."[1]

وهذا ما درسه ابن الخباز في مناظرته وهي المناظرة نفسها التي علّلها أيضًا ابن الوراق، إذ تابع ابن الخباز ابن الوراق في رأيه على أنّ (كيف) تكون جزءًا من الاسم الذي يأتي بعدها، أو تنوب عن الاسم بعدها كما يذكر ابن الوراق.

(١) علل النحو : ٢٢٤.

ويذكر أبو البقاء العكبري(ت٦١٦هـ) أنّ دخول حرف الجر على كيف شاذ الاستعمال والقياس، وهذا أيضًا رأي ابن هشام إذ يجد أن دخول حرف الجر على (كيف) شاذ.(١)

يتضح مما سبق أنّ دخول حرف الجر على (أين) يختلف في حال دخولها على (كيف) على رغم من أن كليهما اسمُ استفهام إلا أن دلالتهما مُختلفة فإينْ تدل على المكان، و غير عائدة على الاسم بعدها، وهذا عكس دلالة كيف الاستفهامية إمّا اخبارًا عن الاسم بعدها، أو حال عنه.

(١) ينظر : اللباب في علل الإعراب : ٨٢١٢، وأيضًا : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٢٧٣.

الفصل الثاني

المناظرة النحوية المتخيلة

في الأفعال

المبحث الأوّل: المناظرة المتخيلة في الأفعال التامة

أوّلاً: الفعل تعريفه عند النحاة

أصل الفعل في اللغة هو:" كِنَايَةٌ عَنْ كُلِّ عَمَلٍ متعدٍّ أَو غَيْرِ متعدٍّ"(١)، وَفِي اللُّغَة" نفس الحدث الَّذِي يحدثه الْفَاعِل من قيام أَو قعُود أَو نَحْوهمَا"(٢)

وفي الاصطلاح مثّل الفعل عند سيبويه " أمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لما مضى، ولما يكون، ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذَهَبَ، وأما بناء ما لم يقع فإنّه قولك آمِراً: اذهَب، ومخبراً: ويَذهَبُ،..."(٣)،ودلالته عند ابن هشام:" مَا دلّ على معنى فِي نَفسه مقترن بِأحد الْأَزْمِنَة الثَّلَاثَة"(٤)، وهذا يبين أن الفعل يدل على الزمن، و الزمن مرتبط بحدث، والأزمنة الثلاث متمثلة: بالماضي، والحال، والمستقبل، إذ إن الفعل يمثل حدثًا و زمنًا يقوم به أو يتصف أثره على الفاعل، ويؤثر به تأثيرًا مباشرًا، فيمثلان المؤثر والأثر في الجملة الفعلية، فللأفعال "أصول مباني أكثر الكلام، وبذلك سمتها العلماء الأبنية، وبعلمها يستدل على أكثر علم القرآن والسنة، وهي حركات مقتضيات"(٥) وهذا الحد يقصد به أن الأسماء غير الجامدة، والأصول أكثرها مشتقة من الأفعال.

و تتغير أحوال الأفعال بين معربة ومبنية، والمعرب منها هو الفعل المضارع الذي أعرب لمضارعته الأسماء، لأن البناء أصل في الأفعال بحسب قول جمهور

(١) المحكم والمحيط الأعظم: ١٦٣\٢، و لسان العرب لابن منظور: فصل الفاء ١١ \٥٢٨.

(٢) شرح شذور الذهب لابن هشام: ١٨.

(٣) الكتاب: ١٢\١.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب لابن هشام: ١٨.

(٥) كتاب الأفعال، لأبن القَطَّاع الصقلي (ت٥١٥هـ):١.

النحويين ، والفعل المبنيُّ هو الفعل الماضي، و فعل الأمر، و الفعل المضارع إذا اتصلت به نون التوكيد المباشرة، يبنى على الفتح، أو نون النسوة فيبنى على السكون.(١)

وهناك أيضًا أفعال متعدية وأفعال لازمة، ونقصد بالفعل اللازم ما يكتفي بفاعله ولا يحتاج إلى مخصوص كقولنا: قام، جلس، والفعل المتعدي هو الفعل الذي لا يكتفي بفاعله، بل يحتاج إلى مخصوص يبيّنه كقولنا: ضربتُ زيدًا.(٢)

ثانياً: علامات الفعل

من علامات الفعل تاء الفاعل المتصلة بالفعل، وتكون على نوعين للمتكلم ، نحو: قمتُ، وللمخاطب نحو: تباركتَ، وتاء التأنيث الساكنة: قامتْ، كذلك ياء المخاطبة نحو: قُوْمي، و من علامات الفعل نون التوكيد المشددة والخفيفة كقوله تعالى:﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾(٣)، و رُدَّ بإلحاق التائين لـ(ليس، وعسى) على من زعم من البصريين والكوفيين بأنهما حرفان وليس فعلين ، ولحاق علامة الفعل لهما دليل على أنهما من الأفعال وليس من الحروف.(٤)

وفعل الأمر يُعرف باللفظ الدال على الأمر و قبول النون نحو: افعَلَنَّ، فيفهم الأمران منه.(٥)

---

(١) ينظر: النحو الوافي: ٢٧٧\١٤.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب: ٢٦٧\١١.

(٣) يوسف: ٣٢.

(٤) ينظر: أوضح المسالك: ٤٧\١١، ٤٨، ٤٩، و تمهيد القواعد: ١٦٧\١١، و شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٣٥\١١، ٣٦.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢٩٢/١.

يتضح أن علامات الأفعال تسهم في بعض الحالات بتحديد دلالة الفعل الزمنية، فالفعل الماضي يأخذ التاء المتحركة، وتاء التأنيث الساكنة، والفعل المضارع يقبل السين وسوف، والأمر الذي يكون بصيغة طلب يقبل نون التوكيد الثقيلة والخفيفة.

أوّلاً: (قد) علامة من علامات الفعل اللفظية :

بدأ ابن الخباز بعلامات الفعل اللفظية، التي منها (قد)، ذاكرًا أنها تدخل على الماضي والمضارع ، وفائدة دخولها على الماضي هو تقريبهُ من الحال، كقولك:(قَدْ فَعَلَ) ثم بعد ذلك يطرح مناظرته ويقول:" فإن قلت: ما تصنع بقوله تعالى:﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ﴾[1] وبقوله:﴿ وَلَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ ﴾[2]؟"[3]

يجيب عنها بقولهِ:" قلتُ: الجواب عنه من وجهين: أحدهما: أن ما تقضَّى وثبتَ في علم الله تعالى واحد، فكأنَّ الإرسال والخلق، وإن تقضَّيا في حكم الموجود القريب، والثاني: أن الغرض بها في الكلام تمكين مضمونه في نفس المخاطب، والمعنى: أن هذين الأمرين وإن كانا قديمينِ فاجعلهما أيها المخاطب في نفسك كالحديثي العهد."[4]

إن(قد) من علامات الفعل اللفظية بحسب قول ابن الخباز، وهذه العلامة تكون مشتركة بين الفعل الماضي والمضارع ؛ لأنَّ هناك علامات للأفعال تختص بفعل دون آخر، ومن هذه العلامات (السين، وسوف، وتاء التأنيث الساكنة)، فالسين

(١) الأعراف: ٥٩.
(٢) ق: ٣٨.
(٣) النهاية في شرح الكفاية: ١١٥\١.
(٤) المصدر نفسه: ١١٥\١.

وسوف تدخل على الفعل المضارع، وتاء التأنيث الساكنة تدخل على الفعل الماضي، و أما (قد) فهي مشتركة بينهما في الاستعمال؛ غير أن دلالة (قد) تختلف بينهما، فهي في الفعل الماضٍ تدل على التحقيق كقولنا:(قَدْ يَجُودُ الكَرِيمُ)، والتوقع نحو:(قَدْ قامَتْ الصلاة)، وتقريب الحال كقولك:(قَدْ قامَ زيد).[1]

فالمعاني المذكورة التي تدل عليها(قد) عندما يكون ما بعدها فعلاً ماضيًا لم يذكر منها ابن الخباز في حديثه عن (قد) غير معنى تقريب الفعل الماضي من الحال، وأكمل ابن الخباز باقي معانِ (قد) في مناظرته المتمثلة بالتَّوقع والتحقيق وتقريب الحال، هذا فيما يخص دخول (قد) على الفعل الماضي.

أما فيما يخص قولهَ تعالى:﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ﴾ فاتفق المفسرون أن اللام المتصلة بقد هي لام القسم التي تأتي مع (قد)،والآية السابقة هي جواب لقسم محذوف، و(قد) هنا حرف تحقيق ومظنة لمعنى التوقّع بأن نبي الله نوح قد أرسل لقوم كافرين ومكذبين، واللام وقد في الآية الكريمة هي جواب لقسم متحقق الوقوع، وأكد الله تعالى ذلك بهما لتشبيه حال الأمم السابقة بحال العرب المكذبين والمشركين في زمن الرسول محمد عليه أفضل الصلاة والسلام ، وقد ذكر ابن الخباز في الوجه الثاني من جوابه أن الغرض منها في الكلام هو تمكين مضمون الآية في نفس المُخَاطب، غير أن ابن الخباز في الوجهين اعتمد على دلالة (قد) في تقريب الحال أيضًا وهذا ما ذكره المفسرون.[2]

(١) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل، ابن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ): ٢٣٥\٢، والكناش في فني النحو والصرف، صاحب حماة(ت٧٣٢هـ): ١١٥\٢، وحاشية الآجرومية، عبدالرحمن بن محمد بن قاسم(ت١٣٩٢هـ): ٢٠،٢١.

(٢) ينظر: الكشاف: ١١٢\٢، وانوار التنزيل وأسرار التأويل: ١٧\٣، والتحرير والتنوير: ١٨٧\١٨.

يُتابع ابن الخباز المسألة ليقدم تسويغاً لسبب دخول (قد) على الفعل المضارع وفائدة دخولها هو تقليل وقوعه، ويمثل لذلك بـ: إن الكذوبَ قدْ يصدقُ، وإن الجوادَ قدْ يعثرُ، لأنَّ الكاذب يكثر كذبه وبهذا يقل صدقهُ، وكذلك الجواد تقل عثراتهُ، فجاءت(قد) للتقليل مع الفعل المضارع، و من القضايا المهمة التي وقف عندها ابن الخباز هو بحث معنى (قد) الذي يفيد التكثير إذ يقول:" **فإن قلت:** فما تصنع بقوله تعالى:﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ﴾[1]، وعِلْمُ الله لا تقليل فيه؟"[2]

يتضح بأن (قد) في الآية الكريمة خرجتْ للتكثير ؛ لأنَّ المعنى يكون أشد ترهيبًا وتخويفًا للمتخلفين من المسلمين[3]، وذكر ابن الحاجب النحوي(ت٦٤٦هـ) والكثير من النحويين أن (قد) تفيد التحقيق والتكثير والتقليل مع الفعل المضارع.[4]

ويتبين مما سبق آنفاً أن الحرف(قد) يجوز أن يدل على أكثر من معنى منها التقليل والتحقيق، ولا خلاف في ذلك، وإن كان المعنيان متضادين، فسياق الجملة التي تأتي معها (قد) هل التي تحدد دلالتها، وتحقق إفادتها من المعنى.

ثانياً: مشابهة الفعل المضارع الاسم :

(١) الأحزاب: ١٨.

(٢) النهاية في شرح الكفاية: ١١٦\١.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١١٦\١.

(٤) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل: ٢٣٦\٢.

الفعل المضارع هو الذي يكون "أوله الحروف الزوائد(أنيتُ)التي تسمى حروف المضارعة، وهذا الفعل إنما أُعرب لمضارعته الأسماء وشبهه بها"(١)، و أما معاني حروف المضارعة فالهمزة تكون للمُتكلم نحو: أقوم والنّون للمتكلّم إذا كان معه غيره، نحو: نقوم، والتّاء للمخاطب: الذّكر والأنثى، نحو: تقوم وتقومين، وللمؤنّثة الغائبة، نحو: تقوم هي، والياء للمذكّر الغائب، نحو: يقوم هو، وللمؤنّثات الغائبات، نحو: هنّ يضربن.(٢)

يناقش المؤلف مسألة خاصة بمضارعة الفعل المضارع للاسم:" **فإنْ قيل**: بأي شيء ضارع هذا الفعل الأسماء؟ **قلنا**: ضارعها من ثلاثة أوجه: الأوّل: شياعه بين زماني الحال والمستقبل...،والثاني: أن يختص بأحد الزمانين...،والثالث: أنه موازن لأسماء الفاعلين..."(٣)

يُرجع ابن الخباز مشابهة الفعل المضارع للاسم إلى ثلاثة أوجه أوّلها أن الفعل المضارع يصلح أن يدل على الزمن الحاضر والمستقبل في آنٍ واحد، فإذا قلنا: يفعلُ زيدٌ، فهنا يدل على الزمن الحاضر أو المستقبل، فيضارع الاسم من هذه الناحية إذ إن الأسماء النكرة في أصل وصفه ما لا يَدل على أحد بعينه من ذلك: رجلٍ، وفرسٍ، وقد ذكر كذلك أبو علي الفارسي أن هذا اللفظ من الفعل المضارع يشمل الحاضر والمستقبل.(٤)

---

(١) الأصول في النحو: ١٤٦\٢.

(٢) ينظر: البديع في علم العربية: ٣٠\١.

(٣) النهاية في شرح الكفاية: ٢٣٠،٢٣١\١.

(٤) ينظر: الإيضاح لأبي علي الفارسي: ٧٥، والنهاية في شرح الكفاية: ٢٣١\١.

والوجه الثاني أن يختص بأحد الزمانين، وذلك عن طريق قرينة لفظية تخصص الفعل لأحد الزمانين، كتخلصه للحال، فنقول: يفعلُ الآنَ، وتخلصه للمستقبل، فنقول: يفعلُ غدًا، ويربط ابن الخباز هذا بالاسم عن طريق تخصص النكرة باللام نحو: الرجل، والفرس، فبعد أن كانا شائعين تخصصا باللام، فكما أن للاسم قرينة تخصصه بعد أن كان مُطلقًا كذلك الفعل المضارع لديه قرينة لفظية تخلصه لأحد الزمنين الذي كان يدل عليهما بالمطلق إذا لمْ يُخصص، وهذا مقصد المؤلف، وكذلك هنالك: السين وسوف، اللذان يدخلان أيضًا على الفعل المضارع ويخصصان زمانه للمستقبل، ولكن ابن الخباز لم يذكرهما مع الوجه الثاني، فكما دخل الألف واللام الاسم دخلت السين وسوف الفعل المضارع.(١)

والوجه الثالث الأخير يذكر فيه ابن الخباز أن الفعل المضارع مساوٍ لأسماء الفاعلين، والمفعولين في الحركات والسكنات، ف(يُكْرِمُ مثل مُكْرِم) و (يَكْتسبُ مثل مُكْتسَب)، فهذه مساواة بينهما في الحركات والسكنات.

ويجد أبو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ) أنّ الفعل المضارع يسري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه، نحو: (يضرب) على وزن (ضارب) في حركاته وسكونه؛ ولهذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل، و ذكر أن الفعل المضارع يكون صفة كما يكون الاسم كقولنا: مررتُ برجلٍ يضربُ، كما نقول: مررتُ برجلٍ ضارب، فيضرب تقوم مقام ضارب كصفة لرجل في الجملة الأولى.(٢)

(١) ينظر: الأصول في النحو: ١/٢٩٩، وعلل النحو:٢١٧،١٤٣، والنهاية في شرح الكفاية: ١/٢٣١.

(٢) ينظر: أسرار العربية: ٤٩.

فبهذه الأوجه السابقة يتبين أن الفعل المضارع هو أشبه الأفعال إلى الاسم لما أُعطي من خصائص الأسماء من جهة الإعراب ؛ لأن الإعراب هو أصل في الأسماء، وفرع في الأفعال، والأصلُ في الأفعال هو البناء، ولمّا تبين أن الفعل المضارع يشابه الاسم في أربعة أوجه فقد أخذ بعض خصائص الاسم الإعرابية كالرفع والنصب بحروف النصب: لن،و أنْ،و إذن،و كي، ولكنه لمْ يأخذْ الجر، لأنهُ من خصائص الاسم فقط، فأبدل الجر بالجزم وحروف الجزم خمسة هي: لَمْ، لمَّا، لا الناهية، إنْ، لام الجحود، والجزم يختصان بالأفعال[1]، فلما وقع الفعل المضارع موقع الاسم كان من حقه بعض خصائص الأسماء.

ثالثاً: علامات التأنيث والتثنية والجمع للفعل(بين الوجوب والجواز) :

يقول ابن الخباز:" فإنّ قيل: فَلِمَ أَوْجبتَ إلحاق العلامة في الفعل المؤنث الحقيقي، ولَمْ توجِبْهُ في فعل المثنى والمجموع؟"[2]

تكلم ابن الخباز عن علامة تأنيث الفعل وإلحاق تاء التأنيث به، وأوجب إلحاق تاء التأنيث للفعل إذا كان الفاعل مؤنثًا حقيقيًّا، ويقصد بالمؤنث الحقيقي أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا حقيقيَّ التأنيث نحو: هند، زينب، فاطمة...، فهذه أعلام لمؤنث حقيقي.

المؤنث على نوعين حقيقي التأنيث وغير حقيقي، والنوع الأول أقوى من الثاني إذ إنّ الحقيقي هو مؤنث لفظًا ومعنى، يدل على التأنيث وهو أيضًا مؤنث، وغير

(١) ينظر: المقتصد: ١٦٨\١.

(٢) النهاية في شرح الكفاية: ٨٦٧\٣.

الحقيقي هو مؤنث لفظًا لا دلالة، إذ قد يُراد به التأنيث مجازًا لذلك يحتاج فعله إلى علامة التأنيث لكي يدلَ على أن فاعله مؤنث.(١)

إنَّ من الواجب للفعل الماضي أن تلحقهُ تاء التأنيث الساكنة للدلالة على أن الفاعل بعدها مؤنث ؛ لأنَّ الفعل و الفاعل كالشيء الواحد، لذلك وجبَ تأنيث الفعل مع الفاعل الذي يكون حقيقي التأنيث نحو: قامَتْ هندُ، وأما المؤنث غير الحقيقي أي مجازي التأنيث نحو: الشمس، الدار...، فيجوز معه إبقاء تاء التأنيث الساكنة وتركها نحو: طلعَتِ الشمسُ، و طلعَ الشمسُ ؛ لأن الشمس هنا تأنيثها مجازي وليس حقيقيًّا كالذكر والأنثى، وفيما يخص المثنى والجمع الظاهرين ، وليس دائمًا تلحق علامة التأنيث الفعل ، فيُشير شارح الكفاية إلى وجوب ترك الفعل مجردًا من علامتهما الدالة عليهما، وهي الألف للاثنين، والواو للجمع، والنون لجمع الإناث(٢)، واستشهد لهذا بقوله تعالى:﴿ وَجَآءَ ٱلۡمُعَذِّرُونَ مِنَ ٱلۡأَعۡرَابِ لِيُؤۡذَنَ لَهُمۡ وَقَعَدَ ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥۚ سَيُصِيبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡهُمۡ عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾(٣)، إذ جاء الفعل الماضي (جاء) مجردًا من علامة الجمع مع أن الفاعل(المعذّرون) جمع مذكر سالم، كذلك الحال مع (قعد الذين).

وبعد ذكره ما سبق يورد مناظرته حول الواجب في تأنيث الفعل مع الفاعل المؤنث الحقيقي، والجواز في ذكر علامة الاثنين والجمع في الفعل الذي يدل فاعله أيضًا على الاثنين والجمع، وإجابته عن هذا أربعة أوجه(٤):

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٥٧\١٣، ٣٥٨.

(٢) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ٨٦٥\١٣.

(٣) التوبة: ٩٠ .

(٤) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ٨٦٨,٨٦٧\١٣.

الأول: في حال لفظنا بصيغة التثنية والجمع، عُرف أن المراد المثنى والمجموع، ليس الواحد المفرد؛ لأنَّ في لغة العَرَب نَدُرَ تسميتها الواحد بصيغة التثنية والجمع، وليس كذلك تسميتها المذكر بالمؤنث ؛ فإنها غلُبت في لغة العرب تداول المذكر بالمؤنث، من ذلك قول الشاعر في جارية اسمها(جعفر) من الرجز[1]:

يا جَعفَرٌ يا جَعْفَرٌ يا جَعفَرُ ... إنْ أَكُ دَحْداحًا فَأَنْتِ أَقْصَرُ

فـ(جعفرُ) اسم مؤنث في هذا البيت، لذلك إلحاق علامة التأنيث مع الفعل الذي فاعله مؤنث حقيقي واجب.

الثاني: المؤنث جنس قائم بنفسه يناقض المذكر، والتثنية والجمع في الحقيقية متشابهان، فلم يكن بينهما فرق كما بين المذكر والمؤنث.

الثالث: التثنية والجمع لا يلزمان لزوم التأنيث الحقيقي ؛ لأنه يمكن الاستغناء عن صيغة التثنية والجمع والرجوع إلى الواحد، ولو قُمنا بتصيير المذكر مُؤنَثًا، لم نستطع ذلك.

الرابع: التّاء التي هي تأتي علامة لتأنيث الفاعل حَرْفٌ، فيُعرف أن ما بعدها فاعِل لا غير، فهي تختلف عن الألف والواو اللاحقتين دليلين على تثنية الفاعل وجمعه ؛ فإنهما يكونان ضميرين، كقولك: (أَخَوَاكَ قَامَا)، و (إِخْوَتُكَ قَامُوا)، وكذلك النون في نحو:(جَوَارِيكَ قُمْنَ)، فلو ألحقت لالتبست بالضمائر.

وقد فصل القول في هذا الدكتور فاضل السامرائي وفرّق بين الحروف التي تلحق الاسماء الألف والواو في حالة الرفع، والياء في حالة النصب والجر، فهذه

(١) الكامل في اللغة و الأدب، أبو العباس المبرّد (ت٢٨٥هـ): ٨١١١ روي بـ(إنَّ أك رَبْعَةً) ، وشرح المفصل لابن يعيش: ٣٥٩١٣.

الحروف تكون علامة إعرابية في الأسماء فعلامة رفع المثنى الألف، وعلامة رفع الجمع الواو، وتتغير هذه العلامات في النصب والجر إلى الياء في كليهما، بينما هذه العلامات في الأفعال لا تتغير مع النصب والجزم ؛ لأنها مع الأفعال هي ضمائر لها محل من الإعراب، وهذا يختلف عمّا هي عليه مع الأسماء.(١)

يبين ابن الخباز هنا أسباب الامتناع في المناظرة قيد التحليل، فيوضح في الوجه الأوّل أن التثنية والجمع هناك ما يدل عليهما في الفاعل، ولا يلتبس على المُخاطَب فهمهما ؛ لأن العرب لا تسمي الاثنين والجمع بتسمية الواحد، وهذا عكس دلالة المذكر والمؤنث ؛ لأنَّ تسمية المؤنث بالمذكر والعكس كثير في كلام العرب، ومما ذكر ابن الخباز بيت من الرجز أنشده إعرابي عندما أعابته مغنية لقصر قامتِه يقول(٢):

يا جعفرٌ يا جعفرٌ يا جعفر إن أكُ ربعةً فأنت أقصر

ومقنعٌ من الحريرِ أصفرُ وتحت ذاك سوأةٌ لو تذكرُ

فسميتْ المرأة بـ(جعفر) وهو اسم لرجل، وكذلك يطلق بعض الألقاب المؤنثة على الرجال كقولنا (العلامة) التي تستعمل للمبالغة ، فلما كان العرب يسمون المؤنث بالمذكر والعكس في بعض الأحيان وجب إلحاق التاء للدلالة على تأنيث الفاعل.(٣)

ويذكر في الوجه الثاني أن المؤنث جنس قائم بنفسه ويختلف عن المذكر، وهذا لا ينطبق على المثنى والجمع ؛ لأنهما كالواحد المجتمع، فليس هناك فرق

(١) ينظر: تحقيقات نحوية: ٣٣،٣٤،٣٥.

(٢) الكامل في اللغة والأدب، المبرّد (ت٢٨٥هـ): ٨١١١.

(٣) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ٨٦٢١٣،٨٦٣.

بينهما كالفرق بين المؤنث والمذكر، فلهذا وجب وضع تاء التأنيث الساكنة مع الفاعل.(١)

الوجه الثالث إمكان تجريد الاسم من علامة التثنية والجمع وعودة الاسم إلى ما كان عليه، وهذا ما لا يصح مع الاسم المؤنث أو المذكر، إذ لا يمكن تجريد الاسم من تأنيثه اذا كان مؤنثًا حقيقيًا، أو تحويل المذكر إلى مؤنث، هذا مما لا نستطيع فعله.(٢)

وأما الوجه الرابع الأخير فهو أن تاء التأنيث الساكنة حرفٌ، لكي نعلم أن ما بعد هذا الفعل هو فاعل مؤنث لا غير، وليس لها محل من الإعراب، أما الألف والواو والنون اللاحقات في التثنية والجمع فإنَّهما ضميران في محل رفع فاعل(٣)، نحو: أخواك قامَا، و إخْوانك قامُوا، جواريك قُمْنَ، ولو ألحقت التاء معهم لالتبست بالضمائر.(٤)

و يبدو مما سبق ذكره أن دلالة تاء التأنيث الساكنة هي للدلالة على تأنيث الفاعل ليس الفعل ؛ لأن الفعل لا يؤنث، وإن وجدنا تاء التأنيث الساكنة متصلة بالفعل، فهذا دليل أن الاسم اللاحق للفعل مؤنث (٥)، ويُلزم إلحاق علامة التأنيث لقطع التوهُّم.(٦)

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٨٦٧\٣.
(٢) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ٨٦٨\٣.
(٣) ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام (ت٧٦١هـ): ١٨٢.
(٤) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ٨٦٨\٣.
(٥) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٩\١.
(٦) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٦٠\٣.

ومن المواضع الواجب بها إلحاق تاء التأنيث الساكنة هي أن يكون الفاعل المؤنث ضميرًا متصلًا ولا فرق في ذلك بين الحقيقي والمجازي نحو: الشمسُ طلعَتْ، فالفاعل هنا تقديرهُ (هي)، وأيضًا يجب أن يكون الفاعل اسمًا ظاهرًا حقيقي التأنيث كما ذكر آنفًا في: قامَتْ هندُ.(١)

فيتضح أن السبب في وجوب التأنيث مع الفعل هو لدفع التوهُّم عن الفاعل التالي للفعل ؛ لأن الفعل والفاعل هما كالشيء الواحد، ولأن العرب قد تسمي في أحيانٍ كثيرة الإناث تسمية الذكور، والذكور تسمية الإناث، لذَلك وجب تنبيه المُخاطَب بتأنيث الفعل للدلالة على تأنيث الفاعل.

فيما يخص عدم إلحاق الفعل بعلامة التثنية والجمع لأن الفاعل بعد الفعل حامل لهذه العلامة، وكذلك هما متماثلان مؤتلفان ليس بينهما فرقٌ، كالفرق بين المؤنث والمذكر، لهذا لم يجب على الفعل حمل علامة التثنية والجمع.

(١) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٣١٤١١.

المبحث الثاني: الأفعال الناقصة

الأفعال الناقصة هي:" ما وضع لتقرير الفاعل على صفة"[١]، ويعني تبين الفاعل والتأكد منه، وتختلف عن الفعل التام مثل: قام، ضرب، فهذه الأفعال تامة، ودليل أنهن أفعال هو "حسن علامات الأفعال فيها تقول: قَدْ كَانَ وَسَيَكُونُ، وَسَوفَ يَكُونُ وَلَمْ يَكُنْ وَتُصَرِّفُ مِنْهَا المضارع والأمر واسم الفاعل كقولك: أَصْبَحَ يُصْبحُ وَأَصْبحْ، وَمُصْبح "[٢]

(١) الكافية في علم النحو: ٤٧، و التعريفات: ٣٢.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١١\٧٥،٧٦.

ويمكن اشتقاق اسم الفاعل والمفعول من الفعل التام، فقام تتكون منها صور عِدّة: قام، يقوم،أقوم، وكذلك: ضرب، يضرب، أضرب، واسم الفاعل منهما: قائم، ضارب.(١)

أما الأفعال الناقصة، فإنْ كان من بعضها تشتق بعض الصور، إلا أنها لا تتم إلا بمنصوبها، إذ إن هذه الأفعال لا تستغني عن الخبر يقول سيبويه عنها:" كان ويكون، وصار، وما دام، وليسَ وما كان نحوهنَّ من الِفعل مما لا يَستغني عن الخبر. تقول: كان عبدُ الله أخاك، فإنَّما أردْتَ أن تُخْبِرَ عن الأُخوّة، وأدخلتَ كانَ لتَجعلَ ذلك فيما مضى".(٢)

ولا تكتفي بمرفوعها إلا في بعض الحالات إذ تكون فيها تامة فتكتفي بالمرفوع، ولا تحتاج إلى منصوب نحو قوله تعالى:﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾(٣)، وما سواه ناقص وهو الذي لا يكتفي بالمرفوع(٤)، وهذا عكس الأفعال الحقيقية التي تكتفي بمرفوعها في حال كانت لازمة.(٥)

والأفعال الناقصة هي:" كان وصار وأصبح وأمسى وأضحى وظل وبات وما زال وما برح وما انفك وما فتئ وما دام وليس، يدخلن دخول أفعال القلوب على المبتدأ والخبر، إلا أنهن يرفعن المبتدأ وينصبن الخبر، ويسمى المرفوع اسمًا، والمنصوب خبرًا"(٦)

---

(١) ينظر: المصدر نفسه : ١١\٧٥،٧٦.

(٢) الكتاب: ١١\٤٥.

(٣) البقرة: ٢٨٠.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد و المسالك بشرح ألفية ابن مالك: ١١\٤٩٨.

(٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ١٤\٣٣٥.

(٦) المفصل في صنعة الإعراب: ٣٤٩.

ويرى بعضهم أن هذه الأفعال سُميتْ ناقصة ؛ لأنَّها تدل على الزمن فقط، ولا تدل على الحدث مثل دلالة الفعل الحقيقي ؛ لأنَّ دلالة الحدث هي أصل من أصول الفعل الحقيقي، فعندما ذهبت هذه الدلالة مع هذه الأفعال سميتْ بالأفعال الناقصة لنقص دلالة الحدث فيها، لأنَّ هذه الدلالة ناقصة وتكتمل مع أخذ الاسم والخبر، فتضم هذه الأفعال جزءًا من الحدث وليس الحدث بتمامه كم يحدث مع الفعل التام، وبقاء دلالة الزمن فقط.(١)

أوّلاً: اقتضاء الانقطاع في خبر كان :

يجد النحويون وتبعهم ابن الخباز أن اقسام (كان) ثلاثة :

الأوّل منها الناقصة، والثاني التامة، و القسم الثالث الزائدة، والمسألة التي يناظر فيها ابن الخباز هنا في هذا الموضع هي الناقصة، مبتدئًا ببيان فائدتها في الجملة، وهي المضي بمضمون الجملة وانقطاع الخبر، فيبدأ بإيراد عدّة مسائل في ضوء تفسيره لدلالة كان الناقصة إذ يقول: "الأوّل: الناقصة، وفائدتها، مُضى مضمون الجملة، **فإذا قلت:** كان زيدٌ قائمًا، دلت على أن قيام زيد فيما مضى من الزمان، **فإن قلت:** فهل يقتضى هذا الا يكون: قائمًا في حال الإخبار ؟ **قلت قد قيل:** إنه يقتضى انقطاع القيام، ليكون في تخصيص الماضي فائدة، **وقد قيل:** إنه لا يقتضى الانقطاع،

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٣٦\٤، و ينظر: الخلاف النحوي في المقتصد (رسالة ماجستير): ٤٨.

واحتج صاحب هذا القول بقوله تعالى: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[1]، وبآيات كثيرة جاءت في القرآن، وقال: إن الله تعالى مستمر الغفران والرحمة؟"[2]

يفسر ابن الخباز (كان) الناقصة في قولنا: كان زيدٌ قائمًا، بانقطاع الخبر الذي يقصد به القيام، ويخصص القيام في الماضي فقط وانقطاعه عن الحاضر.

من هنا يبدأ بالتساؤل حول قوله تعالى:﴿ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾، وغيرها من الآيات التي جاءت في الذكر الكريم، ودلالتها تكون الاستمرار بالمغفرة والرحمة للعباد، وهنا كيف تكون (كان) الناقصة لانقطاع الخبر، واستمرار الخبر في الآية آنفة الذكر؟

ويجيب عن ذلك بقوله:" والجواب: إنّا نقول بالانقطاع، ولا يكون الانقطاع واقعًا على الغفران والرّحمة، بل يكون واقعًا على المغفور له والمرحوم، فإن المغفور له فيما مضى يجوز أن يكون غير موجود الآن، ألا ترى أنا إذا قلنا: وكان زيدٌ سامعًا حديثك أمسْ، وهو في حال إخبارنا سامعٌ لحديثك، فالسمع الماضي منقطع، وكذلك إذا صرفتها، فقلت: يكون زيد قائما، دلت على اقتران مضمونِ الجُمْلَة بما يأتي من الزمان"[3]

(١) النساء: ٩٦، ١٠٠.

(٢)النهاية في شرح الكفاية: ١٠١٩\٣.

(٣)النهاية في شرح الكفاية: ١٠١٩\٣.

يذكر الزمخشري أن (كان) في هذه آية وما يماثلها[١] يُراد بها "وجود الشيء في زمان ماض على سبيل الإبهام، وليس فيه دليل على عدم سابق ولا على انقطاع طارئ"[٢]

ويقول الشيخ الطوسي(ت٥٤٦هـ) عن مضمون هذه الآية وما شابهها عن مضي المغفرة " لأن مغفرته المستأنفة كالماضية في تحقيق الوقوع"[٣]، فهذه المغفرة والرحمة متحققة ونازلة، كما هو تحقق حدوث الأخبار الماضية.

أمّا ابن الأثير فيجد أنْ (كان) هي لما ينقضي من الزمان وينقطع، اما قوله تعالى:﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ فيدل على أن الله عز وجل كان كذلك ولا يزال، وصفات الباري عز وجل لا تنفصل عنه زمن المطلق كما يعبر المحدثون.[٤]

ورأي ابن الخباز حول تفسير (كان) في الآية السابقة بأن يكون الانقطاع مخصوصًا بمن غفر الله تعالى له و رحمه، وهذا الشخص غير موجود في وقتنا الحاضر، أما المغفرة والرحمة اللتان تخصان الله عز وجل فكلتاهما مستمرة وباقية إلى الأزل ولا تنفصل عن الباري عزَّ شأنه، و يبدو هذا أقرب تفسير للآية الكريمة ؛ لأنَّها ذُكرتْ أكثر من مرةٍ في القرآن الكريم، وبصور عِدّة ؛ لأنَّ دلالة (كان) الناقصة هي لما مضى وانقضى من الزمان وباتفاق علماء اللغة،

(١) إذ تكررت هذه الآية أكثر من مرة منها في النساء: ١٥٢،١٢٩،١١٠،١٠٦، والفرقان: ٦،٧، والأحزاب:٥٩،٥٠،٢٤،٥، والفتح: ١٤.

(٢) الكشاف: ١١\٤٠٠.

(٣) تفسير مجمع البيان، للطوسي(ت٥٤٦هـ):١٢\٣٢٤.

(٤) ينظر: البديع في علم العربية: ١١\٤٦٤.

وجواب ابن الخباز يتناسب مع الآية الكريمة، ولا يفسد دلالتها ومعناها، بل يوضحه بطريقة لا تفسد أيضًا دلالة (كان) بانقطاع ومضي زمن الخبر للزمن الماضي.

ثانياً: زيادة (تكون) في حال المضارع :

يبحث ابن الخباز قضية زيادة (كان) في الكلام بغية توضيح ما يحيط بهذه المسألة من تفصيلات تحتاج لتوضيح وبيان، فيعقد مناظرة يحلُّ فيها ما يراه مُشكلًا، بعد فراغه من كان الناقصة والتامة، والفرق بينهما اختصرهُ في ستة أوجه مفادُها أن التامة تستغنِي بالمرفوع، وتدلُّ التامة على الحدث، وكذلك تعمل في الظرفين والمفعول له، ويجوز أنْ نقول في الناقصة: كان زيدٌ أخاكَ، ولا يجوز هذا في التامة، ويجوز بناء التامة لما لم يسمَّ فاعله، وأخيرًا أن التامة لا يضمر فيها ضمير الشأن ؛ لأنها لا تدخل على المبتدأ والخبر.(١)

ثم بعد ذلك يَذكر القسم الثالث من أقسام (كان) وهي الزائدة، ويستشهد لها بقول من الشعر أُنشد في كتاب ابن جنِّي من الوافر(٢):

سُراةُ بَنِى أَبِى بكرِ تسامَى على كَانَ المسوَّمةِ العِرابِ

(١) ينظر: النهاية في شرح الكفاية:١٠٢١\٣.

(٢) البيت ذكر في عدة مصادر مجهول القائل، ذكر في علل النحو: ٢٤٩، اللمع في العربية لابن جني: ٣٩، المفصل في صنعة الإعراب: ٣٥١، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٢٢١\٤.

هنا (كان) ملغاة وتقدير الكلم: على المسوَّمةِ العرابِ، ولإلغاء كان شرطان: أن تكون ماضية، وأن تكون متوسطة، أو متأخرة.(١)

من هنا يبدأ مناظرته حول زيادة (كان) في حال المضارع من عدمها، يقول ابن الخباز:" **وإذا قلت:** زيدُ يكونُ قائمًا، أو: زيدُ قائمًا يكونُ، لم تجزْ زيادتها للاستقبال وحده، **فإن قلت:** فما تصنعُ بقول فاطمة بنت أسد تُرقصُ ابنها عقيلًا من الرجز(٢):

إن عقيلا كاسْمِهِ عقيلُ أنت تكون السيد النبيلُ

فإن التقدير: أنتَ سيِّدٌ نبيلُ، و(تكون) مُلغاة؟"(٣)

ويُفَند ابن الخباز القول القائل بأنْ (تكون) في البيت الشعري ملغاة ؛ لأنّ (تكون) في هذا البيت بحسب رأيه تحتوي على ضمير مُخاطب، ويحلل الشاهد الشعري بأنْ (أنت) مبتدأ، و(السيد) خبره، و(أنت السيِّدٌ) في محل نصب خبر (تكون)، وتقدير الكلام: تكون أنت سيِّدٌ نبيلُ، وعن سبب توسط الفعل بين المبتدأ والخبر للعناية بالمخاطب (عقيل)، ومعنى (تكون) هنا (تصير)، وأمّا إذا قلنا: زيدٌ كان قائم، و: زيدٌ قائمٌ كان، جاز زيادتها للتوسط والتأخر.(٤)

ويرى ابن مالك (ت٦٧٢هـ) (تكون) هنا ملغاة بالرغم من أن إلغاءها مع الفعل المضارع شاذ.(٥)

---

(١) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ١٠٢١١٣.

(٢) ينسب هذا البيت إلى أم عقيل، وهي فاطمة بنت أسد بن هاشم بن عبد مناف، ذكر البيت في:شرح الكافية الشافية: ٤١٣١١، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٤٩١١، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢٩٢١١.

(٣) النهاية في شرح الكفاية: ١٠٢٢١٣.

(٤) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ١٠٢٢١٣.

(٥) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٤٩١١.

ويُرجع المؤلف السبب لعدم زيادتها مستقبلة لوجهين "أحدهما: أن الأصل عدم الزيادة، وليس لنا أن نزيد إلا ما زادته العرب. الثاني: أنّ زيادةً ما تُناقِض حالها ؛ لأن الفعل المضارع زيدت في أوائله حروف المعاني، فالهمزة للمتكلم والنون لأكثر منه، والتاء للمخاطب، والياء للغائب، فلو زيدت مع قصد هذه المعاني منه، لكان مناقضة."(١)

و رأي ابن الخباز في عدم القول بإلغاء (تكون) في البيت الشعري هو الأقرب؛ لأن الفعل الماضي إنما هو مبني لمشابهته الحرف، والفعل المضارع معرب لمضارعته الاسم، لذلك (كان)، ألغيت في الماضي لمشابهتها الحرف، وعندما كانت (كان) هنا تشبه الفعل المضارع أُعربتْ، لذلك ما ذكره ابن الخباز من إعمالها عندما تكون صياغة حروفها مضارعة نحو(تكون) هو الأكثر صحة من بين ما ذهب إليه العلماء السابقون.

ثالثاً: الفصل بين كان واسمها بمعمول الخبر الأجنبي :

ذهبَ ابن الخباز أنّه لا يجوز الفصل بين (كان) واسمها بأجنبي عنهما، ثم يقول: "**فإن قلت:** فقد زعمت أنه لا يجوز: كان طعامك زيدٌ آكلًا: للفصل بين (كان) واسمها بالأجنبي، فما تصنع بقول الفرزدق من الطويل(٢):

(١) النهاية في شرح الكفاية: ١٠٢٣\٣.

(٢) المقتضب: ١٠١\٤، و شرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٧\١، و شرح الأشموني: ١٣١\١، و شرح التصريح: ٢٤٧\١، و خزانة الأدب: ٢٦٨\٩.

قَنافِذُ هَدَّاجُونَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ بِمَا كانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدَا

فإنه فصل بين (كان) و(عطية) ب(إياهم)، وهو معمول (عودا)؟ والجواب عنه من وجهين: أحدهما: أن في (كان) ضمير الشأن، فعلى هذا (عطية) مبتدأ، (وعود) خبره، و(إياهم عطية عودا) في موضع نصب ؛ لأنه خبر كان، والثاني: أن تكون (كان) زائدة، والتقدير: (بما إياهم عطية عودا) فإن قلت: فقد وقعت (كان) قبل الجزأين، فكيف زدتها؟"[1]

لهذا البيت وجهان حسب ما يرى شارح الكفاية ؛ إمّا أن تحَتمل (كان) ضمير الشأن، فهذا ما يقول به البصريون في حال فصل بين كان واسمها بأجنبي يقدر مع (كان) ضمير الشأن، ويذكر ابن مالك ذلك بقوله:" وما أوهم خلاف ذلك قُدّر فيه ضمير الشأن اسما، خلافا للكوفيين"[2]، الذين أجازوا الفصل بينها وبين اسمها، واحتجوا بقول الفرزدق في البيت السابق، غير أن بعض العلماء يعدُّون البيت من الضرورة الشعرية، ولا يقاس عليه، أو أن تكون (كان) زائدة، ويجوز أيضًا أن تصبح (ما) بمعنى (الذي) واسم (كان) ضميرها، وعطية: مبتدأ خبره: عودا، و تقدير الكلام: بالذي كان إياهم عطية عوده، فحذف الهاء، ونواها ، وهذا مما لم يذكره ابن الخباز وأغفل عنه.[3]

ولابُدَّ هنا من ذكر مذهب البصريين في ذلك ؛ لأن البصريين لا يجوزون قول الشاعر ؛ لأنه فصل بأجنبي بين كان واسمها لا يجوز إلا إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا كقولنا: كان عندك زيدٌ مقيمًا، و كان فيك زيدٌ راغبًا، و أباح البصريون

(١) النهاية في شرح الكفاية: ٩١٣/١١٠.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٦٧/١١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٤٠٣/١١، وشرح الأشموني: ٢٣٧/١١.

الظرف والجار والمجرور من باب التوسع فيهما، وأجاز الكوفيون الفصل بأجنبي واحتجوا بقول الفرزدق المتقدم.(١)

ويقول السيوطي (ت٩١١هـ) في جملة: كان طعامَك زيدٌ آكلًا " وَاعْلَم أَنه يَتَأَتَّى فِي كَانَ زيد آكلا طَعَامك أَرْبَعَة وَعِشْرُونَ تركيبا وَقد سقتها فِي الْأَشْبَاه والنظائر وَكلهَا جَائِزَة عِنْد الْبَصرِيين إِلَّا (كَانَ طَعَامك زيدٌ آكلًا) وَ(كَانَ طَعَامك آكلا زيد) و(آكلا كَانَ طَعَامك زيد)"(٢)

والراجح في تفسير هذا البيت هو تقدير ضمير الشأن لـ(كان) حتى لا يتم الفصل بين كان واسمها بأجنبي، وبهذا تصبح جملة (إيَّاهم عطيةُ عودا) في محل نصب خبر لـ(كان).

(١) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٤٩٩\١، شرح ابن عقيل: ٢٥٢\١.

(٢) همع الهوامع: ٤٣٣\١.

المبحث الثالث: أفعال المقاربة

المقاربة في أصلها اللغوي هي " قرب القوم ودنوهم من الماء والقُرابُ: مُقاربةُ الشيء، تقول: معه ألف درهم أو قُرابُ ذلك" [١]، و"قرب الشيء بالضم يقرب قُربًا، أي دنا "[٢]، و لذلك سميت أفعال المقاربة بهذا الاسم لقربها من الأفعال الحقيقية.

و اصطلاحًا هي:" ما وضع لدنوّ الخبر رجاء أو حصولًا أو أخذًا فيه"[٣]

يُبين ابن مالك أن هذه الأفعال الأصل فيها أن تعمل عمل كان، فترفع المبتدأ اسمًا لها، والجملة الفعلية تكون في محل نصب خبر لها ؛ وهذا هو الذي منعها من مماثلة كان وأخواتها إذ إنّه خبر أفعال المقاربة يكون من أن والفعل المضارع، وهذا يعني أن خبرها يكون مصدرًا مؤولًا، لذلك جاءت تالية للأفعال الناقصة وليس جميعها كذلك فـ(كاد) الأصل فيها لا يكون في خبرها (أن).[٤]

ويذكر ابن جني أن ابن السّرّاج[٥] يعد (عسى) حرفًا، ويبين أن هذا الكلام غير صحيح وباطل ؛ لأن (عسى) فعل، والدليل على ذلك أنْ عسى تتصل بها تاء الفعل و الواو، والألف، وتلحقها تاء التأنيث الساكنة مثل: عسيتُ، وعسيا، وعسوا، وعسيتْ، وبهذا يماثل الفعل قام في قولنا: قامتْ،و قاما، و قاموا، ولكن لمشابهته الحرف لم يطابق الفعل في ذلك.[٦]

---

(١) العين: ١٥٢،١٥٣\٥.

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ١٩٨\١.

(٣)الكافية في علم النحو: ٤٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣٨٩\١.

(٥) ينظر: الأصول في النحو: ٢٧\١.

(٦) ينظر: أسرار العربية: ١٠٨.

وهذه الأفعال تأتي لعِدّة أنواع، ومن هذه الأنواع الشروع في الفعل: طَفِق، وطبق، وجعل، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهبَّ، ولمقاربته: هلهل، وكاد، وكرب، وأوشك، وأولى، ولرجائه: عسى، وحرى، واخلولق. وقد ترد عسى إشفاقا، ويلازمهن لفظ المضي إلا كاد و أوشك.(١)

أوّلاً: التفريع على مذهب سيبويه بأن (عسى) بمنزلة (لعل) :

التفريع هو:" جعل شيء عقيب شيء؛ لاحتياج اللاحق إلى السابق"(٢)، و هو أيضًا " أَن يثبت لمتعلق آخر حكم بعد إثْبَاته لمتعلق لَهُ آخر" (٣).

في ضوء ما سبق من الحدّ الاصطلاحي يمكن القول أنّ التفريع هو أن يثبت حكم نحوي لاسم أو اداة نحوية ما ثبت لغيرهما في الأصل، فيكون الحكم الجديد تفرّعًا من أصل سابق له، ويذكر ابن الخباز أن سيبويه قد فرّع (عسى) على (لَعَلَّ) في الحكم النحوي .

فيقول شارح الكفاية:" **إنْ قال قائل:** إذا فرَّعنا على مذهب سيبويه أنَّ عسى بمنزلة (لَعَلّ) فما أجود عندكم:(عساني أن أفعل) أم (عساني أفعل)، لأنكم حملتموها على (لَعَلَّ) والمستعمل في (لعلّ) أنه يقال: لَعَلَّ زيدًا يفعل؟ "(٤)

وقول سيبويه الذي يستشهد به ابن الخباز في إقامة مناظرته هو:" وأما قولهم:عساك فالكاف منصوبة قال الراجز، وهو رؤبة (٥):

يا أَبَتَا عَلَّكَ أو عَساكَا

(١) ينظر: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ٥٩، وشرح التسهيل: ٣٨٩\١.

(٢) التعريفات: ٦٣.

(٣) معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، للسيوطي (ت٩١١هـ): ٦٩٧\١٠٣.

(٤)النهاية في شرح الكفاية: ١١٩٠\١٣.

(٥) البيت ورد في: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٨١\١٤، و شرح التسهيل: ٣٩٨\١، والتذييل والتكميل: ٣٦٢\١٤.

والدليل على أنّها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتُك (ني) قال عمران بن حطان من الوافر[١]:

ولى نفسٌ أقولُ لها إذا ما ... تُنازعني لَعَلّي أو عَسانِي

فلو كانت الكاف مجرورة لقال عساى، ولكنهم جعلوها بمنزلة لعلّ في هذا الموضع."[٢]

هنا يُفرّع سيبويه (عسى) على (لَعَلَّ) في العمل، فلَعَلَّ هنا حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم الأوّل اسمًا له ويرفع الثاني خبرًا له، وكذلك عسى تعمل عمل لَعَلَّ في البيتين السابقين اللذين استشهد بهما سيبويه على جعل عسى تعمل عمل لعَلَّ، ففي قول رؤبة علَّكَ وعساكَ الكاف في موضع نصب اسم لعلَّ واسم عسى، وخبرهما محذوف محله مرفوع [٣]، ودليل عملها عمل لعَلَّ قول عِمران بن حطان الخارجيّ في البيت الثاني في قوله (لَعَلّى أو عَسانِى) ؛ لأنَّ " النون والياء فيما آخرُه ألفٌ لا يكون إلّا نصبًا، وكان لـث(عَسَى) في الإضمار هذه الحالُ "[٤]

إذ جاءت الياء في كليهما ضميرًا متصلًا في محل نصب اسم لكلّ من لعَلَّي وعسانِي، وخبرهما محذوفٌ[٥]، هذا أبرز ما جاء عن تفريع سيبويه عسى على لعَلَّ.

غير أن رأي المبرّد هو رفض ما ذكره سيبويه من حمل عسى على لعَلَّ، ويذكر أن هذا غلطٌ منه، وأنّ الأفعال لا تعمل في المضمر، إلاّ كما

(١) البيت ذُكر في: شرح أبيات سيبويه: ٣٦٥\١، و الخصائص: ٢٧\٣، والمفصل في صنعة الإعراب: ١٧٦، وخزانة الأدب: ٣٣٧\٥.

(٢) الكتاب: ٣٧٥\٢، ٣٧٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٨٢\٤.

(٤) المصدر نفسه: ٣٨٣\٤.

(٥) أوضح المسالك: ٣١٨\١.

تعمل في المظهر وقول الشاعر تقديره " أَن الْمَفْعُول مقدم، وَالْفَاعِل مُضْمر، كَأَنَّهُ قَالَ: عساك الْخَيْر أَو الشَّرّ، وَكَذَلِكَ: عسانى الحَدِيث، وَلكنه حذف؛ لعلم الْمُخَاطب بِهِ "(١)

وقد ذكر الشلوبين(ت٦٤٥هـ) أن عسى تستعمل بمعنى (قارب) ويتكون خبرها من (أن والفعل) وهذا باتفاق علماء اللغة، نحو: عسى زيدٌ أن يقوم، واستشهد بقول سيبويه حول عملها عمل (لعلَّ) إذ يقول إذا لم تكن متصلة بمضمر نحو: عساك أن تفعل، فالمضمر هنا في محل نصب اسم (عسى) ؛ لأنَّها محمولة على لعلَّ كما ذكر سيبويه.(٢)

أمّا ابن هشام الأنصاري فيقول:" ان يُقَال عساي وعساك وعساه وَهُوَ قَلِيل وَفِيه ثَلَاثَة مَذَاهِب: أَحدهَا: أَنَّهَا أجريت مجْرى لَعَلَّ فِي نصب الِاسْم وَرفع الْخَبَر كَمَا أجريت لَعَلَّ مجْراهَا فِي اقتران خَبَرهَا بِأَن قَالَه سِيبَوَيْهِ، وَالثاني: أَنَّهَا بَاقِيَة على عَملهَا عمل كَانَ وَلَكِن استعير ضمير النصب مَكَان ضمير الرّفْع قَالَه الْأَخْفَش...وَالثَّالِث: أَنَّهَا بَاقِيَة على إعمالها عمل كَانَ، وَلَكِن قلب الْكَلَام فَجعل الْمخبر عَنهُ خَبرًا، وَبِالْعَكْسِ قَالَه الْمبرّد والفارسي ورد باستلزامه فِي نَحْو قَوْله(يَا أبتا علك أَو عساكا)".(٣)

وهذ أبرز ما ورد لدى علماء اللغة حول قول سيبويه عن تفرّيع عسى على لعَلَّ.

(١) المقتضب: ٣\٧٢.

(٢) ينظر: التوطئة لأبي علي الشلوبيني: ٢٩٧.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١\٢٠٣، ٢٠٤.

وبالعودة إلى ما أثاره شارح الكفاية في تفريع عسى على لعَلَّ، إذ ذهبَ إلى المفاضلة في حقيقية أيّهما أجود بحسب ما ورد في كلام سيبويه أن نقول (عسانيِ أن أفعل) أم (عسانِى أفعل)؟

ويُجيب عن هذه المناظرة " **قلنا:** الأجود: عساني أن أفعل ؛ لأن الإتيان بـ(أن) كالعوض من تصرف عسى؛ لأنها تدل على الاستقبال، ويدلك على شدة مراعاة هذا المعنى عندهم قول بعض شعراء الحماسة من الضرب الثاني من الطويل[١]:

عسى طيّئٌ من طيّئٍ بعد هذهِ ستطفئ غلّات الكلى والجوانحِ

فأتى بالسين ؛ لأنه لم يمكنه الإتيان ب(أن) في الشعر..."[٢]

والبيت الذي يستدل به شارح الكفاية، يجدهُ الزمخشري أنّه انحراف في القول لذلك وردتْ (السين) بدل (أن)، فجاءت السين عوضًا عن أن وفعلها[٣]، وكذلك ابن الأثير يؤكد أنّ السين ورودها في الشعر شاذ[٤]، ويورد ابن هشام البيت ويعّدَه من النادر جدًا.[٥]

(١) ورد البيت في: شرح ديوان الحماسة ، التبريزي (٥٠٢هـ) : ٣٩٨، البديع في علم العربية: ٤٨١\١، و التذييل والتكميل: ٣٤٢\٤، و الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٦٠، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢٠٣\١.

(٢) النهاية في شرح الكفاية: ١١٩١\٣، ١١٩٠.

(٣) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٤٣٦.

(٤) ينظر: البديع في العربية: ٤٨١\١.

(٥) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢٠٣\١.

غير أنّ أبا حيان الأندلسي يُجيز أن تعوض السين بـ(أن) ويستدل بالبيت الشعري السابق ؛ لأن السين هي للاستقبال وكذلك عسى فجاز وضع السين في خبر عسى لتعوض (أن).[١]

وإن كان البيت يصفه العلماء من النادر والقليل، إلَّا أنه ورد في لغتنا وقد استدل به بعض علماء اللغة، لذلك نجد أن تعويض السين من (أن) في خبر عسى هو جائز، ولا ضير ؛ لأنَّ السين وعسى يستعملان كلاهما للاستقبال.

ثانياً: مجيء (أن) في خبر(كاد) :

دلالة (كاد) مقاربة الفعل على سبيل الوجود والحصول، ويقصد بهذا أنّها على وشك الحدوث والتحقق، وبأن حصول الحدث قد يحين في أيّ وقت نحو: كادت الشمس تغرب، تريد أن قربها من الغروب قد حصل.[٢]

فاستعمال كاد " لمقاربة ذات الفعل من غير تراخٍ "[٣]، ويأتي بعدها الفعل المضارع، لا تسبق الفعل (أن) مع (كاد) إلاّ ضرورة[٤]، نحو قول الشاعر رؤبة من الرجز[٥]:

قد كاد من طول البِلَى أن يَمْصَحَا

وسبب عدم مجيء (أن) مع كاد ؛ لأنها تدل على الحال والمشارفة على القيام بالفعل من غير تراخٍ، وهي عكس عسى بهذا ؛ لأنَّ عسى تدل على القيام بالفعل مع التراخي، وكاد بدون تراخٍ فدلت على الحال والاستقبال، لذلك اسقطوا (أن) من خبر

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٣٤٢١٤.

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٥٩.

(٣) شرح جمل الزجاجي، لأبن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ): ١٩١١٢.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٩١١٢.

(٥) ذكر البيت في: الكتاب: ١٦٠١٣، و المقتضب: ٧٥١٣، والمفصل في صنعة الإعراب: ٣٥٨.

كاد ؛ لأن وجود (أن) يدل على التراخي وبها يتنافي دلالة كاد، فلم يجز الإتيان بها.[١]

يذكر ابن الخباز مناظرته حول هذا الموضوع فيقول:" **فإن قلت:** فقد قال عليه الصلاة والسلام:(كاد الفقر أن يكون كفراً، وكاد الحسد أن يغلب القدر)[٢]؟"[٣]

وموضوع هذه المناظرة هي استعمال (أن) مع خبر (كاد) حملاً على (عسى)، غير أن الأنباري (ت٥٧٧هـ) يبين قول الشاعر (قد كاد من طول البِلَى أن يَمْصَحَا) يحمل على أنه من الضرورة الشعرية، ودليله على ذلك هو القرآن الكريم وفصيح كلام العرب لم يرد به (أن) مُلزمة لخبر كاد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴾[٤]، وقوله جل شأنه:﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ﴾[٥]، وغير هذه كثيرةٌ آياتٌ لم يأتِ فيها خبر كاد مع (أن)، وكذلك الفصيح من كلام العرب، أمّا ما يخص قول سيد الأنبياء عليه أفضل الصلاة والسلام، فأنْ صح الحديث عنه (عليه السلام) فـ(أن) هي زيادة من راوي الحديث، وليس منه صلوات الله عليه وعلى آله الكرام ؛ لأنه أفصح من نطق بالضاد.[٦]

---

(١) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ١١٩٢\٣، وينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١٩١\٢.

(٢) ورد الحديث الشريف في: الدعاء للطبراني، أبو قاسم الطبراني(ت٣٦٠هـ) رقم الحديث:١٠٤٨، ص:٣١٩، وبحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، الكلاباني (ت٣٨٠هـ):٥٦، و حلية الأولياء و طبقات الأصفياء، الأصبهاني (ت٤٣٠هـ):٥٣\٣، وشعب الإيمان، أبو بكر البيهقي(ت٤٥٨هـ) رقم الحديث: ٦١٨٨، ١٢\٩.

(٣)النهاية في شرح الكفاية: ١١٩٢\٣.

(٤) البقرة: ٧١.

(٥)التوبة: ١١٧.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤٦٢\٢،٤٦١، وقد نقل السيوطي(ت٩١١هـ) في كتابه الأقتراح في أصول النحو رأي ابن الأنباري بالنص: ٤٦.

غير أن شارح الكفاية لديه رأي آخر حول الحديث الشريف، فيشبه (كاد) بـ(عسى)، ويفسر رأيه بقوله " وعندي في الحديث وجه لطيف"[١] إذ يقرب دلالة الفقر بالكفر، فاقتربتْ حتى قاربت الطمع، لذلك كان حقًّا تشبيه (كاد) بـ(عسى)[٢]، والذي استند إليه هو دلالة الحديث الشريف، الذي يدل على أن المراد منه هو " فقر الْقَلْبِ، وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ اسْتَعَاذَ مِنْ فِتْنَةِ الْفَقْرِ دُونَ حَالِ الْفَقْرِ..."[٣]، لأنَّ فقر القلب قد يوصل له فقر الحال، فيجعل من الإنسان قليل الإيمان قريبًا من الطمع، وهذه الدلالة التي استند إليها ابن الخباز في تشبيه (كاد) بـ(عسى) و مجيء (أن) في خبرها.

ويبن ابن يعيش طريقة الحمل والمقاربة بين كاد وعسى، إذ إنّ عسى دلالتها الاستقبال، وهذا المستقبل قد تكون دلالة الحال التابعة له أقرب من حال غيرها، فإذا قلنا: عسى زيدٌ، فكأنّه قرب حتى قارب حال (كاد) ؛ لأنَّ كاد تدل على القيام بالفعل دون تراخٍ، فعند دخول (أن) مع خبر (كاد) بَعُد عن الحال حتى أشبه (عسى) ؛ لأنَّ دلالة حال عسى القيام بالفعل مع التراخي.[٤]

وعلى الرغم من أن سند الحديث ضعيف، وقد يكون فعلاً كما قال الانباري: إنّ الراوي هو من زاد (أن) على خبر (كاد)، إلاّ أنّنا نرى أنّها وردت في قول الشاعر

(١) النهاية في شرح الكفاية: ١١٩٢\٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١١٩٢\٣.

(٣) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح: ١٣٠٤\٤.

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: ٣٨٠\٤.

وفي بعض أقوال العرب منها قول أنس: (فما كدنا أن نصل إلى منازلنا)، وقول جبير بن مطعم: (ثم رفع رأسه فلم يكد أن يسجد ثم سجد فلم يكد أن يرفع رأسه). [١]

وهذا يدل على أن خبر كاد ورد في لغتنا مع (أن)، وعلماؤنا حملوا بعض الألفاظ على بعض، من ذلك ما ورد لدينا في تفرّع عسى على لعلَّ الذي قاله سيبويه نقلاً عن يونس والخليل بن أحمد الفراهيدي، لذلك ليس هناك مغالطة لغوية بمشابهة خبر (كاد) بخبر(عسى) بدخول (أن) في خبرها، بل هذه المشابهة تعطي معنى آخر لكاد و ليس هناك مغالطة في استعمال (أن) مع خبر (كاد)، وبما أنها وردت في أكثر من مكانٍ واحد، فلا تحمل على الضرورة، وابن الخباز قد أصاب برأيه وتحليليه للحديث الشريف والمناظرة أيضًا.

المبحث الرابع: أفعال القلوب (ظننت وأخواتها)

تنطوي ظنَ وأخواتها تحت الأفعال الناسخة للابتداء[١]، و عددها سبعة: ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت و وجدت.[٢]

(١) ينظر: ظاهرة التقارض في النحو العربي، أحمد محمد عبدالله: ٥٨\٢٤٧،٢٤٦.

سـمّيت أفعـال القلـوب ؛ لأنهـا أفعـال قلبيـة باطنـة لا ظـاهرة حسـية مثـل: ضـرب وأكـل ومشـى[٣]، وكـذلك لأنّ المفعـول الثـاني فيهـا محكـوم بـه علـى الأوّل، والحكم على الشيء أمر عقلي فعبّروا عن ذلك بالقلب.[٤]

والأفعال منها ما هو لازم كقولك: جَبُن خالد وفرح ورغب، ومنها ما هو متعد وهو قسمان: منها ما يتعدى إلى واحد نحو: كرهتُ خالدا وخفتُ الله، ومنها ما يتعدى إلى مفعولين.[٥]

وتنقسم أَفعَال الْقُلُوب على ثَلَاثَة أَقسَام[٦] وهي ليست من باب (ظن وأخواتها):

أَحدهَا: يَقِين، نَحْو: عرفت وَعلمت.

وَالثانيي: شكّ ورجاء، نَحْو: رَجَوْت وَخفت.

وَالثَّالِث: متوسط بَين الْيَقِين وَالشَّكّ، وَهُوَ الظَّن والحسبان.

وتدخل هذه الأفعال على المبتدأ والخبر فتنصبهما جميعًا[٧]، ولهذه الأفعال خصائص تنفرد ببابها، ومن هذه الخصائص أنها تعمل متقدمة، أمّا إذا توسطت بين المفعولين، أو تأخرتْ عنهما فجاز إلغاؤها عن العمل وجاز إعمالها، والإعمال أحسن إذا توسطت لقربها من مرتبتها، والإلغاء أوجب إذا تأخرتْ، وجاز الأمران في هذه الأفعال ؛ لأنها مستقلة تمامًا عن الجزأين.[٨]

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٢١٢.

(٢) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب: ٣٤٥.

(٣) ينظر: معاني النحو: ٦١٢.

(٤) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ٣٤١٢.

(٥) ينظر: معاني النحو: ٦١٢.

(٦) ينظر: علل النحو: ٤٤٨.

(٧) ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٣٣٣١١.

(٨) ينظر: الكناش في فني النحو والصرف: ٣٥١٢.

ويعلَّق عملها مع لام الابتداء ومع النفي ومع الاستفهام ؛ لأنَّ لهذه الأدوات حكم الصدارة في الكلام، وهذه الصدارة تلغي عمل أفعال القلوب، والفرق بين معنى الإلغاء والتعليق، هو أن الإلغاء يعني إبطال عملها لفظًا ومحلًا، وأمّا التعليق فهو إبطال عملها لفظاً فقط.(١)

وأمّا سبب دخول هذه الأفعال على جملة المبتدأ والخبر فهو:" أن هَذِه الأفعال دخلت على الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر لتحدث فِي الْجُمْلَة معنى الظنّ وَالْعلم اللَّذين لم يتَحَقَّق مَعْنَاهَا فِي الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر، أَلا ترى أنَّ قَوْلك: زيد منطلقٌ، يجوز أَن تكون قلت ذَلِك عَن ظن، وَأَن تكون قلته عَن علم فَإِذا قلت: ظَنَنْت أَو علمت صرَّحت بِالْحقيقية وَزَالَ الِاحْتِمَال"(٢)

إذ إن أفعال القلوب اليقينة فقط تُزيل الاحتمالية، وتصرح بحقيقية حدوث الفعل في المبتدأ والخبر، لذلك جاز إلغاؤها إذا تأخرت عن معموليها ؛ لأنَّها ضعيفة لشبهها بالحروف إذ أن دخولها على المبتدأ والخبر والعمل بهما، يُزيد ضعفها بالتأخر.

أولاً: حكم استعمال (ظننتُ) في أقسامها الثلاث :

يُحدد شارح الكفاية لـ(ظننتُ) ما حدده النحاة قبله في دلالات ثلاثة وهي(٣):

١ـ تؤدي معنى الشَّكّ نحو قوله تعالى:﴿ وَمَا لَهُم بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ ۖ إِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ ﴾(١)، وقوله عز و جلّ:﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ﴾.(٢)

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٣٦\٢.

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب: ٢٤٧\١.

(٣) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ١٥٨٨،١٥٩٠١٦.

٢_ تؤدي معنى اليقين، ويستشهد بقوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَٰقُوا۟ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَٰجِعُونَ﴾.(٣)

٣_ تؤدي معنى التهمة نحو (ظننتُ زيداً) أي اتهمته، ونحو قوله تعالى:﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾(٤)، يقرأ بالظاء(٥)، والضاء، من قرأ بالظاء أراد وما هو بمتهم.

بعد أن بين شارح الكفاية أقسام (ظننتُ)، يحاول في مناظرة أن يبين حكم ظننتُ في أقسامها الثلاث السابقة، فيقول:" **فإنْ قُلتَ**: فما حكم (ظننتُ) في الأقسام الثلاثة؟ "(٦)

يُريد المؤلف من هذه المناظرة بيان حكم دلالة ظننتُ في أقسامها الثلاثة، مُجيباً عن ذلك بقوله:" **قلتُ**: هي إذا كانت للظن والعلم من الأفعال المتعدية إلى مفعولين، وإذا كانت للتهمة: فهي من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد وعلى ذلك جاء: (وما هُوَ عَلَى الغيب بظنين)، فيمن قرأه بالظاء' وذلك لأن (ظنينا)، فعيل بمعنى مفعول، فلو كان متعديًا إلى مفعولين، لوجب عليه أن يأتي باسم منصوب ؛ لأن اسم الفاعل يتعدى إلى مفعولين أحدهما يقوم مقام الفاعل مع اسم المفعول، فيبقى الآخر منصوبًا، تقول: مررت برجل ظان أباه قائمًا، فإذا بنيته لِما لَمْ يُسم

---

(١) الجاثية: ٢٤.

(٢) الجاثية: ٣٢.

(٣) البقرة: ٤٦

(٤) التكوير: ٢٤.

(٥) وردت هذه القراءة في: السبعة في القراءات، لابن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤هـ): ٦٣٧، يقول:" قَرَأَ ابْن كثير وَأَبُو عَمْرو والكسائى / بظنين / بالظاء، وَقَرَأَ نَافِع وَعَاصِم وَابْن عَامر وَحَمْزَة {بضنين} بالضاد"، وإذا كانت بالضاد تعني بخيل،، ومعاني القراءات، للأزهري (ت٣٧٠هـ):١٢٤\١٣.

(٦) النهاية في شرح الكفاية: ١٥٩\١٤.

فاعله، قلت: (مررتُ برجلٍ مظنون أبوه قائمًا)، فعلى هذا يكون باكيًا، في بيت ذي الرمة من الطويل[١]:

رجعْتُ إلى عِرفانِها بعد نَبْوَةٍ فما زِلْتُ حتى ظَنّني القومُ باكيًا

فـ(باكيًا) منصوب ؛ لأنه خبر مازلتُ، والتقدير:(فَمَا زِلتُ بَاكِيًا حَتَّى ظَنَنِي القَوْمُ)"[٢]

يوضح ابن الخباز أن ظننتُ التي دلالتها الشّكّ واليقين هي من الأفعال المتعدية التي تأخذ مفعولين، وهذا ما جاء به الحريري(ت٥١٦هـ) إذ يُبين أن "فعلَ الشكِّ واليَقينِ يَنصِبُ مفعولينِ"[٣]

و ظننتُ يغلب عليها أن تأتي للشّكّ الذي قد يتساوى فيه حالة الإيجاب والنفي، واليقين هو الذي لا يدرك بالحواس، وإنما بالعلم والاستدلال.[٤]

وإذا كانت للتهمة فلا تتعدى إلى مفعولين، بل إلى مفعول واحد، ويفسر قوله هذا أن (ظنين) على وزن فعيل بمعنى مفعول، فلو كان متعديًا إلى مفعولين، لوجب عليه أن يأتي باسم منصوب ؛ لأنَّ اسم الفاعل يتعدى إلى مفعولين نحو: مررتُ برجلٍ ظان أباه قائمًا، فيستدل ابن الخباز هنا بالمفعول الواحد لا غير، ولكن عند بنائها للمجهول نحو: مررتُ برجلٍ مظنونٌ أبوه قائمًا، فهنا المبنيُّ للمجهول (مظنون) في محل رفع مبتدأ، وهو بحاجة إلى نائب فاعل يقوم مقام الفاعل هو(أبوه)، فعندما يأتي شيء في الجملة مفتقرًا لشيء آخر وجب وجوده في الجملة،

(١) ذكر البيت في: شرح أبيات سيبويه: ١/٣٢٨.

(٢) النهاية في شرح الكفاية: ١/٤/١٥٩.

(٣) ملحة الإعراب: ٣٢.

(٤) ينظر: البديع في العربية: ١/٤٤٣

وبهذا يستشهد بقول ذي الرمة، ويبين أن (باكيًا) هنا ليست حالًا من الياء في ظنني، وإنما هي خبر لـ(مازلتُ)[١].

وفي غير هذا الإقتضاء في الجملة فإنّ (ظَنّ، يَظِنُّ ، ظُنّ ، ظَانٌ ، مظنونٌ ظنًّا) فكلّ هذه تعمل عمل (ظَنَّ)، والحكمُ واحد (تنْصِبْ أَفْعَالِ القُلُوبِ مُبْتَدَا وَخَبَرًا) كلاهما منصوب، لكنَّ الأوّل يسمى مفعولًا أول لظنَّ، والثاني مفعولًا ثانيًا لظنَّ، ظننت زيداً قائمًا، (زيدًا) منصوب بـ(ظن) وهو مفعول أول (قائمًا) منصوب بظن وهو مفعول ثانٍ لها.[٢]

يحاول ابن الخباز أن يوضح أن هناك موجبات في الكلام علينا مراعاتها عند تحليلنا للكلام، لذلك نجده يفسّر الكلام والجمل حتى لا ينقص من تحليله لها ركن من أركان الجملة التي تقوم عليها، ولا يستقيم الكلام إلا بها، وفي ضوء أقسام ظننتُ الثلاثة يُبين لنا أن ظننتُ قد تأخذ مفعولًا واحدًا كما ورد في الآية الكريمة:﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ﴾، وبيت ذي الرمة، وهذا يُبين كيف يتتبع ابن الخباز المعنى والدلالة من خلال عقده المناظرة، وتفصيل حيثياتها، بطريقة السهل الممتنع.

ثانياً: اجتماع ضمير الفاعل والمفعول العائدين على الشيء نفسه في (ظنَّ):

الإضمار هو: " ترك الشيء مع بقاء أثره"[٣]، و دلالة الإضمار هذه تقارب الدلالة الاصطلاحية للإضمار النحوي الذي يعني:" أن يعود ضمير إلى متكلم أو

(١) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ١٥٩٢\٤.

(٢) ينظر: كتاب الشرح المختصر على نظم الآجرومية، أحمد بن عمر الحازمي: ١٤\٧.

(٣) التعريفات: ٢٩.

مخاطب أو غائب، كقولك في إعادة الضمير إلى الغائب: زيدٌ قام، و بشرٌ لقيتُه، وبكرٌ مررتُ به"[١]

يلحظ أن ضمير الفاعل في الجملة الأولى تقديره: زيدٌ قامَ هو، وفي الجملة الثانية: التاء المتصلة في الفعل لقيتُ، وكذلك التاء في مررتُ ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل، وضمير المفعول به نحو: أكرمني، أكرمنا، فالياء والـ(نا) ضمير متصل مبني في محل نصب مفعول به.

يذكر ابن الخباز أنَّه لا يصح القول: ضربتُ إيَّاي، وشتمتَ إيَّاك وزيدٌ ضربَ إيَّاه ؛ لأنَّ إيَّاي و إيَّاك وإيَّاه،هي والمضمر الذي سبقها من نفس الجنس وهي معه كالجزء الواحد، فـ(تُ) في ضربتُ و (إيَّاي) يعودان على المتكلم نفسه لذلك لا يلزم تطابق (إيَّاه) وما قبلها لذات واحدة ، ولكن يجوز أن نقول: ضربتُ إيَّاك، فنجعل التاء للمتكلم، و إيَّاك للمخاطب.[٢]

هذا ما ذكره ابن الخباز قبل البدء بمناظرته حول جواز اتصال ضمير الفاعل والمفعول في ظننتُ وأخواتها ولم يجزْ في غيرها كما ذُكِر آنفًا.

يقول ابن الخباز:" **فإن قيل:** ولِمَ جاز ذلك في ظننتُ و أخواتها، ولم يجز في غيرها "[٣]

يُجيب عن ذلك:" فالجواب أن هذه الأفعال من العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر، فالمفعول الأول فيها كالبساطِ للمفعول الثاني، الذى هو متعلق الشك واليقين، فإذا قلت: أحسبني ذاهبا، فـ(الذاهب)، هو متعلق المحسبة، وصار ذكر الياء لغيرها، لا لنفسها، فاتصالها كلا اتصال، وليس كذلك:(ضربتُني) لو جُعل الضميران فيه

(١) أمالي ابن الشجري، للشجري(ت٥٤٢هـ): ٥١٦\٢.

(٢) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ١٦٣٥،١٦٣٦\٤.

(٣) النهاية في شرح الكفاية: ١٦٣٦\٤.

لشيء واحد، فإن المفعول مقصود ؛ إذ ليس (ضربتُ) متعديا إلى مفعولين، فيكون المعتمدُ على المفعول الثاني"[١]

لا يجوز في الأفعال المتعدية الأخرى مثلُ (ضرب) ونحوها أن يجتمع فيها ضمير الفاعل والمفعول إذ لا يتعدى فيها مضمر إلى مضمر، فلا نقول: ضربتني، كما نقول: ظننتُني، وأيضًا لا يجوز أن يتعدى مضمر إلى ظاهر في الأفعال القلبية ؛ لأنها غير مؤثرة، و لأنَّهُ يصيرُ فيه المفعولُ الذي هو فضلةٌ لا بدَّ منهُ أي واجب الوجود في الكلام، وإلا بطلَ الكلام، وهذا لا يجوز لأن المفعول به فضلة، ويستقيم الكلام بعدم وجوده في الغالب.[٢]

فيحسن في باب ظننتُ وأخواتها أن يتعدى ضمير الفاعل إلى ضمير المفعول، وهناك سبب آخر لجواز تعدية هذه الأفعال مضمر إلى مضمر، والسبب هو أن هذه الأفعال تؤثر في المفعول الثاني لها ؛ لأن الظن والعلم إنما يتعلقان بالثاني، فعندما نقول: ظننتني قائمًا، إنما أجيب عن المفعول الأول بالثاني، لأن الأوّل قد وقع الشك والعلم به، وحقيقية التعدي هي المفعول الثاني.[٣]

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ﴾[٤]، " فالفاعِلُ ضَمِيرُ الإنْسانِ، وضَمِيرُ المَفْعُولِ عائِدٌ عَلَيْهِ أيْضًا، ورَأى هُنا مِن رُؤْيَةِ القَلْبِ، يَجُوزُ

(١) النهاية في شرح الكفاية : ١٦٣٦\٤.

(٢) ينظر: الأصول في النحو: ١٢١،٢٤١\٢، والبديع في العربية: ٤٤٨\١.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش:٣٣٣\٤.

(٤) العلق: ٦،٧.

أنْ يَتَّحِدَ فِيها الضَّمِيرانِ مُتَّصِلَيْنِ فَتَقُولُ: رَأَيْتُنِي صَدِيقَكَ، و(فُقِدَ وعُدِمَ) بِخِلافِ غَيْرُها، فَلا يَجُوزُ: زَيْدٌ ضَرَبَهُ، وهُما ضَمِيرا زَيْدٍ"[١]

بعد أن وضح أبو حيان الأندلسي عمل (رآه) في الآية الكريمة ذكر أن هناك فعلين أيضًا يتعديان بمضمر إلى مضمر وهما: عدم وفُقِدَ، وقد جاءت عن العرب هذه الأفعال، وتحمل ما حمّلت ظننتُ وأخواتها من تعدية ضمير الفاعل إلى ضمير المفعول، فكانت تقول العرب: عدمتني وفقدتني، في هذه الأفعال لا غيرها.[٢]

فلا يصح للفعلِ مطلقًا أن يكون فاعلهُ ومفعولُه ضميرَين لنفس لذاتِ.[٣]

يتبين أن لهذه الأفعال القلبية استثناءً ؛ لأنّها غير مؤثرة في معمولها أثرًا يُلاحظ، وإنما هي تعتمد الشّكّ والظن في النفس، لذلك لا يظهر تأثيرها على مفعولها الأوّل، وإنما تأثيرها على المفعول الثاني، لذلك طلبتِ التعدية إليه، لكي تُزيل الإيهام والشّكّ الواقع في النفس، لذلك يحسن بهذا الباب ما لا يحسن بغيره من أبواب الأفعال.

(١) البحر المحيط، لأبي حيان(ت٧٤٥هـ):٥٠٨\١١٠، والتذييل والتكميل: ١٠٩\٦.

(٢) ينظر: النهاية في شرح الكفاية: ١٦٣\١٤، و المدارس النحوية، أحمد شوقي ضيف: ١٠٥.

(٣) ينظر: معجم القواعد العربية، عبد الغني بن علي الدقر:٣٧٣.

الفصل الثالث

المناظرة النحوية المتخيلة في الحروف

الحــروف في العربية

الحروف لغةً والاصطلاحًا

للحرف معانٍ عدّة في لغتنا العربية، مُعجمية واصطلاحية، إذ إنّ الأصل اللغوي هو "الحَرْف من حُروف الهِجاء "[١]، فهذه كلها تسمى حروفًا وإن كان بناؤها على أكثر من حرف، والحرف هو أقصى الشيء وحدّه " حرف كل شيء: طرفه وشَفيرُهُ وحَدُّهُ، ومنه حَرْفُ الجبل،وهو أعلاه المُحَدَّدُ، والحَرْفُ: واحد حُروفِ التهجّي. وقوله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعۡبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرۡفٖۖ فَإِنۡ أَصَابَهُۥ خَيۡرٌ ٱطۡمَأَنَّ بِهِۦۖ وَإِنۡ أَصَابَتۡهُ فِتۡنَةٌ ٱنقَلَبَ عَلَىٰ وَجۡهِهِۦ خَسِرَ ٱلدُّنۡيَا وَٱلۡأٓخِرَةَۚ ﴾[٢] قالوا: على وَجهٍ واحد،وهو أن يعبده على السَرَّاء دون الضّراء والحَرْفُ: الناقةُ الضامرة الصلبة."[٣]

والحرف اصطلاحًا يُراد به " كلُّ كلمةٍ بُنِيَتْ أداةً عاريةً في الكلام لتفرقة المعاني تُسمَّى حَرْفًا،وإنْ كانَ بناؤها بحَرْفَيْن أو أكثر مثلُ حَتّى وهَلْ وَبلْ ولَعَلَّ".[٤]

والحَرْفُ:"الأَداة الَّتِي تُسَمَّى الرابِطةَ لأَنها تَرْبُطُ الاسم بِالاسم والفعلَ بِالْفِعْلِ كَعَنْ وَعَلَى وَنَحْوِهِمَا"[٥]

فالحرف في اللغة العربية الذي يسعى نحوه البحث هي الأدوات النحوية التي لها دلالة نحوية، وعند وجودها في الآية الكريمة أو البيت الشعري، أو المثال المصطنع لدى النحويين تُغير في دلالة الجملة نحويًا ودلاليًا، فهذه الحروف عند

(١) كتاب العين، مادة (ح، ر، ف): ٣\٢١١،٢١٠.

(٢) الحج : ١١.

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : ٤\١٣٤٢.

(٤) العين : ٣/٢١٠، ٢١١.

(٥) لسان العرب، مادة (ح، ر، ف): ٩\٤١١،٤٣.

دخولها على الجمل بأنواعها المختلفة، تغير الحالة الإعرابية للجمل بحسب نوع الأداة الداخلة عليها، فهناك حروف مشبهه بالفعل، وحروف الجر وغيرها مما سيتم إيضاحه، وهذه الحروف قد تكون أحادية، أو ثنائية، أوثلاثية، أو رباعية، ولكلٍّ منها عمل ودلالة مختلفة عن الأخرى.

وبهذه الحدود اللغوية والاصطلاحية للحرف يتبين لنا أن الحرف لا يخرج عن ثلاثة مقاصد نجملها بالآتي:

المقصد الأوّل هو حروف الهجاء العربية التي تدل على معنى في نظمها مجاورة لبعضها بعض.

المقصد الثاني هو حدّ الشيء وأقصاه.

المقصد الثالث وهو الأداة الرابطة بين الاسم والفعل ونحوها، كقولنا: جاءَ زيدٌ و عمرو، فالواو هنا اداة عطف ربطت بين اسمين، فالحرف أصطلاحاً يقصد به:" ما دل على معنى في غيره "[1]، لأن الحرف لا يدل على معنى في نفسه إنّما في غيره من الاسماء والأفعال، لذلك الحروف تبنى ولا تعرب أبدًا لإفتقارها إلى غيرها لإتمام المعنى.

المبحث الأوّل

(١) التعريفات : ٨٥.

المناظرة النحوية المتخيلة في الحروف الثنائية

أوّلاً: ناصب خبر (ما) الحجازية :

في (ما) النافية الداخلة على الجملة الاسمية مذهبان[١] ذكرهما ابن الخباز، وهما الحجازي الذي يُعمل (ما)، ومذهب بني تميم الذي لا يُعمل (ما) عمل ليس، بعد توضحيه لها ولعملها.

يتكلم عن نصب خبر(ما) على المذهب البصري أنَّها تشبه (ليس)، فعملت عملها برفع الأوّل ونصب الثاني، وأمّا المذهب الكوفي فإنَّ الخبر منصوب لسقوط الجار منه[٢]، ومن هنا يبدأ بطرح مناظرته المتخيلة حول بطلان المذهب الكوفي لأنَّه يوضح أن الباء في خبر (ما) زائدة للتوكيد، ثم بعد ذلك يوضح موضع الباء الزائدة، فيقول:" **فإن قلت:** فقد قال (عليه السلام):((كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا يسَمِع))[٣] ولو أسقطنا الباء، لقلنا: كفى المرء."[٤]

---

(١)الأول: مذهب أهل الحجاز،وهو أنهم شبهوها بـ (ليس) فأعملوها،وشبهها بها من ثلاثة أوجه :
الأول: أنهما تليان الاسماء كما تليهما (ليس).
الثاني: أنهما تدخلان على المبتدأ والخبر كما تدخل عليهما .
الثالث: أن (ما) بمنزلة ليس فى نفى ما في الحال، و (لا) بمنزلة (ليس) في النفي المطلق، فيقولون: (ما زيد منطلقا، ولا رجُل أفضل منك)، وجاء القرآن بلغة أهل الحجاز،قال تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا﴾(يوسف:٣١)، وقال فى موضع آخر : ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ (المجادلة: ٢)، والمذهب الثاني: مذهب بني تميم رفع الاسمين بعدها ؛ لأنهم لا يعملون ما المشبهة بليس فيما بعدها فيقرؤن :﴿ما هذا بشرٌ﴾ و﴿وما هُنَّ أُمهاتُهُمْ﴾، النهاية في شرح الكفاية:١١٤١\٣،١١٣٩.

(٢) ينظر : المصدر نفسه: ١١٤٣\٣.

(٣) روي الحديث في سنن أبي داود: ٢٩٨\٤ رقم الحديث : ٤٩٩٢، وإحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: ٣٢٢\١.

(٤) النهاية في شرح الكفاية: ١١٤٥\٤.

يُجيب ابن الخباز عما أثاره في المسألة بالقول:" وهذا مغالطة ؛ لأنَّ الباء هنا زائدة كما في المفعول، كقوله تعالى:﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾[1]، ولو أسقطها، لقال:(ولا تلقوا أيدِيكُمْ)"[2]

يتضح مما سبق أن شارح الكفاية يستدل بالفعل(كفى) دليلًا على زيادة الباء، وهذا الفعل يأتي لازمًا مُكتفيًا بفاعلهِ، ويأتي متعديًّا كما في قول النبي –.

إن تأملنا بتأنٍ لقول الرسول (عليه أفضل الصلاة والسلام) فإنَّه يُفضي إلى أن مفعول كفى (المرء) قد جاء مع الباء، والباء هنا زائدة كما يوضح ابن الخباز، فكما زيدت الباء مع كفى في مفعوله، فهي أيضًا زيدت مع (ما) المشبهة بليس، ويذكر ابن هشام الأنصاري أن الباء تكثر زيادتها مع الأفعال المتعدية[3]،ويَقصد به زيادة الباء للتعدية، وقد استدل ابن الخباز كذلك بقوله تعالى:﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾، في هذه الآية الكريمة أيضًا جاءت الباء زائدة مع المفعول.

وبهذه الأمثلة استدل الشارح على أنَّ الباء زائدة في (ما) المشبهة بـ(ليس) كما زيدت مع المفعول، وليس هناك قوة في الوجه الذي ذهبَ إليه المذهب الكوفي حول نصب الخبر بنزع الخافض ؛ لأنَّهم يجدون أن النصب جاء لسقوط الجار فالأصل لديهم: ما زيدٌ بقائمٍ، فلمّا سقطت الباء انتصب الخبر مع (ما)، وهذا الرأي قد أبطله ابن الخباز بثلاث نقاط أوّلها أن الباء زائدة للتوكيد، والأصل التعري من الزايدة، فكيف نُعبر عن هذه الزيادة بأنها أصل، ونحن نعلم أن الباء في خبر (ليس)

(١) البقرة : ١٩٥.

(٢) النهاية في شرح الكفاية :١١٤٥١٤.

(٣) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ١٤٨١١، وأيضًا ينظر معه : جامع الدروس العربية: ١٩٩١٣.

زائدة[1]، فبما أنَّ (ما) شابهت (ليس)، فكذلك شابهت حكم الباء مع (ما) حكمه مع ليس، والقضية الأخرى التي احتج بها ابن الخباز هي أن المذهب الكوفي جعل النصب لعدم وجود العامل، فكيف يعمل وهم يصفوه بـ(عدم العامل) فهذا يدل إلى أنه لا يعمل في الكلام.

أخيرًا ذكر أن الباء تسقط في عدّة مواضع، ولم يُنصب ما سقطت منه نحو: بحسبِك زيدٌ، تسقط منها الباء فتصبح: حسبك زيدٌ.[2]

هذه الأسباب مجتمعة وإنْ كانت ردًّا على المذهب الكوفي حول نصب الخبر لسقوط الجار، إلا أنه يتضح منها أن الباء زائدة في خبر (ما) للتوكيد، والباء في العموم هي زيادة في سياق الكلام مع (ليس) و(ما) الحجازية المشبهة بها هي لزيادة التأكيد على الخبر والعناية، و ذكر الحجازية هنا ؛ بسبب كونها تعمل عمل (ليس)، وأما (ما) التميمة فلا تعمل فيما بعد، فيتحدث ابن الخباز عن رأي الكوفيين الذي مفاده أن نصب الخبر إنّما كان في الحجازية بنزع الخافض.

(١) ينظر : شرح أبيات سيبويه: ٨٠١٢.

(٢) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ١١٤٣،١١٤٤\٣.

ثانياً: عمل (لا) العاملة عمل (ليس) في المعرفة :

يقول ابن الخباز في مناظرته حول (لا) المشبهة بليس:" فقد زعمتَ أن (لا) لا تعمل في المعرفة فما تقول في مسألة الكتاب، وهي:(ما زيدٌ ذاهبًا ولا أخوهُ قائمًا)"[١]

قبل أن يعقد ابن الخباز مناظرته، يثير إلى أنَّ (لا) أضعف في شبهها بـ(ليس) من (ما) ؛ لأنَّ (ليس) تنفي مافي الحال، فلذلك ثبتَ لها النفي، وليس دلالتها على النفي فـ(ما) شابهت (ليس) في هذه الصفة، فكانت أقوى تشبّهًا بليس، ويجب هنا أن نوضح أن أصل الدلالة لـ(ليس) هي:"ما كان، ثم تجردت عن الدلالة على الزمان،فبقيت مفيدة لنفي الكون، ومعنى (ما) مجرد النفي، ومعلوم أنّ نفي الشيء بمعنى نفي كونه سواء"[٢]

عند قولنا: لا رجلٌ أحسن منك، ليس المقصود جنس الرجال جميعًا وإنما المقصود رجلٌ واحد بعينه، وقد يكون خلافًا لآخرين أفضل منه بكثير، وهم كُثر بالطبع، أما التي تنفي جميع الجنس فهي (لا) لنفي الجنس وهي مشبهة بإنَّ، ولهذا خص النحاة و تبعهم ابن الخباز (لا) المشبهة بليس بالنكرة دون المعرفة وذكروا أنّه لمْ يردْ مجيؤها مع المعرفة لضعف تشبهها بليس ، ومن هنا يبدأ مناظرته التي تم ذكرها في أوّل المسألة حول مسألة سيبويه في كتابه إذ يقول:(مازيدٌ ذاهبًا ولا أخوهُ قائمًا)، ويُجيب عنها بقوله:" **قُلتُ:** (أخوه قائمًا) معمولان لـ(ما) و(لا) زائدة لتوكيد النفى وهو ما نص عليه سيبويه، والأصل: (زيد ذاهِبٌ وأَخَوهُ قائمٌ، فَدَخَلَتْ مَا،فقلت: ما زيد ذاهبا وأخوه قائما فعملت، ثم زدت (لا) بعد ذلك، فقلت: (ما زيد ذاهبًا ولا

(١) النهاية في شرح الكفاية : ١١٦٥\٣.

(٢) شرح الرضي على الكافية : ٦٩٠\١١.

أخوه قائمًا)، وليس لك أن تُعمِلَ (لا) إعمال (ما) في هذه المسألة على مذهب سيبويه، وحاصل قول الرّاد يرجع إلى البطلان ؛ لأنَّ ما لا يجوز ذكرها في المعطوف ؛ لأنك تقول: (ما زيدٌ ذاهبًا وَلَا مَا أخوه قائمًا، فتنفى الجملتين،فتقلب النفي إيجابًا، لو قلت ذلك ؛ لأن نفى النفى إيجاب؛ حَيْثُ أَدخلت حرف نفي على حرف نفي..."[1]

يؤكد ابن الخباز في إجابته عمّا تقدم من المناظرة بأنها تُحمل على عمل (ما) في الجزأين من الجملة فـ(أخوهُ قائمًا) هما معمولان لـ(ما) التي تصدرت الجملة، أما (لا) فهي زائدة لتأكيد نفي الفعل عن زيد وأخوه، فلذلك لَمْ تعمل فيما بعدها، لأنَّ (ما) لا تتكرر بعد المعطوف ففي كلامنا لا نقول: ما زيدٌ قائمًا ولا ما أخوه قائمًا، فهذا مما لا يجوز في لغتنا لأن نفي النفي يكون إيجابًا أيّ يصبح إثباتًا، وهذا لا يصح ؛ لأنَّ (ما) لنفي الحال وعندما نشبّه (لا) بها يصبح الاثنان نفي النفي، وهذا يحول النفي إلى إثبات، وهذا ما سوّغ لابن الخباز بعمل (ما) بالجزأين وإخراج (لا) على أنّها زائدة لتأكيد نفي (ما).

علمًا أن هذا المثال المصنوع ورد عند سيبويه[2] بصيغة: ما زيدٌ ذاهبًا ولا معنٌ خارجًا، في باب (ما أجرى مجرى ليس في بعض المواضع) نلحظ أن سيبويه قد حمل (لا) على ليس، وبعد إجابته يفسّر ابن الخباز رأيه حول هذه الجملة بأنَّ هناك وجهًا آخر يمكن الرد به غير الذي ذكره سيبويه وهو " أن المعطوف يجوز فيه مالا

(١) النهاية في شرح الكفاية : ١١٦٦\٣.

(٢) ينظر: الكتاب :٦١،٦٢\١.

يجوز في المعطوف عليه"[١] ؛ ولهذا نقول: مررتُ بزيدٍ وعمرًا، فينصب عمرًا حملًا على موضع زيد.

وكذلك يوضح ابن الوقاد(ت٩٠٥هـ) أنّ (لا) هنا زائدة وما بعدها معمولان لـ(ما) المتصدرة الكلام، و زيادة (لا) في الكلام كانت للتأكيد على النفي.[٢]

يتضح مما سبق أن (لا) زائدة وما بعدها عملت به (ما)، ولا نرجح أنَّها عملت عمل (ليس) ؛ لأنَّ نفي النفي يستحيل إلى إثبات، وهذا ما أكده ابن الخباز والعلماء السابقون.

٣: جعل اسم (لا) النافية للجنس معرفة :

يقول ابن الخباز:" قال الراجز[٣]: لا هَيْثَمَ اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيِّ

فإنْ قلتَ: فبأيِّ شيءٍ يُردُّ هذا إلى النكرة ؟ "[٤]

يُحَاول شارح كتاب الكفاية في هذه المناظرة أنْ يبين ضوابط اسم (لا) النافية للجنس في ضوء قول الراجز الذي بنى عليه المناظرة لتوضيح وتفسير اسم (لا) النافية للجنس، فـ(لا) النافية للجنس يأتي بعدها اسم نكرة، أو اسم شائع الاستعمال يُراد به نفي الجنس[٥] أيَّ أن هذا الاسم فيه صفه غالبة يضربُ بها المثل، فيفيد الإطلاق[٦] كما تفيد النكرة الإطلاق كذلك، فكيف إذن جاء قول الراجز (لا هَيْثَمَ

(١) النهاية في شرح الكفاية : ١٣\ ١١٦٦.

(٢) ينظر : شرح التصريح : ٢٦٧\١، و حاشية الصبان : ٣٧٢\١.

(٣) ورد البيت في: الكتاب : ٢٩٦\٢، والمقتضب : ٣٦٢\٤، والأصول في النحو : ٣٨٢\١، والجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، للنهرواني(ت٣٩٠هـ) : ٣٨٠، والمستقصى في أمثال العرب، للزمخشري(ت٥٣٨هـ): ٨٩\٢، وشرح ديوان المتنبي للعكبري :٢٢٤\٣، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب:٥٧\٤.

(٤) النهاية في شرح الكفاية : ١٥٢١\٤.

(٥) ينظر : الإيضاح : ١٩٣.

(٦) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ١٥٢٢\٤.

اللَّيْلَةَ لِلْمَطِيّ) فهنا اسم صريح معرفة، وقد تبين أنَّ (لا) النافية للجنس تأتي مع النكرة وهذا ما أكده أبو علي الفارسي [١]، ماذكره الشجري(ت٥٤٢هـ) أيضًا إذ بيّنَ أن (لا) التبرئة أحد أركانها الأساسية أنْ يأتي بعدها نكرة[٢]، و العلماء السابقون لابن الخباز والتالون له أيضًا أكدوا جميعهم على هذه القاعدة، فماذا يُجيب ابن الخباز عن قول الراجز؟

يُجيب ابن الخباز عن هذا الراجز بوجهين[٣] وهو ماقال به النحاة من قبله:

الوجه الأوّل: يصفه بسهل المأخذ، وذلك بأننا نُقدر في جميع ذلك لفظة (مثل)، نحو قولنا: لا مثلَ عبدِالله بالوادي، فحذف المضاف وأُقيم المضاف إليه مقامه.

الوجه الثاني: أَن يكون هناك شخص قد اشتهر بخصلةٍ أو صفه معينة، كالكرم والجود، أو الشجاعة، أو اشتهر بالقيام بإمرٍ ما، لا يقوم به غيره، فكلَّ من يرى شخصًا يقوم بهذا الأمر مثله يذكره، فهيثم هنا في الراجز يكون نكرة تفيد الإطلاق.

لابُدَّ لنا من تأكيد أن ليست جميع المعارف نستطيع جعلها نكرات، وإنما في بعض الحالات ، ومع كثرة الاستعمال وشهرته بين العرب تتحول به هذه المعارف إلى نكرات، ولكنها في الغالب هي تجري مجراها، و هكذا فإن (لا) لا تعمل بالمطلق مع المعارف، وهذا ما أكده سيبويه، وأما قول الشاعر: لا هيثَمَ الليلةَ للمَطيّ، فهيثم هنا من (الهيثمين) في المطلق.[٤]

(١) ينظر : الإيضاح : ١٩٣.

(٢) ينظر : أمالي الشجري : ٥٢٧\٢.

(٣) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ١٥٢١\٤، ١٥٢٢.

(٤) ينظر : الكتاب : ٢٩٦\٢.

وقد ذكر ابن السراج تقدير (مثل) في قول الراجز إنهُ يقول:" فإنه جعله نكرة أراد: لا مثل هيثم"[١]

وابن الأثير يفسّر قول الشاعر بأنَّه حُمل على (قضية ولا أبا حسن لها) فيؤوّله بنكرة، فكذلك هيثم، أو تُحمل على حذف المضاف، كما سبق ووضح ابن الخباز.[٢]

ومُجمَل الكلام فيما سبق أنَّ (لا) لا تأتي معها المعرفة اسمًا أيِّ أنْ الاسم التالي لها يجب أنْ يَكون نكرة، وأمّا ماجاء معرفة من قول الشعراء، أو من كلام العرب، فله أحد التأويلين: إمّا بتقدير مضاف محذوف قد قام مقامه المضاف إليه، وتقديره: مثل ، أو مسمى ، أو تأويل الاسم المعرفة بأنهُ نكرة، ولا يُقصد به شخص بعينه، إنما عدّة اشخاص فيفيد العموم، وهذا أبرز ما تناوله العلماء السابقون لابن الخباز، وهو ما قال به واعتمد عليه في الإجابة عن المسألة.

في ضوء ما سبق يمكن القول هذان التأويلان يتماشيان مع الأمثلة التي جاءت باسم معرفة بعد (لا) النافية للجنس، وهو ما يُرجح ويعتمد عليه بوصفه قاعدة نحوية.

٤: الخلاف في رافع خبر(لا) النافية للجنس :

(١) الأصول في النحو : ٣٨٢\١.

(٢) ينظر : البديع في العربية : ٥٨٥\١.

لا النافية للجنس يكون اسمها مبنيًا في محل نصب ؛ لأنَّه تضمن معنى الحرف(من) المحذوف لاستغراق الجنس[١]، وهذا ليس بالمطلق يكون هذا إذا كان مفردًا ، أما إذا كان مضافًا أو شبيهًا بالمضاف فينصب ، وأما خبرها فهو مرفوع وهذا باتفاق النحويين، لأنَّها تشابه (إنّ) فكما أن خبرها مرفوع كذلك خبر لا النافية للجنس[٢] غير أنَّ النحويين اختلفوا في رافع الخبر، أ تكون (لا) النافية للجنس هي ما رفعت الخبر بالرغم من ضعفها، أم أن الخبر مرفوع بالابتداء، ومن هنا بدأ الخلاف النحوي في هذه المناظرة، فيقول شارح كتاب الكفاية:" **فإنْ قلتَ:** فأينَ يظهر أثر الخلاف؟"[٣]

يذكر سيبويه في كتابه قول الخليل ما يتعلق بهذه المسألة بأن "(لا رجلَ) في موضع اسم مبتدأ مرفوع،قولك: لا رجلَ أفضلُ منك،كأنك قلت: زيدٌ أفضلُ منك".[٤]

رأي سيبويه أن خبر لا النافية للجنس مرفوع بالابتداء، فبقي على رفعهِ ولم يتغير، وبهذا تكون لا النافية للجنس عاملة في اسمِها فقط، فهي مع اسمِها في موضع الابتداء، والخبر مرفوع بهذا الموضع.

ويفسّر ابن الخباز رأي سيبويه في (لا) أنها عامل ضعيف، وليس لها من القوة التي تجعلها تعمل في كلا الاسمين بعدها، فهي مشبّهة بالحرف (إنَّ) وحرفٌ مشبّهه بحرف يجعل الحرف الأخير ضعيفًا من جهة عمله كالأوّل، فلذلك تعمل في الأوّل ويبقى الثاني على عامله الذي يتمثل بالابتداء.[٥]

---

(١) ينظر : الآمالي للشجري : ٢\٥٢٩.

(٢) ينظر : النهاية في شرح الكفاية :١٤\١٥٣٣.

(٣) المصدر نفسه :١٤\١٥٣٤.

(٤) الكتاب : ٢\٢٩٣.

(٥) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ١٤\١٥٣٤.

وأمّا أبو الحسن الأخفش فقد نقل رأيه أبو البقاء العكبري بالقول:" وشبهة أَبي الحَسَنِ: أن (لا) تَقتضي اسمين وقد عَمِلت في أحدِهما فتعمَلُ في الآخر كـ(إنّ)"[١]، يُبين أن (لا) تعمل بالجزأين كما عملت إنَّ في الجزأين بعدها ؛ لأنَّ (لا) مشبهه بإنّ فعملت عملها بنصب الأوّل و رفع الثاني.[٢]

يحاول ابن الخباز أن يحقق الفائدة النحوية في ضوء الخلاف النحوي القائم حول من هو رافع خبر (لا) النافية للجنس هل هو موضع الابتداء المتمثل بـ(لا) واسمها، أم أنها عملت في الاسمين لشبهها بإنَّ؟

يُجيب ابن الخباز عمّا تقدم بـ"**قلتُ:** ويظهر هذا الخلاف في مثل قول أمية بن أبى الصلت الثقفي من الوافر[٣]:

فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها وما فَاهُوا به أبدا مُقيمُ

فـ(لغوٌ) مرتفع بالابتداء، وتأثيم اسم معمول لـ(لا) فعلى قول سيبويه يكون (فيها) خبرًا عن الاسمين، وإن كان أحدهما مرفوعًا بالابتداء، والآخر منصوبًا ؛ لأنَّ خبر المنصوب عنده مرفوع بالابتداء، وخبر المرفوع بالابتداء مرتفع بالابتداء أيضًا فجاز جعل الخبر لهما لاتحاد العامل فيهما..."[٤]

وبما أن لدى سيبويه الرافع لخبر (لا) العامله عمل ليس، و(لا) العاملة عمل إنّ هو الابتداء يصح أن تكون (فيها) خبراً لهما معاً ؛ والسبب هو توافق العامل و اتحاده في خبرهما.

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين : ٣٦٩.

(٢) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ١٥٣٤\١٤.

(٣) روي البيت في : إعراب القرآن، للباقولي (ت٥٤٣هـ): ١٧٤\١١، و اللمع في العربية : ٤٥، و البديع في علم العربية : ٥٨٠\١١.

(٤) النهاية في شرح الكفاية : ١٥٣٥\١٤.

وعلى مذهب أَبي الحسن يجوز جعل (فيها) خبرًا عن أحدهما، أيّ إما أن تكون خبرًا لـ(لغوٌ) أو خبرًا لـ(تأثيمَ)، ولا يجوز أن يعمل في جملة الظرف كلاهما، بل في أحدهما ؛ لأنَّه لا يجوز لعاملين أن يعملا بمعمول واحد، وجازتْ (فيها) أن تُرفع خبر لإحدهما لتناسب الإفراد مع ما سبقها.(١)

وجائز في (فلا لغوٌ ولا تأثيمَ فيها) أن يكون خبر (لا) النافية للجنس محذوفًا، وهذا جائز ولا خلاف فيه إذ يذكر ابن يعيش عن الزمخشري في حذف خبر لا النافية للجنس يقول:" ويحذفه الحجازيون كثيرًا، فيقولون: (لا أهلَ،و لا مالَ،و لا بأس،ولا فتى إلا عليّ، ولا سيف إلا ذو الفقار)، ومنه كلمة الشهادة، ومعناها لا إله في الوجود إلا الله، وبنو تميم لا يثبتونه في كلامهم أصلًا"(٢) ، وكذلك الطائيون إذا دلّ دليل عليه وليس مطلقًا.

فحذف الخبر مع (لا) التبرئة مطرد وليس بالقليل النادر، و يمكن الاستدلال على ذلك بما ورد عن الزمخشري وابن يعيش، بأن خبرها محذوف وتقدير الكلام (لا لغوٌ فيها و لا تأثيمَ فيها) فحذف خبر (لا) النافية للجنس، و أُخر خبر (لا) العاملة عمل ليس، لتطابق الخبر بينهما .

المبحث الثاني: الحروف الثلاثية

١: نصب الاسم في (إنَّ) وأخواتها :

(١) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ١٥٣٥\١٤، ١٥٣٦.

(٢) شرح المفصل لإبن يعيش : ٢٦٥\١١.

وضح ابن الخباز عمل إنَّ وأخواتها، وذكر أن هذه الحروف المشبهة بالفعل تعمل الرفع والنصب بالاسمين بعدها، وعملت الرفع والنصب ؛ لأنّها شابهت الأفعال من سبعة أوجه[١]، وبعد هذا يبدأ بطرح مناظرته حول تقديم المنصوب معها وتأخير المرفوع، فيقول:" فإنْ قيل: فلماذا قدم منصوبها على مرفوعها؟"[٢]

لابُدَّ من توضيح أنّ (إنَّ) وأخواتها(أنَّ،كَأنَّ،لَكِنَّ،لَيْتَ،لَعَلَّ) حروف ناسخة للابتداء مشبهة بالأفعال تعمل في الجملة الاسمية، التي تتكون من مبتدأ وخبر رافعهم الابتداء، فتنصب الأوّل اسمًا لها، وترفع الثاني خبرًا لها[٣]، وموضوع هذه القاعدة يحاول عن طريقه ابن الخباز أنْ يوضح سبب تقديم المنصوب وتأخير المرفوع في هذه الأفعال، وهل يجوز عكس ذلك، وما حدود التقديم إن حصل مع هذه الحروف هذا ما يُريد ابن الخباز تفسّيره.

يُجيب ابن الخباز في المناظرة السابقة بثلاثة أوجه:

(١)الأول: أنها أشبهت الأفعال في اختلاف العدد، فمنها ما هو على ثلاثة أحرف، وهى : إنَّ، وأنَّ، وليت، مثل : ضرب وجلس، ومنها ما هو على أربعة أحرف، وهو : كان، ولعل، بمنزلة أكرم،وأحسن، ومنها ما هو على خمسة أحرف وهو (لكن) مثل : تدحرج، والثاني أنها أواخرها مبنية على الفتح،فأشبهت الفعل الماضي، الثالث: أنها مختصة بالاسماء،كما أن الفعل مختص بالاسماء، الخامس أنها تقتضى اسمين كالفعل،ألا ترى أن كان معناها التشبيه وهو يقتضى مشبها ومشبها به و (ليت) معناها التمني،وهو يقتضى مُتَمنَّى ومُتَمنَّى له، وكذلك سائرها، السادس أنها تدخل على المبتدأ والخبر فهي بمنزلة و كان وأخواتها، وظننت، وأخواتها، السابع أن معانيها معانى الأفعال المتعدية، فمعنى «إنَّ،وَأَنَّ : حَقَّقْتُ،ومعنى كان شبهت ومعنى (لكن) : استدركت و معنى (ليت،تمنيت، ومعنى لعلَّ توقعت)، النهاية في شرح الكفاية: ١٣٥٦\٤، ١٣٥٧.

(٢) المصدر نفسه : ١٣٥٦\٤، ١٣٥٧.

(٣) ينظر : المقتصد : ٤٤٣\١.

الأوّل: أنّها أنقص من (كان) و هي فعل ناقص غير تام كـ(ضربَ)، لذلك هي فرعُ الفعل الحقيقي، فأُعطيت أضعف أحوال الفعل، وأضعفها تقديم منصوبه.(١)

الثاني: أنهُ لو قُدم المرفوع، سوف يُستكن مضمر في المتقدم، نحو: إنَّ زيدًا أنت، لو تقدم المرفوع تصبح: إنّنتَ زيدًا، وهذا يفضى إلى تغيير صيغة (إنَّ) والحروف الجوامد لا يَلحقها تغيير.(٢)

الثالث: أنهم ألزموا تقديم المنصوب، لأنَّه إذا كان مضمرًا، اتصل من غير تغيير صيغة (إنَّ) تقول: أنا زيدٌ، وانت زيدٌ، وأنت عمرو، وهو بكرٌ، فإذا أدخلتَ (إنَّ) قلتَ: إنَّكَ زيداً، وإنني عمرو، وإنَّهُ بكر، فلم تتغير صياغة الحرف، كما تقول في الفعل: ضربَك، و ضربَهُ، و ضربَني، فلا تتغير بنيته. (٣)

هذه الأوجه السابقة استدل بها شارح كتاب الكفاية لعدم جواز تقديم خبر(إنَّ) وأخواتها على اسمها.

و أبو علي الفارسي فإنه يرفض القول القائل أن هنا تقديم جواز التقديم في هذا الباب فيذكر"لا يجوز التقديم في هذا الباب كما جاز في كان إلا أنْ يكون ظرفًا، نحو: إنَّ في الدار عمرًا، و إنَّ أمامك راكبًا، لأنَّ الظروف قد أتّسع فيها"(٤)

ويذكر عبدالقاهر الجرجاني في كتابه المقتصد رأي أبي بكرٍ بن السرّاج إذ يُشير به إلى امتناع تقديم خبر(إنَّ) على اسمها ؛ لأنَّها حرفٌ جامد لا يتصرف تصرف الأفعال، وهذا ما عبر عنه ابن الخباز إذ إنّ هذه الحروف المشبهة بالفعل لا تتغير هيأتها، وإنّما تلزم هيأة واحدة ، و يتقدم خبرها إلا إذا كان شبه جملة من الجار والمجرور أو كان ظرفًا

(١) النهاية في شرح الكفاية : ١٣٥٧\١٤.
(٢) المصدر نفسه : ١٣٥٧\١٤.
(٣) المصدر نفسه : ١٣٥٧\١٤، ١٣٥٨.
(٤) المقتصد : ٤٤٦\١١، ٤٤٧، والأصول في النحو : ٢٣١\٢.

؛ وسبب جواز التقديم مع الجار والظرف هو من باب الاتساع ، ذلك لأنَّ الظروف يأتي بها ما لا يأتي في غيرها.(١)

ويقول السهيلي(ت٥٨١هـ) فيما يخص الظرف بأنه يصح " تقديم خبر (إنَّ) على اسمها إذا كان ظرفًا، لأنَّ الظرف ليس هو الخبر في الحقيقية، إنّما هو متعلق بالخبر "(٢)

فجاز تقدمه مع إنَّ وأخواتها ؛ وذلك لأنَّها حروف مشبهة بالفعل، والحرف فيه من الضعف الذي لا يستطيع معه أن يتقدم ركن من أركان الجملة المتمثلة بالخبر، وصح مع شبه الجملة لأنَّ العرب يتسعون بها في المعنى ويضمّنوها معاني عدّة.

٢: جواز الرفع عطفًا على موضع (إنَّ) واسمها :

يحاول ابن الخباز أن يوضح موضع (إنَّ) واسمها، فيمثل لذلك بقول: إنَّ زيدا قائم وعمرو، فعمرو هنا محمول على موضع (إنَّ) واسمها الابتداء ؛ فلذلك رفع عمرو، وخبره محذوف دلّ عليه خبر الأوّل، مستشهداً ببيت جرير من الكامل الذي رواه سيبويه(٣):

إنَّ الخِلافةَ والنُّبوَّةَ فيهمُ والمَكرُماتُ وسادةٌ أطهارُ

وتقدير الكلام: والمكرماتُ وسادةٌ أطهارُ(فيهم) .(٤)

ثم يقدم مسألته بتساؤلات متخيَّلة "**فإن قلتَ:** فهلّا رفعته بما عمل في الجار والمجرور؟"(٥)

(١) ينظر : المقتصد : ٤٤٧\١، و اللمع في العربية : ٤١، ٤٢.

(٢) نتاج الفكر في النحو : ٣٢٦.

(٣) روي في الكتاب : ١٤٥\٢، و المفصل في صنعة الإعراب، و شرح التسهيل لابن مالك : ٤٨\٢.

(٤) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ١٤٠٥\٤، ١٤٠٦.

(٥) النهاية في شرح الكفاية : ١٤٠٥\٤، ١٤٠٦.

يُجيب عليها بقوله:" لو كان محمولًا عليه، لكان مؤكدًا، فكان يقول: إنَّ الخلافةَ والنبوةَ فيهم لهما"[١]

غير أن لسيبويه رأيًا في ذلك إذ يفسّر ما يُحمل على الابتداء بأنه له وجهان وجهٌ حسن و وجهٌ ضعيف، أما الوجه الحسن فهو رفع الاسم الثاني على موضع (إنَّ) واسمها الذي نقصد به الابتداء كقولنا: إنّ زيدًا ظريفٌ وعمرٌو، فرفع الاسم الثاني بالابتداء، أما الوجه الذي وصفه بالضعيف، هو أن يكون محمولًا على الاسم المضمر في (ظريفٌ) نحو: إنّ زيداً ظريفٌ هو وعمرو، وأما إذا كان قولنا: إن زيدًا فيها وعمرٌو، ففي (فيها) ضمير مستكن مرفوع بالإمكان حمل (عمرو) عليه.[٢]

فيما يخص البيت الشعري، فالشاهد فيه "رفع (المكرمات) حملًا على محل إنّ واسمها، وهو الرفع على الابتداء، أو عطفًا على الضمير المستكن في متعلق الجار والمجرور (استقرّا)، ويجوز أن تكون مبتدأ خبره (فيهم) مقدرة، ويجوز نصب المكرمات اتباعا للخلافة، أما (سادة) فخبر مبتدأ محذوف،أي: وهم (سادة)،أو مبتدأ حذف خبره على تقدير: وفيهم سادة أطهار"[٣]

والأقرب هو رفع الاسم (المكرماتُ) على الابتداء، وهو الوجه الحسن الذي ذكره سيبويه، لكون الابتداء هو عاملًا معنويًا يمتلك القوة لرفع هذا الاسم، ويبدو من اللازم التنويه إلى حقيقية أن هذه المسألة مخصوصة عند البصريين بـ(إنّ ولكن)[٤] انطلاقًا من كون هذه الأحرف مشبهة بالفعل.

---

(١) المصدر نفسه : ١٤٠٥\٤، ١٤٠٦.

(٢) ينظر : الكتاب : ١٤٤\٢، ١٤٥.

(٣) شرح الشواهد في أمات الكُتب النحوية، محمد حسن شُرَّاب : باب الراء، رقم البيت الشعري : ٣٢٧، ٤٩٦\١.

(٤) ينظر : شرح التسهيل لابن مالك : ٤٨\٢.

٣: جواز كسر همزة (إنَّ) عندما تقع موقع الجملة :

يقول ابن الخباز:"من المواضع التي يجب فيها فتح (أَنّ)، قولك: زيدٌ قائمٌ كما أَنَّ عمرا جالسٌ ، وأنت صديقي مثلما أَنَّ أباك مُكْرِمي ، وفائدة ذلك: أن الأمر أدقّ مزية عنده، كما قال سبحانه وتعالى:﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾[١]"[٢]

وإبَّان هذا التوضيح في فتح همزة (أَنَّ) يقول:"**فإنْ قلت:** فأنت تجوز أن تقول: زيدٌ قائمٌ كما عمرو جالس، فتوقع الجملة بعدها، فهلا أجزت كسر (إنَّ) ؛ لأنَّها في موضع الجملة؟"[٣]

إنَّ مواضعَ كسر (إنَّ) وفتحها قد تحدث فيها كثير من النحاة الأجلاء، ونستشهد هنا بقول سهلٍ ممتنع يختصرُ الكثير من الكلام حول كسر (إنَّ) وفتحها إذ يقول صاحب حماة (ت٧٣٢هـ):"هو أنّ كلّ موضع وقعت فيه واحتمل أن تقدّر موضعًا لجملة، وأن تقدّر موضعا للمفرد، جاز الكسر والفتح باعتبار التقديرين، مثل قوله من الطويل[٤]:

وكنت أرى زيدا كما قيل سيّدا إذا إنّه عبد القفا واللهازم

فإن قدّرت أنّها وقعت موقع: إذا هو عبد القفا، كسرت لمكان الجملة، وإن قدّرت: إذا العبوديّة والخبر محذوف فتحت لوقوعها موقع المفرد ؛ لأنّ المعنى: فإذا العبودية حاصلة،وكذلك إذا قلت: من يكرمني فإنّي أكرمه إن قدّرت أنّها وقعت موقع: أنا

---

(١) الذاريات : ٢٣.

(٢) النهاية في شرح الكفاية : ١٤٤٣\٤.

(٣) المصدر نفسه : ١٤٤٣\٤.

(٤) روي البيت في : الكتاب : ١٤٤\٣، و المقتضب : ٣٥١\٢، الخصائص : ٤٠١\٢، خزانة الأدب للبغدادي : ٢٦٥\١٠.

أكرمه، كسرت لمكان الجملة،وإن قدّرت: فجزاؤه أني أكرمهُ ، أي فجزاؤه الإكرام فتحت لوقوعها خبر المبتدأ ، وهو موضع المفرد الذي هو الإكرام"[١]

يُبين صاحب حماة أنْ (إنَّ) إذا وقعت موقع جملة فهنا تُكسر همزتُها، وأما إذا كان موضعها مفردًا كأنّ تكون في موضع فاعل أيّ تكون مصدرًا موؤلًا في محل رفع فاعل في الجملة، أو مفعول لإحد المفاعيل، فهنا تُفتح همزة (إنَّ).

وجواب ابن الخباز عن مناظرته كان استدلالًا بقول سيبويه الذي نقله عن الخليل بن أحمد الفراهيدي[٢]، يقول ابن الخباز:"**قلت**:إن سيبويه سأل الخليل عن هذا، فأجاب بأنه ليس كلُّ موضع حسن فيه المبتدأ والخبر، يحسن فيه إنَّ المكسورة، ألا ترى أنك تقول:(أين زيد واقف، وكيف زيد صانع،واليوم زيد داخله، ولا يجوز: أين إنَّ زيدًا واقفٌ، ولا: كيف إنَّ زيدا صانعُ، ولا: اليوم إنَّ زيداً داخل، ولكن يجب (أَنَّ)، وللفرق بينهما: أن الكلام قبل دخول (إنَّ) يصح عمل الأخبار فيه عن الحروف المتقدمة على المبتدأت، فإذا أدخلت: (إنَّ) المكسورة، لم يعمل ما بعدها فيما قبلها، و أمّا (أَنَّ) المفتوحة، فتكون هى وما بعدها في تأويل المصدر، والظروف المتقدمة أخبار"[٣]

يتبين من قول الخليل بن أحمد الفراهيدي كما فعل سيبويه، أن ليس كلُّ مبتدأ وخبر يصح فيه (إنَّ) المكسورة ؛ وسبب ذلك أنهُ لا يعمل ما بعدها بما قبلها، وهناك جمل تحتاج لخبر لفاعل متكون من (أنّ) والمصدر المؤول، وهذا لا يصح مع

(١) الكناش في فني النحو والصرف : ٩٣،٩٤١٢.

(٢) الكتاب : ١٤٠١٣.

(٣) النهاية في شرح الكفاية : ١٤٤٣١٤.

المكسورة، فوجب علينا في مثل هذه المواضع فتح همزة (أَنَّ) لتكتمل دلالة الجملة، إذا كانت الجملة بحاجة لمصدر مؤول، أو إعمال ما بعدها بما قبلها.

أمّا الآية الكريمة التي ذكرها ابن الخباز قبل مناظرته﴿ فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ ﴾ فيقول الفرّاء:" فإن المعنى لو أفرد بـ(ما) لكان كأنّ المنطق فِي نفسه حق لا كذب، ولم يُرَد بِهِ ذَلِكَ، إنَّما أرادوا أَنَّهُ لحق كما حقٌّ أن الآدمي ناطق"(١)

واستدلال ابن الخباز برأي الخليل وسيبويه هو الأرجح ؛ لأنَّ المعنى يُصبح أكثر دقة وفائدة، كما في الآية الكريمة إذ إن الإنسان ثبت له النطق حقًا، فكان المعنى لا يحتمل الكذب ولا الشَّك، أنما هو يقين ثابت متحقق.

(١) معاني القرآن : ٨٥١٣، وقد نقل هذا الرأي كلٌّ من صاحب التبيان في تفسير القرآن، الطوسي :٣٧٥١٩، و النكت في القرآن الكريم، أبو الحسن المجاشعي القيرواني (ت٤٧٩هـ): ٤٦١.

المبحث الثالث: المناظرة النحوية المتخيلة في الحروف الرباعية

١: دلالة لعلَّ في قوله تعالى: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾[١] :

يتناول ابن الخباز في هذه المسألة دلالة (لعلَّ)، ويؤكد أن لعلَّ تختص بالمتوقع الممكن الحصول، وهذا الممكن يقبل الوجود والعدم[٢]، ومن معاني لعلَّ الترجي فيما يحب، والإشفاق فيما يكره.[٣]

يقول شارح الكفاية:"**لو قيل:** قد زعمتم أن (لعلَّ) لتوقع مَرْجُوّ أو مخوف، فما تقولون في قوله تعالى: ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾، وقد سبق في علم الله تعالى أن فرعون لا يؤمن؟"[٤]

ويُجيب ابن الخباز في مناظرته:" فالجواب: أنّ هذا منظور فيه إلى رجاء هارون وموسى ؛ لأنهما لم يكونا جازمين بعدم إيمانه، وهذا كما يُصدر الإنسان كلامًا عن نفسه بانيًا له على اعتقاده، وإن كان الأمر على خلاف ما اعتقد بعد قوله الله تعالى حاكيا عن فرعون:﴿لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾[٥]،و﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾[٦]، وإن كان ذلك لا يتهيأ في حقه ، ولكنه قال ذلك بانيًا على اعتقاده ، وظن ، بل أيقن أنه يكون"[٧]

---

(١) طه : ٤٤.

(٢) ويقصد ابن الخباز هنا "الإمكان أمّا عبارَة عَن كَون الْمَاهِيّة بِحَيْثُ يتساوى نِسْبَة الْوُجُود والعدم إِلَيْهِ، أَو عبارَة عَن نفس التَّسَاوِي على اخْتِلَاف العبارتين"، الكليات:١٨٥.

(٣) شرح الكافية الشافية : ٤٧١\١.

(٤) النهاية في شرح الكفاية : ١٣٥٤\٤.

(٥) القصص : ٣٨.

(٦) غافر : ٣٦.

(٧) النهاية في شرح الكفاية : ١٣٥٤\٤.

يفسّر ابن الخباز دلالة (لعلَّ) في الآية الكريمة بأنّها تعني الرجاء، ولكنّ هذا الرجاء هو رجاء موسى وهارون (عليهما السلام)؛ لأنَّهما يعتقدان بأنّه قد يكون هناك أمل من فرعون بأنْ يؤمن بالله عزوجلّ، ويستدل لرأيه بقوله تعالى على لسان فرعون﴿لَّعَلِّيٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾، فهنا فرعون لا يستطيع أن يبلغ الأسباب ولكن بنى ذلك على اعتقاده به، واستشهد ابن الخباز أيضًا بقوله تعالى﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾، وهذا الرجاء يَدُل على العدم غير الموجود وغير المتحقق.

ويقول سيبويه في قوله تعالى:﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ " فالعلمُ قد أتى من وراء ما يكون، ولكن اذهَبَا أنتما فى رَجائكما وطَمَعِكما ومبلغكما من العلم، وليس لهما أكثرُ من ذا ما لم يَعْلَما"(١)، وكلام سيبويه هنا أيضًا يؤكد أنّ الرجاء هو رجاء موسى وهارون (عليهما السلام)، وهذا الرأي نقله كلٌّ من الشيخ الطوسي(ت٤٦٠هـ) إذ يقول:" قال سيبويه: المعنى اذهبا أنتما على رجائكما ، والله عالم بمايكون من وراء ذلك"(٢)

ولصاحب مجمع البيان الشيخ الطبرسي(ت٥٤٨هـ) رأيٌ يوضح فيه قول سيبويه وهو قريب له يقول:" أراد الله عزوجلّ بذلك الإبهام على موسى و هارون، فكأنه قال اذهبا أنتما على رجائكما و طمعكما و الله عز و جل من وراء ذلك و عالم بما يؤول إليه أمر فرعون، و قيل فائدة إيراد لفظة (لعلَّ) هي أنْ لا يحل العبد أبدًا محل الآمن المدل بعمله بل يزداد حالا بعد حال حرصا على العمل و حذرا من تركه و أكثر ما جاءت"(٣)

(١) الكتاب : ٣٣١\١.
(٢) التبيان في تفسير القرآن : ١٣٥\٤.
(٣) مجمع البيان : ١٧٧\١.

وحاصل قول السابقين في دلالة لعلَّ في الآية الكريمة هي ترجٍ للعباد[١]، ويزيد ابن يعيش بأنها قد تكون لإلزام الحجة وقطع المعذرة على فرعون و قومه، كيلا تصبح لهم حجةٌ في عدم إيمانهم وتصديقهم النبي موسى وأخاه هارون (عليهما السلام).[٢]

غير أن ابن مالك يذهب إلى أنْ (لعلَّ) في قوله تعالى:﴿لَعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوۡ يَخۡشَىٰ﴾ تفيد التعليل[٣]، وهذا الرأي الذي يثبت دلالة التعليل لـ(لعلَّ) نقله ابن هشام الأنصاري إذ يذكر أن جماعة : الأخفش والكسائي يحملان (لعلَّ) في الآية الكريمة على التعليل.[٤]

ودلالة (لعلَّ) " التَّوَقُّع لِمَرْجُوٍّ أَو مَخُوف"[٥]، وهذا الرأي قد اتفق عليه أغلب العلماء السابقين، وتحليل الآية الكريمة في كيفية مجيء (لعلَّ) فيها بهذه الصيغة قد فسّره أبو البقاء الكفوي(ت١٠٩٤هـ) تفسيرًا جميلًا لا يتعارض مع ما جاء في الكتاب، ولا ماجاء في النهاية في شرح الكفاية غير أنه فصل القول فيه، إذ إنّه يفسّر (لعلَّ) بأنها تفيد الرجاء والطمع في كلام المخلوقين ؛ لأَنَّ حديث الخلق هو ما يحتمل الصدق والكذب، والشَّك في الأمور الممكنة وغير الممكنة ولا يستطيعون الجزم بها والقطع ، وهذه الأمور الله عزوجلّ منزّه منها، لذلك قد ترد دلالة (لعلَّ) بالقطع في الأمور الخاصة بالله تعالى وعلّمه الواسع، وقد ترد بالشَّك وهذه خاصة برجاء خلقه وحدود علّمهم، ويزيد أن القرآن جاء بكلام العرب و على وفق

(١) ينظر: المقتضب :١٨٣\٤، والمفصل في صنعة الإعراب : ٤٠٠.
(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٥٧٠\٤.
(٣) ينظر : شرح التسهيل : ٧\٢.
(٤) ينظر : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : ٣٧٩\١.
(٥) لسان العرب لابن منظور، باب العين المهملة : ٤٧٣\١١.

مذاهبهم الكلامية، والعرب تخرج الكلام المتيقن في صورة المشكوك لأغراض كلامية.[١]

ورأي أبي البقاء الكفوي فيه تفصيل لدلالة (لعلَّ) وتوضيح ، وهو يقارب ما جاء به كل من سيبويه و ابن الخباز، وأمّا إفادة (لعلَّ) التعليل في الآية السابقة بحسب ما جاء في بعض مصادر السابقين، لا تتسق مع المعنى العام للآية الكريمة، قد تفيد (لعلَّ) التعليل في بعض مواضعها التي لا تتعارض مع دلالتها في السياق العام للكلام.

٢: فائدة (إنَّما و أَنَّما) :

يبدأ ابن الخباز بالحديث عن (إنَّما و أَنَّما) فيقول:"أن (إنَّما و أَنَّما) يجريان مجرى (إنَّ و أنَّ) فكلَّ موضع اختصت به (إنَّ و أنَّ) وقعت به (إنَّما و أَنَّما)..."[٢]

ثم بعد ذلك يبدأ بتفسير دلالتهما في اللغة وما الفائدة من هذا التركيب، وما يفيد في الكلام فيقول:"**فإن قلتَ:** فما فائدة هذا التركيب؟"[٣]

ومن هنا يبدأ ابن الخباز في الإجابة في مناظرته حول فائدة هذا التركيب، ويذكر أن فائدتهما تخصيصُ الحكم وحصرُه ، وحصر الحكمة في المحكوم عليه لا غير، فقبل دخول (ما) على (إنّ و أنّ) في قولنا: إنَّ زيداً قائمٌ، فدلالة الحديث هنا تأكيد على قيام زيد لا أكثر، وهذا التأكيد لا يُفضي إلى أن (زيدًا) يمتلك صفة القيام فقط، فقد يكون على صفات وحالات غيرها، أما عند دخول (ما) الكافة على (إنّ و أنّ) فهنا تتغير الدلالة، ويتغير كذلك الحكم الإعرابي للجملة، فمن ناحية الدلالة مثلاً

(١) ينظر : الكليات : ٦٣٥.

(٢) النهاية في شرح الكفاية : ١٤٧\١٤.

(٣) المصدر نفسه : ١٤٧\١٤.

عند قولنا: إنّما زيدٌ قائمٌ، فهنا حصرنا و خصصنا حكم القيام بالمحكوم عليه زيد حتى كأنّما يبدو أن زيدًا لا يمتلك صفة أخرى غيرها، أمّا الحكم الإعرابي فالاسمان بعد (إنّما و أنّما) مرفوعان وهذا يختلف عمّا سبق، لأنَّ الاسم بعد (إنّ و أنّ) الأوّل منصوب والثاني مرفوع.(١)

ويقول سيبويه في باب إنّما و أنّما:" اعلم أنَّ كلَّ موضع تقع فيه أنَّ تقع فيه أنَّما، وما ابتدىء بعدها صلةٌ لها ، كما أنّ الذي ابتدى بعد الذي صلة له، ولا تكون هي عاملةً فيما بعدها كما لا يكون الذي عاملاً فيما بعده"(٢)

ويذكر سيبويه أيضًا أنها وردت في قولهِ تعالى:﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾(٣)، فقد وردتْ هنا في الآية الكريمة بالتركيبين المكسورة والمفتوحة، ويزيد سيبويه أن (إنّما) لا تكون اسمًا، و (إنّما) هي(فيما زعم الخليل) بمنزلة فعلٌ مُلغى كقولنا: أشهد لزيد خير منك، ولا تعمل إلا مبتدأة بمنزلة إذا، وهذا بحسب نقله رأي الخليل بن أحمد الفراهيدي.(٤)

ف(ما) هنا كافة عندما تدخل على إنَّ وأخواتها(لكنّ و كأنّ و لعلّ و ليت) تكفها عن العمل، وتصبح معها حروف ابتداء تدخل على الجملة الابتدائية

(١) ينظر : النهاية في شرح الكفاية : ١٤٧٢\٤،١٤٧١.
(٢) الكتاب : ١٢٩\٣.
(٣) الكهف : ١١٠.
(٤) ينظر : الكتاب : ١٣٠\٣.

والفعلية[١]، وفي موضع (أنّ وإنّ) فإنها أداة حصر وقصر فقط، تفيد حصر الصفة واقتصارها عليه، وهي بهذا تصبح صالحة ؛ لكي يليها الاسماء والأفعال.[٢]

ويبين أبو حيان الأندلسي أن (ما) في (إنَّما و أَنَّما) تأتي مُهيئة وموطئة إذا كان بعدها فعل، و زعم ابن درستويه(ت٣٤٧هـ) وبعض الكوفيين أَنّ (ما) مع إنّ وأخواتها نكرة مبهمة بمنزلة الضمير المجهول [٣]، وردَّ ابن هشام الأنصاري هذا الرأي بأنها لا تصلح للابتداء، ولا تدخل مع ناسخ غير إنّ وأخواتها، ويُعرف ابن هشام (ما) في إنّما الكافة عن عمل النصب والرفع في إنَّ وأخواتها.[٤]

هذا مُجمل ماذكرهُ أبرز العلماء السابقين لابن الخباز واللاحقين له في إفادة تركيب (إنّما و أَنَّما)، و هناك أيضًا معانٍ أخرى منها ماجاء عند المذهب البصري، فلديهم معنيان لهما الأوّل : الاحتقار أي تحقير الشيء وتقليله، والثاني : الاقتصار عليه، فمثال الأوّل عندما نسمع عن رجل يزعم أنه يهب الهبات و يؤاسي الناس، فنقول: إنَّما وهبتَ درهمًا، فهنا نحتقر ما صنع ولا نعتد به، وأما المعنى الثاني : الاقتصار فنحو رجل سمعته يقول: زيدٌ شجاعٌ وكريمٌ وعالمٌ، فتقول إنما هو شجاعٌ، أي لا يمتلك جميع الصفات المذكور، إنما له من الصفات صفة واحدة هي الشجاعة.

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش : ٥٢١\٤.
(٢) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة : ٥٨١\١.
(٣) ينظر : ارتشاف الضرب من لسان العرب : ١٢٨٤\٣.
(٤) ينظر : مغني اللبيب عن كُتب الأعاريب : ٣٢٠\١.

وتُستعمل (إنّما) في ردِّ الشيء إلى حقيقته إذا وصف بصفات لا تليق به كقوله تعالى:﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾[١]، وهذا راجع إلى معنى الاقتصار أيضًا.[٢]

وذكر الكوفيون أنّها تستعمل بمعنى (ما ، ألَّا) واحتجوا بقول الفرزدق من الطويل[٣]:

أنَا الضَّامِنُ الرَّاعِي عَلَيْهِمْ،وَإِنَّمَا يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أنَا أَوْ مِثْلِي

قالوا: معناه (مايدافع عن أحسابهم إلا أنا ومثلي) ، فنجد أن كلا المذهبين البصري والكوفي قد اعتمد على معنى النفي والاستثناء، وهذا هو معنى الحصر.[٤]

فيتضح لنا أنّ فائدة (إنّما و أنّما) هي تخصيص الصفة والحالة مع التأكيد عليها، وحصرها في المخصوص المذكور في الجملة على سبيل العناية، ولفت نظر السامع، والقارئ للحكم المراد سواء في الآية الكريمة، أو الجملة المحكية، فكلٌّ زيادة في لغتنا تعود لنا بفائدة ودلالات مختلفة، وتحقق معاني مختلف عمّا سبق لها.

---

(١) النساء : ١٧١.

(٢) ينظر : إنَّما في السياق التركيب والدلالة، مها بنت صالح بن عبد الرحمن، مجلة الدراسات اللغوية : ١٢١،١٢٢.

(٣) روي البيت في: دلائل الإعجاز،عبد القاهر الجرجاني(ت٤٧١هـ): ٣٢٨\١، و البديع في علم العربية: ٢٤\٢، و شرح المفصل لابن يعيش: ٥٢٢\٤، وشرح شافية ابن الحاجب، الرضي الأستراباذي(ت٦٨٦هـ) : ٧٩\٤.

(٤) ينظر : إنَّما في السياق التركيب والدلالة : ١٢١،١٢٢.

الخاتمة

الخاتمة

الحمد لله على تمام أمره، ومبلغ علّمهِ لكلِّ إنسان بداية ونهاية، وهذه الصفة لازمة جميع أعمالنا الدنيوية، فشرع مشروع بحثنا لنهايتهِ، سائلين المولى جلَّ شأنه أن لا يكون هذا البحث هو آخر أعمالنا، وأن يجعله الباري عز وجل البداية للعلم والتعلم لنا وللباحثين بعدنا، فنتاج البحث كان ما يأتي:

❖ وظفَ ابن الخباز طريقة المناظرة المتخيَّلة المعروفة بـ(الفنقُلة) لتحليل مختلف المسائل النحوية، التي قد تكون ذُكرت في كثير من المصادر غير أنها لم تأخذ حقها من جميع نواحيها بالتبين والتوضيح، فاستعمال ابن الخباز طريقة المناظرة للكشف عن غوامض المسائل السابقة، فتناولها وفصّل القول فيها، و ناظر في موضوعات كثيرة ، فعالج هذه الموضوعات بطريقة تستوفي جوانبها كافة ، إذ أن المتعلم يفهم المسألة ويتمكن منها، مثال ذلك الحدود النحوية المتنوعة التي ناقش فيها التسميات وأسبابها، و سبب ابتدائه بالمبتدأ بدل الفاعل، والمرفوعات بدل المنصوبات.

❖ إنَّ كتاب النهاية في شرح كتاب (كفاية الإعراب عن علم الإعراب) المُختصر، لهذا جنحَ ابن الخباز لشرحه وتوضيح ما جاء فيه في كتاب النهاية، فأسهب في مسائله، وهذّبها بكثرة المناظرات المتخيَّلة في أثناء الكتاب، ففسّر في النهاية ما أُختُصر في الكفاية.

الخاتمة

❖ لا يفتأ ابن الخباز في كلِّ فرصة أن يذكر بالمذهب البصري، الذي ارتضاه له مذهبًا لغويًا، ففي أغلب توجيهاته النحوية يتناول المسألة، ويذكر معها المذهب الكوفي لكي يبطل ما جاءتْ به المدرسة الكوفية، و يُلحظ من رده بعض ما ذهب إليه المذهب الكوفي بقوله: فاسد، وباطل، وهذا يتبين من طريقة حرصه الشديد في بعض الأحيان على أن يثبت الحق مع المدرسة البصرية، غير أنه في بعض الحالات ناقش المذهب الكوفي وافقهم فيما ذهبوا إليه، فكان يتناول ما جاء عند المدرستين إذا لزم الأمر، وهو بذلك يمثل أيضًا المذهب البغدادي التي تختار من المذهبي.

❖ اعتمد ابن الخباز على الكثير من شيوخ اللغة العربية الذين يمثلون الأصول التي استند إليها أغلب الآخذين بالعلوم اللغوية من بعدهم، فكان تأثر ابن الخباز واضحًا بكلٍّ من وسيبويه، والأخفش، والسيرافي ، وشيخه أبي حفص الضرير ، وكذلك كثيرًا ما يناقش آراء الكسائي والفراء، ويبدي فيها رأيه سواء بالإيجاب والسلب، وتأثره واضح أيضًا بأبي علي الفارسي، وابن جني، فالكثير من آرائهما في أثناء كتابهِ.

❖ اهتم ابن الخباز في دراسته وتحليله بالأسماء كثيرًا و أولاها أهتمامًا كبيرًا إذ كثيرًا ما يفصل القول في المسائل المتعلقة بها، وهذا لم استشعره فيما يخص الفعل الماضي وفعل الأمر، أمّا الفعل المضارع فقد عُني به وفصل القول في مشابهة الفعل المضارع للاسم مع توضيح أسباب ذلك عن طريق المناظرة المتخيّلة.

الخاتمة

❖ وظف ابن الخباز في النهاية في شرح الكفاية الكثير من الأدلة النحوية كالقياس، والسماع عن العرب، فمن التوصيات لطلبة الدراسات العُلى أن بإمكانهم دراسته ، في ضوء تقصي استدلالات ابن الخباز في كتابه التي تنهض برسالة لمرحلة الماجستير.

❖ إنَّ ابن الخباز عمد إلى أسلوب الفنقلة هذه ، للرد على علماء لم يسمِّهم ، ولم يخصَّهم من معاصريه ، ولم يشأ التصادم معه مباشرةً.

❖ إنَّ الكثير من الفنقلات كانت احتجاجية (برهانية) ، وبعضها كان حجاجية (إقناعية) وهدفه في كلِّ ذلك بيان المسائل بأسلوب مشوق طريف.

❖ إنَّ يطوق المسألة التي يريد أن يخوض فيها ، ويحاصرها من كلِّ الجوانب ، فلا يفوته منها شيء قليل ، أو كثير ، ويزاولها بأسلوب المقتدر العليم ، وهو يتلبس أسلوب القدماء.

❖ إنَّ هذه الفنقلات خاضت في النحو ، ومعاني النحو ، وأساليب الصياغة النحوية.

❖ هدفت فنقلات ابن الخباز إلى تصحيح الآراء أو بطلانها ، مما قد كان في زمانه.

الخاتمة

❖ أولى ابن الخباز اهتمامًا خاصًا لتوضيح الحدود النحوية لكثير من المصطلحات اللغوية، والفرق بينها، فعندما يبدأ بذكر المبتدأ مثلًا يُشرع أوّلًا بالحديث عن أصل لفظة المبتدأ في المعجم، ثم يوضح دلالة اللفظة في الاصطلاح ويتناول جميع ما سبق بتفصيل كامل جزئيات الاسم ولماذا سمي بذلك مع الاستدلال، والأخذِ بالأسباب، وكذلك بين لفظة النحو، والفعل، والحرف، والمعتل، والناقص، والرفع، والنصب، والجر، والجزم، والمصدر...، وغيرها كثير، وهذا جعله منهجًا سار عليه في جميع كتابه موضع البحث.

هذا من فضل ربي، والله أعلم

المصادر والمراجع

*** القرآن الكريم**

– أ –

❖ إحكام الإحكام شرح عمدة الأحكام، محمد بن علي بن وهب القشيري المنفلوطي الصعيدي المصري، ابن دقيق العيد (ت٧٠٢ هـ)، مطبعة السنة المحمدية، بدون طبعة وبدون تاريخ.

❖ ارتشاف الضرب من لسان العرب،محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين، أبو حيان، الغرناطي الأندلسي الجياني النفزي، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١ ١٤١٨هـ،١٩٩٨م.

❖ إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (ت٧٥١ هـ) تح: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، قسم من هذا الكتاب: هو أطروحة دكتوراة للمحقق، أضواء السلف – الرياض، ط١، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.

❖ الأزمنة والأمكنة، أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت٤٢١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ.

❖ الاستيعاب في معرفة الأصحاب أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ) ، تح : علي محمد البجاوي ، دار الجيل، بيروت ،ط١ ، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

❖ أسرار العربية، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ) دار الأرقم بن أبي الأرقم، ط١ ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

❖ الأسلوب، دراسة بلاغية تحليلية لأصول الأساليب الأدبية، أحمد الشايب، مكتبة النهضة المصرية، ط٨،١٤١١هـ-١٩٩١م.

❖ الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت٣١٦هـ)،تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

❖ إعراب القرآن، علي بن الحسين بن علي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الأَصْفهاني الباقولي (ت٥٤٣هـ)، تح: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب المصري – القاهرة، دار الكتب اللبنانية – بيروت، ط٤ – ١٤٢٠ هـ.

❖ الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، ضبطه وعلق عليه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، دار البيروتي، دمشق، ط٢، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.

❖ أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب(ت٦٤٦هـ)، تح: د. فخر صالح سليمان قدارة دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩م.

❖ أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد الحسنِيّ العلوي (ت٥٤٢هـ)، تح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، بدون طبعة بدون تاريخ.

❖ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، ط١ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

❖ أنوار التنزيل وأسرار التأويل، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، ط١ – ١٤١٨ هـ.

❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

❖ الإيضاح،أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي النحوي(ت٣٧٧هـ)،تح: د. كاظم بحر المُرجان، عالم الكتب، ط٢، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

❖الإيضاح في شرح المفصل، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس أبو عمرو ابن الحاجب الكردي الدُّويني عثمان (ت٦٤٦هـ)، تح: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف – العراق، ١٤٠٢ – ١٩٨٢.

❖ بحر الفوائد المشهور بمعاني الأخبار، أبو بكر محمد بن أبي إسحاق بن إبراهيم بن يعقوب الكلاباذي البخاري الحنفي (ت٣٨٠هـ)، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل – أحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت– لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

❖ البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تح: صدقي محمد جميل، الناشر: دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠ هـ.

❖ البديع في علم العربية، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت٦٠٦ هـ)، تح: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ط١ ١٤٢٠هـ.

❖ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة،جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين أبي بكر السيوطي(ت٩١١هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا.

– ت –

❖ تاريخ دمشق، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ)، تح: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

❖ التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاه.

❖ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ)، تح: د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

❖ التحرير والتنوير «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد»، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس، ١٩٨٤ هـ.

❖التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تح: د. حسن هنداوي، دار القلم – دمشق، ط١.

❖ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)، تح: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.

❖ التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ) تح:ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ط١ ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

❖ التمثيل والمحاضرة، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل أبو منصور الثعالبي (ت٤٢٩هـ)، تح: عبد الفتاح محمد الحلو، الدار العربية للكتاب، ط٢، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.

❖ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ) شرح وتح: عبد الرحمن علي سليمان، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

❖ التوطئة، لأبي عليّ الشلوبيني (ت٦٤٥هـ)، تح: دـ يوسف أحمد المطوع، ط٢، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.

❖ التوقيف على مهمات التعاريف، عبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي المناوي القاهري (ت١٠٣١هـ)، عالم الكتب ٣٨ عبد الخالق ثروت–القاهرة، ط١، ١٤١٠هـ–١٩٩٠م.

❖ حاشية الآجرومية، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي الحنبلي النجدي (ت١٣٩٢هـ)، هذا الكتاب لا يحتوي على معلومات تخص الناشر وتاريخ الطبعة ورقمها، متوفر بنسخة الإلكترونية في موقع المكتبة الشاملة في الشبكة العنكبوتية، وفي موقع مكتبة النور.

❖ حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (المتوفى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط١ ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.

❖ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.

- ج -

❖ جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (المتوفى: ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط٢٨، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

❖ الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، أبو الفرج المعافى بن زكريا بن يحيى الجريرى النهرواني (ت٣٩٠هـ)،تح: عبد الكريم سامي الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١ ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

❖ الجمل في النحو، المنسوب لأبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ)،تح: د. فخر الدين قباوة، ط٥، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

❖ جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تح: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

❖ الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت٧٤٩هـ)تح: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

– خ –

❖ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

❖ الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.

– د –

❖ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبدالخالق عضيمة، دار الحديث القاهرة.

❖ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)،تح: الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

❖ الدعاء للطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تح: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٣هـ.

❖ دلائل الإعجاز ، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت٤٧١هـ)تح: محمود محمد شاكر أبو فهر، مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة، ط٣، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

❖ دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلة، د. منير محمود علي المسيري، مكتبة وهبة–القاهرة، ط١،١٤٢٦هـ،٢٠٠٥م.

❖ ديوان زيد الخيل الطائي ، صنعه الدكتور نوري حمودي القيسي ، مطبعة النعمان النجف الأشرف، ط٢، دون تاريخ.

❖ ديوان كُثَيِّر عزة ، جمعه وشرحه : الدكتور إحسان عباس ، بيروت – لبنان ، ١٣٩١هـ – ١٩٧١م، ط١.

– ر –

❖ رسالة منازل الحروف، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤هـ)،تح: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان.

– س–

❖ السبعة في القراءات، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت٣٢٤هـ)، تح: شوقي ضيف، دار المعارف – مصر، ط٢، ١٤٠٠هـ.

❖ سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.

– ش –

❖ شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو محمد السيرافي (ت٣٨٥هـ)،تح: الدكتور محمد علي الريح هاشم، راجعه: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤.

❖ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت٩٠٠هـ)، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط١ ١٤١٩هـ– ١٩٩٨م.

❖ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ)،تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

❖ شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ)تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

❖ شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

❖ شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت٦٦٩ هـ)، تح: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، ط١ ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

❖ التبيان في شرح الديوان ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ)تح: مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، دار المعرفة – بيروت.

❖ شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة: اختاره أبو تمام حبيب بن أوس ت ٢٣١ هـ) ، يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (المتوفى: ٥٠٢هـ)، دار القلم – بيروت، دون طبعه وتاريخ.

❖ شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الأستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق د. يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس _ليبا، ط٢، ١٩٩٦م.

❖ شرح شافية ابن الحاجب، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي، ركن الدين (ت٧١٥هـ) تح: د. عبد المقصود محمد عبد المقصود (رسالة الدكتوراة)، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.

❖ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)تح: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا.

❖ شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، بو محمد عبد الله بن أبي الوحش بَرِّي بن عبد الجبار بن بَرِّي، تح: عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة لشؤن المطابع الأميرية–القاهرة ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م.

❖ شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري»، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م.

❖ شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ) تح: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١.

❖ شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١، ١٣٨٣هـ.

❖ الشرح المختصر على نظم الآجرومية، أبو عبد الله، أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، هذا الكتاب لا يحتوي على معلومات تخص الناشر وتاريخ الطبعة ورقمها، متوفر بنسخة الإلكترونية في موقع المكتبة الشاملة في الشبكة العنكبوتية، وفي موقع مكتبة النور.

❖ شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (المتوفى: ٦٤٣هـ)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،ط١، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

❖ شعب الإيمان، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تح: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ط١، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

❖ الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تح: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط٤، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

– ط–

❖ طرائق التدريس العامة، د–هلال محمد علي السفياني، ط١، ١٤٤١هـ، ٢٠٢٠م.

– ظ–

❖ ظاهرة التقارض في النحو العربي، أحمد محمد عبد الله، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

– ع –

❖ علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت٣٨١هـ)، تح: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد – الرياض / السعودية، ط١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

– غ –

❖ غريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تح: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني – بغداد ط١، ١٣٩٧هـ.

– ف –

❖ الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت٣٩٥هـ)، تح: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.

– ق –

❖ قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، المشهور بـ «عقود الجمان في شعراء هذا الزمان»، كمال الدين أبو البركات المبارك بن الشعار الموصلي (ت٦٥٤هـ)، تح: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط١ – ٢٠٠٥ م.

❖ القياس في اللغة العربية، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي،ط١، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

– ك –

❖ الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت٦٤٦ هـ)، تح: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب – القاهرة، ط١،٢٠١٠ م.

❖ الكامل في اللغة والأدب، محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت٢٨٥هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط٣، ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.

❖ الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت١٨٠هـ)تح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

❖ كتاب الأفعال، علي بن جعفر بن علي السعدي، أبو القاسم، المعروف بابن القَطَّاع الصقلي (ت٥١٥هـ)، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

❖ كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ) تح: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

❖ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي – بيروت، ط٣، ١٤٠٧ هـ.

❖ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى – بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، ١٩٤١م.

❖ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت١٠٩٤هـ)، تح: عدنان درويش – محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت.

❖ الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت٧٣٢ هـ)، تح: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠ م.

– ل –

❖ اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت٣٣٧هـ)، تح: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

❖ اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ)، تح: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر – دمشق، ط١، ١٤١٦هـ،١٩٩٥م.

❖ لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت٧١١هـ)، دار صادر – بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.

❖ اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ)، تح: إبراهيم بن سالم

الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

❖ اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية – الكويت.

– م –

❖ متن الآجرومية، ابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله (ت٧٢٣هـ)، دار الصميعي، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.

❖ مجمع البيان في تفسير القران، أبو على الفضل بن الحسن الطبرسي(ت٥٤٨هـ)، تح: لجنة من العلماء والمحققين الاخصائيين قدم له الامام الاكبر السيد محسن الامين العاملي الجزء الاول، مؤسسة الاعلمي للمطبوعات بيروت–لبنان،ط١، ١٤١٥هـ– ١٩٩٥ م.

❖ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، تح: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية– مصر،١٣٨٦ – ١٣٨٩ هـ، ١٩٦٦ – ١٩٦٩ م.

❖ المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠م.

❖ مختارات شعراء العرب، أبو السعادات هبة الله بن علي بن الشجري (ت ٥٤٢ هـ)، تح: علي محمد البجاوي، دار الجيل، ط١،١٤١٢ هـ.

❖ مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الانصاري الرويفعى الإفريقى (ت٧١١هـ)،تح: روحية النحاس، رياض عبد الحميد مراد، محمد مطيع، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق – سوريا، ط١، ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٤م.

❖ المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف الشهير بشوقي ضيف (ت١٤٢٦هـ)، دار المعارف.

❖ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن (سلطان) محمد أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت١٠١٤هـ)، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

❖ المستقصى في أمثال العرب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، دار الكتب العلمية – بيروت، ط٢، ١٩٨٧م.

❖ معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (ت٢٠٧هـ)، تح: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١.

❖ معانى القرآن للأخفش، أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تح: الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

❖ معاني القرآن، لعلي بن حمزة الكسائي(ت١٨٩هـ)، أعاد بناءه وقدم لهُ د عيسى شحاته عيسى، دار القباء للطباعة والنشر القاهرة، عبده غريب، ١٩٩٨م.

❖ معاني النحو، د فاضل السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب–القاهرة.

❖ معجم القواعد العربية، عبد الغني بن علي الدقر (ت ١٤٢٣هـ)، هذا الكتاب لا يحتوي على معلومات تخص الناشر وتاريخ الطبعة ورقمها، متوفر بنسخة الإلكترونية في موقع المكتبة الشاملة في الشبكة العنكبوتية.

❖ معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب – القاهرة – مصر، ط١، ١٤٢٤هـ -٢٠٠٤ م.

❖ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ) تح: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦، ١٩٨٥.

❖ مفاتيح الجنان ويليه الباقيات الصالحات، الشيخ عباس القمّي (طاب ثراه)، مطبعة الغدير– دمشق، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

❖ المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تح: د. علي بو ملحم، مكتبة الهلال – بيروت، ط١،١٩٩٣.

❖ المقتصد في شرح الإيضاح، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجُرْجَانِيّ (ت٤٧١هـ)، تح: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام– الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢م.

❖ المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (٢٨٥هـ)تح: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب. – بيروت.

❖ ملحة الإعراب، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري (ت٥١٦هـ)، لا تحتوي هذه النسخة على اسم محقق، دار السلام – القاهرة–مصر، ط١، ١٤٢٦هـ –٢٠٠٥م.

❖ المناظرات اللغوية والأدبية في الحضارة العربية الإسلامية، د. رحيم جبر أحمد الحسناوي، دار أسامة –عمّان–الأردن، ط١، ١٩٩٩م.

❖ مناهج التأليف عند العلماء العرب، مصطفى الشكعة ، دار العلم للملايين، ط٥ عشرة، آب/ أغسطس ٢٠٠٤م.

– ن –

❖ نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت٥٨١هـ)، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤١٢ – ١٩٩٢م.

❖ النحو الواضح في قواعد اللغة العربية، على الجارم ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع.

❖ النحو الوافي، د. عباس حسن (ت١٣٩٨هـ)، دار المعارف، ط١٥.

❖ النكت في القرآن الكريم (في معاني القرآن الكريم وإعرابه)، علي بن فَضَّال بن علي بن غالب المُجَاشِعِي القيرواني، أبو الحسن (ت٤٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية – بيروت، ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.

❖ النهاية في الشرح الكفاية، أحمد بن الحسين بن أحمد الإربلي الموصلي، أبو عبد الله، شمس الدين ابن الخباز (ت٦٣٩هـ)، تح: د. عبد الجليل محمد عبد الجليل العبادي، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي ، ط١، ٢٠٠٩القاهرة.

– هـ –

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر.

– و –

❖ الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث – بيروت، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

❖ وحي القلم، مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (ت١٣٥٦هـ)، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

* الرسائل الجامعية

❖ الحذف والتقدير في القرآن الكريم، مرشد سعيد أحمد محمود، رسالة دكتوراه،١٩٩٠م ، بإشراف الدكتور ذو الفقار علي ملك ،الجامعة الإسلامية في بهاول بول.

❖ الخلاف النحوي في المقتصد، علي محمد أحمد الشهراني، جامعة أم القرى – السعودية، رسالة ماجستير،١٤٢٠هـ، بإشراف الدكتور سعد حمدان محمد الغامدي.

❖ المناظرات في التراث النحوي، صابرين حميده عبد السلام، جامعة الإسكندرية– مصر، رسالة ماجستير، ٢٠١٣م، بإشراف الدكتور محمود أحمد نحلة.

❖ المناظرة المتخيَّلة عند الزمخشري(ت٥٤٨هـ) في الكشاف دراسة نحوية أسلوبية، مازن حسن صكب العبودي، جامعة بابل– كلية التربية، رسالة ماجستير، ٢٠١٠م،

*البحوث المنشورة

❖ الأدوات النحوية (بنيتها و وظيفتها) د. محمد خان، بحث منشور عدد:٤.

❖ أسلوب (الفُنْقُلة) عند الزمخشري في تفسيره، وبيان خصائصه وفوائده، عبد العزيز جودي،بحث منشور في مركز تفسير الدراسات القرآنية .https://tafsir.net/article/5212

❖ إنَّما في السياق التركيب والدلالة، مها صالح بن عبد الرحمن الميمان، مجلة الدراسات اللغوية، العدد٤،شوال، ذو الحجة١٤٢٤هـ، يناير، مارس ٢٠٠٤م.

Abstract:

Debate is a form of discourse between human beings, and it has been known since the beginning of human awareness of the knowledge and sciences around him that he did not know much about. So he began to ask and search for answers to the mysteries and new worlds around him, and after man's perceptions expanded and Bedouin life developed into Urban life, and the new religion spread. Most of them devoted themselves to studying the Holy Qur'an, and researching its methods, purposes and significance. Because the Qur'an was not only a book of legislation, but it was and still is a way of life and education, so sciences and scholars multiplied, and religious sects such as the Mu'tazilites and others later spread, and grammar represented by the Basri and Kufic doctrines, and from here began the debates between scholars to prove the truth with their religious or linguistic doctrine.

The imaginary grammatical debate is a method used by Ibn al-Khabbaz in his book titled "The End" in explaining the sufficiency for the purpose of presenting the linguistic issue and explaining its details and outcomes in innovative ways, and questions that may not have occurred to any of his students and scholars of his time. This is sometimes the case, and at other times he discusses issues well-known to linguists. He discusses all issues using questions and answers, such as (If I say such-and-such, I'll say such-and-such, and whoever says such-and-such, because such-and-such), and so Ibn al-Khabbaz began listing the issues and detailing them, and at times to demonstrate his own opinion and his ability to Deconstructing various grammatical issues.

The research study was divided into three chapters, preceded by an introduction and followed by a conclusion that included the most prominent results of the research.

The introduction revealed the concept of debate in its linguistic and terminological significance, and highlighted the most prominent pioneering scholars who used the debate method in presenting their scientific material, the difference between real and imagined debate, and the most important elements of debate that must be present when

conducting debate. Finally, I mentioned a question: Is the imagined debate (the fanqalah) a style or a method? And what is the difference between the two? The first chapter was to study nouns, and was divided into two sections according to the material enumerated. The first deals with nominative inflected nouns, in which I dealt with the subject section, the predicate section, the subject section, and the accusative section, the difference between the object and the accusative, and the factor in discrimination. The second section was devoted to nouns. We explained the meaning of the construction in it, the predicate case for (robba), the uses of (if) for the past and the future, the justifications for this use, and the permissibility of using the preposition with (where) and its impermissibility with (how).

Chapter Two: The chapter was directed towards studying verbs, with their real and non-real types, and was divided into four sections. However, the writer did not abound in his discussions on real verbs, other than a few that I collected in the first section on the verb, its types and signs, the second on modal verbs, the third on relative verbs, and the last on verbs of Affectivity.

Chapter Three: Complete the letters in dictionary and terminology, and their types in the Arabic language. It is divided into three sections, the first of which includes double letters, the second of three letters, and the last of four letters.

It is clear that Ibn al-Khabbaz relied on many of the sheikhs of the Arabic language, who represent the principles upon which most of those who studied linguistic sciences after them relied. The writer was clearly influenced by Sheikh Abu Hafs al-Darir, Sibawayh, al-Akhfash, and al-Serafi.

He also often discusses the opinions of al-Kisa'i and al-Farra', and expresses his opinion is both positive and negative, and he is also clearly influenced by Abu Ali Al-Farsi and Ibn Jinni, as many of their opinions are included in his book. Ibn Al-Khabaz also paid great attention in his study and analysis to nouns, as he often elaborated on issues related to them, and this I did not notice with regard Verbs, especially the past tense

and the imperative verb, as for the present tense, he was concerned with it, and the statement was made regarding the similarity of the present tense to the noun, with the reasons for that being explained through an imaginary debate.

In the end, in explaining the sufficiency, Ibn al-Khabbaz employed a lot of grammatical evidence, such as analogy, and hearing from the Arabs, among the recommendations. For postgraduate students, they can consider it as a topic for their research studies, in light of investigating Ibn al-Khabbaz's inferences in his book, which advances a dissertation for the master's level.

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Babylon

College of Islamic Sciences/Department of the Language of the Qur’an

The imagined grammatical debate according to Ibn al-Khabbaz (d. 639 AH) in his book (The end is in explaining sufficiency)

Thesis provided

To the Council of the College of Islamic Sciences at the University of Babylon

It is one of the requirements for obtaining a master’s degree in the language of the Qur’an and its miracles

By the student:

Israa Hamir Muhammad

Supervised by:

Dr. Riad Rahim Tha'abn

2023M 1445AH